



دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانية الدولة

لتصريف 2017

الفهرس

الصفحة

2

الفهرس

5

توطئة

6

الجزء الأول : تحليل إجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات

الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة

27

ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة

28

العنوان الأول: تحليل موارد ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها

ترتيباً بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة

28

القسم الأول : موارد ميزانية الدولة

32

I - موارد العنوان الأول

32

أولاً : المداخيل الجبائية الإعتيادية

42

ثانياً : المداخيل غير الجبائية الإعتيادية

45

II - موارد العنوان الثاني

46

أولاً : المداخيل غير الإعتيادية

47

ثانياً : موارد الإقراض

50

III - الموارد الموظفة لصناديق الخزينة

50

أولاً : موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

53

ثانياً : موارد حسابات أموال المشاركة

55	القسم الثاني : موارد المؤسسات العمومية الملحة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة
55	I - موارد العنوان الأول
56	II - موارد العنوان الثاني
57	القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
57	القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصة
59	العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة
59	القسم الأول : تكاليف ميزانية الدولة
61	I - نفقات العنوان الأول
62	أولاً : الإعتمادات المفتوحة
65	ثانياً : الإعتمادات المأمور بصرفها
79	II - نفقات العنوان الثاني
82	أولاً : نفقات التنمية
90	ثانياً : نفقات تسديد أصل الدين العمومي
97	III - نفقات صناديق الخزينة
98	أولاً : الحسابات الخاصة في الخزينة
99	ثانياً : حسابات أموال المشاركة
100	القسم الثاني : تكاليف ميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة
100	I - نفقات العنوان الأول

II - نفقات العنوان الثاني

101	القسم الثالث : مصاريف العنوان الأول للمراكيز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
102	القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصة
104	الملاحق
133	النتائج العامة لتنفيذ قانوني المالية
143	التصریح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2017
149	المرفقات
150	قائمة أمانات المصاريF وأمانات المال الجهوية والخزينة العامة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة
153	قائمة المراكيز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج
154	مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017
172	ردود وزارة المالية

عملاً بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 وال المتعلقة بتنظيم دائرة المحاسبات كما تم تبنيه خاصّة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 وال المتعلقة بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانية الدولة لتصريف 2017.

وتم إعداد هذا التقرير بعد الاطلاع على مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريف 2017 الوارد على الدائرة بتاريخ 21 فيفري 2019 والذي أعدّته في الغرض وزارة المالية عملاً بأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 وال المتعلقة بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تبنيه بالنصوص اللاحقة. كما تم موافاة الدائرة بالحساب العام للسنة المالية 2017 بنفس التاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانية الذي تم إعداده اعتماداً على الحسابات الخاصة بأمرى الصّرف من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميين بعد عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاني المبلغ النهائي للمقاييس وللمصاريف المنجزة خلال التصرّف؛
- يلغى الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويرخص في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القارّ لتسبيقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقية من مداخيل صناديق الخزينة.

وقد مكّن فحص كلّ من الحساب العام للسنة المالية وحساب التصرّف لأمين المال العام ومشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريف 2017 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التالية:

- تحليل إجمالي لتنفيذ عمليات الميزانية لتصريف 2017 وأهم الاستنتاجات والتوصيات بخصوص تنفيذ عمليات الميزانية لتصريف 2017؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة؛
- النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتصرّف العام بالطابقة بين حسابات تصريف المحاسبين العموميين والحساب العام للسنة المالية.

الجزء الأول: تحليل إجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات

تم إعداد التقرير المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017 استنادا إلى الحساب العام للسنة المالية وحساب التصرف لأمين المال العام ومشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017 والنصوص القانونية والتربوية ذات العلاقة بالتصريح المذكور. كما تم توجيه طلبات معطيات للمصالح التابعة لوزارة المالية . وقد تم تدعيم التحاليل بمعطيات مستخرجة من منظومة "أدب"¹ ومن مصادر أخرى على غرار تقرير البنك المركزي لسنة 2017².

وفضلا عن الإطار العام لإعداد الميزانية وتنفيذها يتضمن هذا الجزء تحليلات مقتضيات قوانين المالية والتعديلات التربوية المدخلة عليها ولتنفيذ الميزانية والنتائج المتعلقة بها. كما يتضمن أهم استنتاجات الدائرة وتوصياتها بعد الأخذ بعين الاعتبار ردود وزارة المالية (الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص) بخصوص بخصوص التقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 والواردة على الدائرة بتاريخ 27 جوان 2019.

تمهيد

تم إعداد ميزانية الدولة في إطار منوال التنمية الذي ضبطه الميزان الاقتصادي لسنة 2017. واكتست سنة 2017 أهمية في استعادة النمو الاقتصادي الوطني باعتبارها السنة الثانية من تنفيذ مخطط التنمية 2016-2020 الذي تمت المصادقة عليه بموجب القانون عدد 28 لسنة 2017 المؤرخ في 25 أبريل 2017.

ويرتکر هذا المنوال على تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5 % مقابل 1,5 % متطرفة لسنة 2016. وابنت نسبة النمو هذه على أساس تحقيق نمو في القطاع الفلاحي بنسبة 4 % وفي قطاع الصناعات المعملى بنسبة 3,2 % وفي قطاع الصناعات غير المعملى بنسبة 2,3 % وفي قطاع الخدمات المسوقة بنسبة 2,7 % وفي قطاع الخدمات غير المسوقة بنسبة 0,7 %.

وتّمت خلال سنة 2017 برحلة تفعيل الإصلاحات الهيكلية في مجالات تشمل القطاع المصرفي وقطاع التأمين والمالية العمومية إضافة إلى موصلة الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال من خلال إدخال إصلاحات في الوظيفة العمومية في الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للاستثمار والتمويل فضلا عن إنجاز عدد من المشاريع الكبيرة المدرجة ضمن مخطط التنمية.

وتم تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 في ظل وضع عالمي تميّز بتحسين النشاط الاقتصادي العالمي حيث بلغت نسبة النمو 3,8 % وهو أعلى مستوى يتم تحقيقه منذ سنة 2011. وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة إلى 1,7 % مقابل 0,8 % في سنة 2016 وذلك تبعا لارتفاع أسعار المحروقات من 43,7 دولار للبرميل إلى 54,3 دولار للبرميل.

وأثر هذا الوضع على المؤشرات الاقتصادية الوطنية حيث استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة في حدود 1,9 % في سنة 2017 مقابل 1 % في سنة 2016. وساهم في هذا النمو أساسا انتعاشة القطاع الفلاحي وдинاميكية

¹ نظام المساعدة على أحد القرار في مجال الميزانية.

² تم استيقاء المعطيات الخاصة بالظرف الداخلي والخارجي من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017 والميزان الاقتصادي لسنة 2017 ووثيقة شرح أسباب مشروع قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2017.

الخدمات المسّوقة وخاصة النشاط السياحي والنقل وتحسن الطلب الخارجي الموجه لفائدة الصناعات المعملية التصديرية. غير أنّ هذه التطوّرات قابلها الأداء الضعيف لقطاع الفسقاط ومشتقاته وكذلك تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات.

وعرفت نسبة البطالة استقراراً في حدود 15,5 % وهي نفس النسبة المسجلة في سنة 2016. وبقيت نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا مرتفعة لتبلغ 29,9 % مقابل 31,6 % في سنة 2016. وتواصل التضخم خلال سنة 2017، ليبلغ ما معدّله 5,3 % مقابل 3,7 % خلال سنة 2016.

ولم تتجاوز إحداثات الشغل 43,3 ألف موطن شغل. والانخفاض مستوى صافي الموجودات من العملة الأجنبية إلى 93 يوماً من التوريد في موفى 2017 مقابل 112 يوماً في موفى سنة 2016 وهو ما أثّر على تواصل تدهور قيمة الدينار، حيث تراجعت بما معدّله 12,8 % مقابل الأورو و 11,3 % تجاه الدولار.

وشهدت سنة 2017 عجزاً تجاريّاً قدره 15,6 مليار دينار مقابل 12,6 مليار دينار في السنة السابقة خاصة نتيجة تدهور ميزان الطاقة. ولم يمكّن نموّ المقاييس السياحية (19,3 %) ومداخيل اليد العاملة بالخارج (16,9 %) من تعطيل العجز التجاري سوى جزئياً وهو ما أدى إلى تفاقم العجز الجاري بما قيمته 9,9 مليار دينار وما نسبته 10,2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8,8 % في السنة السابقة.

-1 - إعداد الميزانية

تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2017 في إطار قانون المالية لسنة 2017 الصادر بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016. وتم إدخال تعديلات عليها بموجب قانون المالية التكميلي الصادر بمقتضى القانون عدد 63 لسنة 2017 والمؤرخ في 16 نوفمبر 2017.

1-1 - قانون المالية الأصلي

تضمن قانون المالية الأصلي لسنة 2017 عدّة إجراءات كرسّت الأهداف المرسومة ضمن توجهات مخطط التنمية وتحورت أساساً حول:

- ✓ استرجاع نسق النمو عبر دفع الاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة وذلك أساساً عبر إحداث خطّ تمويل من قبل الدولة بمبلغ 250 م.د ،
- ✓ إجراءات ذات طابع اجتماعي وذلك عبر إحداث خطّ لتمويل قطاع السكن في إطار برنامج المسكن الأول بمبلغ 200 م.د لفائدة الفئات متوسطة الدخل ،
- ✓ منح اعتماد جبائي يتمثل في التخفيف في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي 50 % من المبلغ الصافي المترتب عن التفريح في أجورهم بمقتضى الزيادات العامة والخصوصية كما تمت بمحتها في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016.

✓ التصدي للتهرب الجبائي والتسيجع على الاندماج في الاقتصاد المنظم مع دعم ضمادات المطالبين بالأداء،

✓ توزيع العباء الجبائي بين جميع المطالبين بالأداء وذلك خاصة عبر مراجعة جدول الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين ومواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة ومراجعة نسبتها بالنسبة لبعض المنتوجات والخدمات

أما بخصوص حجم الميزانية، فقد تم ضبط تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2017 قبضاً وصرفًا بمبلغ 32.200 م.د أي بنمو بنسبة 10,46 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة وذلك في ضوء فرضيات من حيث التوازنات العامة تمثلت أساساً في تحقيق نسبة نمو قدرها 2,5 % ومعدل سعر للدولار في حدود 2,250 دينار وسعر لبرميل النفط في حدود 50 دولار.

وقدر منابع الموارد الذاتية المنتظر تعيتها في حدود 23.820 م.د أي ما نسبته 73,98 % من جملة الموارد بما يمكن من حصر عجز الميزانية³ في حدود 5,4 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتم حصر اللجوء إلى موارد الاقتراض في حدود 8.380 م.د.

وتم الترخيص بموجب قانون المالية الأصلي لسنة 2017 في تعبئة مداخيل بعنوان المصادر بمبلغ 200 م.د وفي اللجوء إلى موارد اقتراض خارجي بمبلغ 5.920 م.د لمواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وإلى موارد الاقتراض الداخلي في حدود 2.460 م.د.

وفي ما يتعلق بالنفقات تم تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمادات المفتوحة لتمويل نفقات التصرف وذلك في حدود 20.065,200 م.د. وتمثلت حصة نفقات التصرف ونفقات الدين العمومي (25.890,200 م.د) ما نسبته 80,40 % من جملة اعتمادات الدفع لميزانية الدولة.

ورصدت اعتمادات بقيمة 13.700 م.د بعنوان التأجير العمومي و1.086,385 م.د لنفقات وسائل المصالح و2.700 م.د لنفقات الدعم و2.212 م.د لنفقات التدخلات العمومية الأخرى دون الدعم و5.825 م.د لتسديد خدمة الدين العمومي. وبلغت اعتمادات التنمية 5.421,500 م.د توزعت بين الاستثمارات المباشرة (2.507,298 م.د) والتمويل العمومي (1.686,726 م.د) ونفقات التنمية المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة (673,353 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (554,123 م.د).

1-2 - قانون المالية التكميلي

شهد السادس الأول من سنة 2017 تطورات ومستجدات تمثلت أساساً في :

■ ارتفاع حجم الواردات إلى موي أوت 2017 بنسبة 19,3 % مقابل تراجع بنسبة 0,5 % في نفس الفترة من سنة 2016.

■ تطور الصادرات بنسبة 18,1 % مقابل 1,2 % في نفس الفترة من سنة 2016.

³ دون اعتبار المبادرات والتخصيص والمصادر.

- ارتفاع أسعار النفط ليبلغ معدل سعر البرميل من بداية السنة إلى نهاية شهر سبتمبر 51,9 دولار وليبلغ في شهر سبتمبر معدل 56 دولار مقابل 50 دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2017.
- تواصل ارتفاع أسعار صرف أهم العملات مقابل الدينار، حيث بلغ سعر الدولار 2,485 دينار في 9 أكتوبر 2017 في حين تم تقديره في حدود 2,250 دينار ضمن قانون المالية لسنة 2017. وبلغ سعر الأورو 2,910 دينار. وفي هذا الإطار، تم مراجعة الفرضيات التي أعدت على أساسها قانون المالية الأصلي خاصة من خلال :
- مراجعة نسبة النمو من 2,5 % إلى 2,2 % لـكامل سنة 2017 ؛
- اعتماد معدل سعر صرف الدولار في حدود 2,400 د عوضا عن 2,250 د ؛ ومعدل سعر الأورو في حدود 2,690 دينار.
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 53 دولار عوضا عن 50 دولار ؛
- واستوجبت هذه المستجدّات حاجيات تمويل إضافية صافية بمبلغ 1.825 م.د لتغطية نفقات إضافية غير مدرجة بقانون المالية الأصلي أو نفقات تمّ مراجعة كلفتها. في المقابل تمّ عبر قانون المالية التكميلي التخفيف في الاعتمادات المرصودة لبعض البنود على غرار نفقات التصرف الطارئة (125 م.د) والتمويل العمومي (250 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (50 م.د) والحسابات الخاصة في الخزينة (110 م.د).
- وعلى هذا الأساس تمّ تقدير جملة موارد ونفقات ميزانية الدولة في حدود 34.330 م.د أي بزيادة قدرها 2.130 م.د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي. وتتأتى هذه الموارد لحد 24.125 م.د من موارد ذاتية بحصة قدرها 70,27 % ومتبلغ 10.205 م.د من موارد الاقتراض بحصة قدرها 29,73 %.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات ميزانية الدولة لسنة 2017 حسب قانون المالية الأصلي والتكميلى:

الفارق	قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي	الأقسام والعناوين
600.000	14.300.000	13.700.000	- التأجير العمومي
0	1.086.385	1.086.385	- وسائل المصالح
800.000	5.712.608	4.912.608	- التدخل العمومي
125.000 -	241.207	366.207	- نفقات التصرف الطارئة
40.000	2.255.000	2.215.000	- فوائد الدين العمومي
1.315.000	23.595.200	22.280.200	العنوان الأول
0	2.507.298	2.507.298	- الاستثمارات المباشرة
250.000 -	1.436.726	1.686.726	- التمويل العمومي
50.000 -	504.123	554.123	- نفقات التنمية الطارئة
0	673.353	673.353	- نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة
1.225.000	4.835.000	3.610.000	- تسديد أصل الدين العمومي
925.000	9.956.500	9.031.500	العنوان الثاني
110.000 -	778.300	888.300	نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
2.130.000	34.330.000	32.200.000	جملة نفقات الميزانية

وتم الترفع في اعتمادات التأجير العمومي بمبلغ 600 م.د بمحاسبة النقص المسجل على مستوى احتساب كتلة الأجر لسنة 2016 و2017. كما تم الترفع في التقديرات بعنوان التدخل العمومي بمبلغ 800 م.د لدعم المحروقات والكهرباء. ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع سعر النفط بـ 03 دولارات عن ما هو مقدر أوليا (50 دولار) وارتفاع معدل سعر صرف الدولار بـ 150 مليون عما هو مقدر أوليا (2,400 دينار). وتم كذلك تخصيص اعتمادات إضافية بعنوان تسديد أصل الدين بمبلغ 1.225 م.د ويعود ذلك أساسا إلى تسديد القرض القطري في أبريل 2017 بمبلغ 1.148 م.د.

أما نفقات التنمية فقد تم التخفيف في اعتماداتها بما قدره 300 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي وذلك على ضوء نسق إنحاز المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذ الميزانية والقف الموقعة للدفوعات إلى مواف السنة.

وتمت برسمة تغطية هذه النفقات الإضافية والتي تساوي 2.130 م.د بواسطة موارد اقتراض إضافية بحوالي 1.825 م.د لتبلغ جملتها 10.205 م.د (مقابل 8.380 م.د مدرجة بقانون المالية الأصلي) وبواسطة زيادة في الموارد غير الجبائية الاعتيادية بمبلغ 640 م.د وفي المداخيل غير الاعتيادية بمبلغ 32 م.د قابلها تراجع في تقديرات المداخيل الجبائية الاعتيادية بمبلغ 257 م.د وفي تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 110 م.د.

ويبرز الجدول المولى مقارنة بين تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2017 حسب قانون المالية الأصلي والتكميلي:

أ.د

الفارق	قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي	البيان
383.000	22.734.700	22.351.700	موارد العنوان الأول
257.000 -	20.661.700	20.918.700	- المداخيل الجبائية الاعتيادية
640.000	2.073.000	1.433.000	- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية
1.857.000	10.817.000	8.960.000	موارد العنوان الثاني
32.000	612.000	580.000	- المداخيل غير الاعتيادية
1.825.000	10.205.000	8.380.000	- موارد الاقتراض
110.000 -	778.300	888.300	موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
2.130.000	34.330.000	32.200.000	المجموع

وتراجعت التقديرات المتعلقة بالمداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا نتيجة عدم تحقيق التقديرات المتعلقة بالمساهمة الظرفية حيث لم يتم استخلاص سوى ما يقارب 740 م.د من جملة 900 م.د مقدرة أوليا، فضلا عن عدم تحقيق نسبة النمو المقدرة أوليا في خصوص هذا الصنف من الموارد نظام داخلي (دون اعتبار المساهمة الظرفية) والتي بلغت 8,7 % مقابل 12,5 % مقدرة أوليا.

كما تم تعديل تقديرات المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بزيادة 640 م.د ناتجة أساسا عن زيادة بمبلغ 255 م.د بعنوان مداخيل النفط وأتاوة عبور الغاز الجزائري وذلك نتيجة ارتفاع سعر النفط والزيادة في كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية فضلا عن توقيع تحقيق مداخيل إضافية أخرى بمبلغ 300 م.د.

وتم تعديل تقديرات موارد الاقتراض بالترفع فيها بمبلغ 1.825 م.د تأثرت من الترفع في موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 2.224 م.د والتخفيض في موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 399 م.د.

وبالنسبة للتعديلات الواردة بقانون المالية التكميلي ارتفع عجز ميزانية الدولة بما قيمته 600 م.د مقارنة بالعجز المقدر حسب قانون المالية الأصلي ليبلغ 5.370 م.د باعتبار موارد التخصيص والمبالغ.

1- التعديلات الترتيبية

يتيح القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إدخال تعديلات خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قانون المالية. وتشمل هذه التعديلات توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل والزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة وموارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.

وبلغ حجم الاعتمادات المخصصة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2017 للنفقات الطارئة 745,330 م.د توزعت بين نفقات التصرف الطارئة (241,207 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (504,123 م.د). وتم بمقتضى الأمر عدد 434 لسنة 2018 المؤرخ في 27 أفريل 2018 توزيع هذه الاعتمادات على التوالي بمبلغ 240,723 م.د و503,973 م.د وهو ما يوافق نسبة توزيع في حدود 99,80 % و 99,97 %.

وارتفعت التقديرات بعنوان نفقات التصرف الطارئة لميزانية سنة 2017 بما قيمته 495,294 م.د عن التقديرات بهذا العنوان في سنة 2016 وهو ما يمثل تضاعفاً لحجمها بما يقارب 3 مرات. ومثلت هذه النفقات ما نسبته 2,17 % من جملة تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2017.

أما بخصوص تقديرات النفقات المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة، فقد تم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أكتوبر 2018 الترفع في اعتمادات الدفع بعنوانها بما قدره 233,508 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائية لهذا القسم 906,861 م.د واقتصر توزيعها على مبلغ 882,020 م.د.

2- تنفيذ الميزانية

بلغت الموارد المحصلة لسنة 2017 ما قيمته 36,650,372 م.د مقابل 31,676,725 م.د خلال سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 2,007,091 م.د وبنسبة 5,79 % مقارنة بالتقديرات النهائية ونحوها بمبلغ 4,973,647 م.د وبنسبة 15,70 % مقارنة بإيجازات التصرف السابق.

وبلغت النفقات المنجزة 34,288,163 م.د مما أسفر عن فواضل اعتمادات جملية قدرها 355,118 م.د تعلقت بالعنوان الأول (106,129 م.د) وبالعنوان الثاني (229,397 م.د) وبحسابات أموال المشاركة (33,364 م.د). أما الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزاً للاعتمادات المفتوحة بما قيمته 13,772 م.د.

وتوزّعت نفقات الميزانية في سنة 2017 بين العنوان الأول (23,489,071 م.د) والعنوان الثاني (9,960,611 م.د) وصناديق الخزينة (838,481 م.د).

ويبيّن الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2017 :

د.م

الإنجازات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تقديرات قانون المالية الأصلي	البيانات
22.583,292	22.734,700	22.351,700	- المقاييس الذاتية الاعتبادية
464,926	612,000	580,000	- المقاييس الذاتية غير الاعتبادية
* 2.572,305	778,300	888,300	- مقاييس الحسابات الخاصة في الخزينة
* 381,086			- مقاييس حسابات أموال المشاركة
26.001,609	24.125,000	23.820,000	جملة الموارد الذاتية
21.237,640	21.340,200	20.065,200	- نفقات التصرف
2.251,431	2.255,000	2.215,000	- تسديد فوائد الدين العمومي
5.125,717	5.121,500	5.421,500	- نفقات التنمية
792,071	778,300	888,300	- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
46,410			- نفقات حسابات أموال المشاركة
29.453,269	29.495,000	28.590,000	جملة النفقات
3.451,660 -	5.370,000 -	4.770,000 -	- الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فوائض صناديق الخزينة)
2.114,910 -			- استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2017
5.566,570-	5.370,000 -	4.770,000 -	عجز الميزانية (1)
10.648,763	10.205,000	8.380,000	- موارد الاقتراض
1.952,554	2.061,000	2.460,000	❖ الداخلي
8.696,209	8.144,000	5.920,000	❖ الخارجي
4.834,894	4.835,000	3.610,000	- تسديد أصل الدين العمومي
1.171,894	1.172,000	1.220,000	❖ الداخلي
3.663,000	3.663,000	2.390,000	❖ الخارجي
5.813,869	5.370,000	4.770,000	المobil الصافي (2)
247,299	0,000	0,000	(2) + (1) على المصروفات
* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق			

وباعتبار مداخيل الهبات والتخصيص والمصادرة وباستثناء فوائض صناديق الخزينة يبلغ عجز الميزانية

.5.566,570 د.م مقابل 4.539,642 د.م في سنة 2016 و 3.501,333 د.م في سنة 2015

وبعد تنفيذ الميزانية قبضاً وصرفها وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 2.114,910 د.م إلى السنة الموالية، أفضى

تصريف سنة 2017 عن فائض في المقاييس على مصاريف العنوان الأول والعنوان الثاني للميزانية بمبلغ 247,299 د.م مقابل 479,421 د.م. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدولة تصريف 2017" المفتوح

لديه ضمن عمليات الخزينة وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 لدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبيقات الخزينة طبقاً للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967.

ويعد الفائض المسجل في المقايبض على مصاريف الميزانية أساساً إلى ارتفاع حجم موارد الاقتراض بمبلغ 2.308,700 م.د وبنسبة 27,68 % بما مكّن من تعطية عجز الميزانية (5.566,570 م.د) ونفقات تسديد أصل الدين (4.834,894 م.د) وتحقيق فائض بمبلغ 247,299 م.د.

ويبرز الجدول التالي تفاصيل تنفيذ ميزانية الدولة بعنوانها الأول وعنوانها الثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقايبض والمصاريف والنتائج المتعلقة بتصرف 2017 :

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقايبض	المقايبض	القديرات النهائية للمصاريف	النفقات	فوائض المقايبض على التقديرات	فوائض المقايبض	فوائل الأعتمادات
العنوان الأول	22.734,700	22.583,292	23.595,200	23.489,071	151,408 -	106,129	
المداخيل الجبائية الاعتيادية	20.661,700	20.575,134	-	-	-	-	
المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	2.073,000	2.008,158	-	-	-	-	
نفقات التصرف	-	-	21.340,200	21.237,640	-	102,560	
فوائد الدين	-	-	2.255,000	2.251,431	-	3,569	
الداخلى	-	-	1.259,000	1.255,606	-	3,394	
الخارجى	-	-	996,000	995,825	-	0,175	
العنوان الثاني	11.050,507	11.113,689	10.190,008	9.960,611	63,182	229,397	
المداخيل غير الاعتيادية	612,000	464,926	-	-	-	-	
موارد الاقتراض	10.438,507	10.648,763	-	-	-	-	
نفقات التنمية	-	-	5.355,008	5.125,717		229,291	
غير المرتبطة موارد خارجية موظفة	-	-	4.448,147	4.391,892	-	(1) 56,255	
المترتبة موارد خارجية موظفة	-	-	906,861	733,825	-	(2) 173,036	
نفقات تسديد أصل الدين	-	-	4.835,000	4.834,894	-	0,106	
الجملة الفرعية 1	33.785,207	33.696,981	33.785,208	33.449,682	88,226 -	335,526	
الحسابات الخاصة في الخزينة	778,300	(3) 2.572,305	778,300	792,071	1.794,005	13,771 -	
الجملة الفرعية 2	34.563,507	36.269,286	34.563,508	34.241,753	1.705,779	321,755	
حسابات أموال المشاركة	79,774	381,086	79,774	46,410	301,312	33,364	
المجموع العام	34.643,281	36.650,372	34.643,281	34.288,163	2.007,091	355,118	

(1) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والمبالغة 28,040 م.د ؛ (2) باعتبار اعتمادات الدفع غير الموزعة والمبالغة 24,841 م.د ؛ (3) باعتبار الغواص المغولة من التصرف السابق

وأسفر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 عن عجز⁴ بنسبة 6,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في نفس مستوى سنة 2016. ولتغطية هذا العجز واصلت نسبة التدابير العمومي مسارها التصاعدي حيث بلغت 69,9 % مقابل 61,9 % في السنة السابقة. وارتفعت نسبة الضغط الجبائي إلى حدود 21,97 % مقابل 20,86 % في سنة 2016.

3- استنتاجات الدائرة وتوصياتها

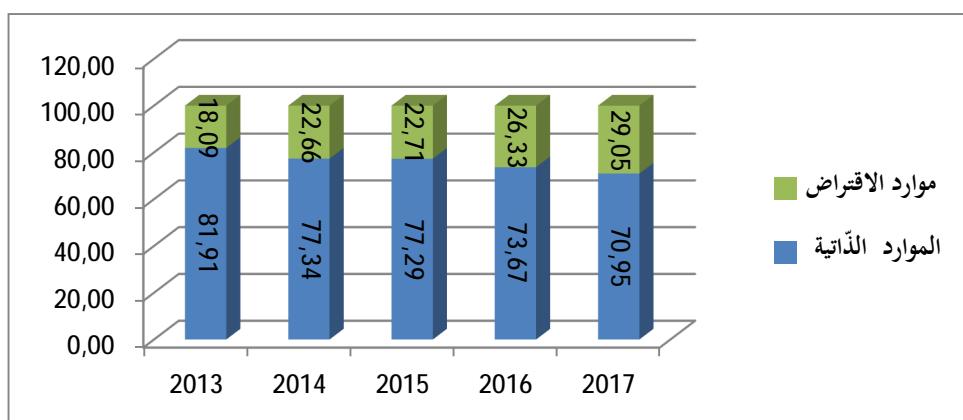
مكّن النظر في إعداد الميزانية لتصريف 2017 وتنفيذها من إبداء ملاحظات بخصوص إخلالات كانت وزارة المالية قد تعهدت بتلافي عدد منها دون أن يتم ذلك ومن إصدار توصيات بخصوص الجوانب التالية :

1- تراجع حصة الموارد الذاتية

بلغت الموارد الذاتية للميزانية، باعتبار الهبات الخارجية (186,867 م.د)، ما قدره 26.001,609 م.د في سنة 2017 مسجلة نمواً بنسبة 11,42 % مقابل 4,49 % في السنة السابقة. غير أن حصة هذه الموارد من جملة موارد الميزانية واصلت في التراجع مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت 70,95 % مقابل 73,67 % في التصرف السابق علماً بأنّها كانت في حدود 90,41 % في سنة 2010. ويعود التراجع المسجّل في سنة 2017 إلى نموّ موارد الاقتراض بنسق فاق نسق نموّ الموارد الذاتية (27,68 % مقابل نسبة 11,42 %).

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور حصة الموارد الذاتية من جملة موارد ميزانية الدولة خلال الفترة من 2013 إلى

:2017

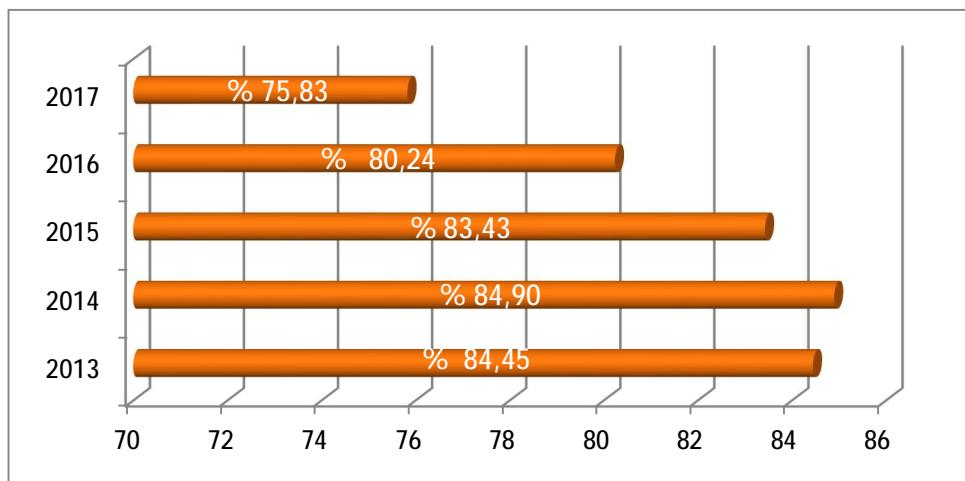


كما واصلت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانية في تقلّصها حيث بلغت 75,83 % مقابل 80,24 % في التصرف السابق. ويعود ذلك أساساً إلى تجاوز نسق نموّ النفقات مقارنة بنسق نموّ الموارد الذاتية (17,90 % مقابل .(%)11,42

⁴ دون اعتبار مدّ أجال التخصيص والهبات والأملاك المصادرية

⁵ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017 ص 28.

ويبرز الرسم البياني المواري تطور نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانية خلال الفترة من 2013 إلى 2017:



وتدعو الدائرة في هذا الخصوص إلى العمل على تدعيم حصة الموارد الذاتية بما يجنب اللجوء إلى موارد الاقتراض لتغطية عجز الميزانية.

2-3 موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين

يقضي الفصل الأول من القانون الأساسي للميزانية بأنّ قانون المالية ينصّ بالنسبة لكل سنة على جملة تكاليف الدولة ومواردها ويأذن بها وذلك في نطاق أهداف مخططات التنمية وحسب التوازن الاقتصادي والمالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي. كما ينص الفصل 26 من نفس القانون الأساسي على أن مشروع قانون المالية يتضمن أحکاماً تتعلق... بالترخيص في الاقتراضات والالتزامات لفائدة الدولة. وتمّ بمقتضى الفصل 6 من قانون المالية لسنة 2017 تحديد مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بمبلغ 4.770 م.د وتمّ الترفيع فيه بموجب الفصل 6 (جديد) من قانون المالية التكميلي إلى حدود 5.370 م.د.

غير أن موارد الاقتراض التي قمت بتعبيتها كانت بمبلغ 10.648,763 م.د في حين بلغت نفقات تسديد أصل الدين العمومي 4.834,894 م.د ليكون حجم قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بمبلغ 5.813,870 م.د أي بفارق بمبلغ 443,870 م.د وبنسبة 8,27 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي.

وتؤكد الدائرة على ضرورة التقييد بترخيص قوانين المالية وتدعو إلى مزيد إحكام ضبط التقديرات بعنوان موارد الاقتراض بهدف الحفاظ على المستوى المقدر لعجز الميزانية والتحكم في التوازنات العامة الداخلية منها والخارجية.

3-3 تحويل فوائض صناديق الخزينة

تواصل في سنة 2017 تحويل فوائض صناديق الخزينة لفائدة ميزانية الدولة وذلك كما يبينه الجدول المواري:

الجملة	2017	2016	2015	2014	2013	البنود
4.859,103	1.135,561	1.127,894	1.027,905	931,743	636	- المبلغ المحول إلى موارد الميزانية

وقد تم إدراج هذه المبالغ ضمن موارد العنوان الأول وتحديدا لفائدة بند المعاليم غير المباشرة الإعتيادية الأخرى.
وتعلق الخصم المنجز في سنة 2017 أساسا بالحسابات الخاصة في الخزينة التالية :

ع/ر	اسم الحساب	مبلغ الخصم بالدينار
1	- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	98.610.592
2	- الصندوق العام للتعويض	74.427.502
3	- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	236.884.868
4	- صندوق مقاومة التلوث	55.559.656
5	- الصندوق الوطني للتشغيل	266.423.327
6	- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	126.177.068
7	- صندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيا المعلومات	124.465.900

وفضلا عن ذلك يعتبر التضمين المخسي لهذه الموارد مخالفًا لطبيعتها باعتبارها لا تمثل موردا متأتى من الأداءات والمعاليم الإعتيادية للدولة وأن الموارد المتأتية من تحويلات صناديق الخزينة هي موارد ذات صبغة ظرفية واستثنائية لا تكتسي الطابع الإعتيادي. ومن شأن هذا الإدراج غير الملائم أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلقة بتحصيل الموارد وتطور مختلف أصناف موارد ميزانية الدولة.

كما تذكر الدائرة في هذا الصدد بأن تخصيص هذه المبالغ لتمويل نفقات العنوان الأول من ميزانية الدولة لا يتلاءم مع الأهداف التي من أجلها بعثت الصناديق المعنية.

وتوصي الدائرة بإعادة النظر في تدخلات بعض الحسابات بالنظر على عدم تناسبها مع حجم الموارد المخصصة لها وبالاستغناء عن الحسابات التي انتهت الحاجة إليها أو التي انتفت الأهداف التي بعثت من أجلها.

3-4 وضعية الحساب القار لتسبيقات الخزينة

طبقا للفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية يرخص قانون غلق الميزانية في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقيه من المداخيل ذات الاستعمال الخاص (فوائض صناديق الخزينة).

وبلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبيقات الخزينة في 31 ديسمبر 2016، المدرج بحساب تصرف أمين المال العام، ما قيمته 9.595,815 م.د. ويلاحظ تواصل عدم تسجيل ضمن هذا الحساب، النتائج الوقتية بعنوان السنوات من 2013 إلى 2016 وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موعد سنة 2017.

وبإدراج نتائج تنفيذ الميزانية للسنوات من 2013 إلى 2017، يرتفع الرصيد المدين الفعلى للحساب القار لتسبيقات الخزينة ليبلغ 9.879,758 م.د في موعد 2017 وهو ما يمثل قرابة 38 % من الموارد الذاتية لنفس السنة. ويعتبر هذا الرصيد المدين للحساب بمثابة القرض الداخلي لتمويل العجز القار لميزانية الدولة نتيجة عدم كفاية الموارد الحقيقة لتغطية النفقات المنجزة فعليا.

كما يعكس المستوى المرتفع لهذا الرصيد الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة لتمويل عجز الميزانية و يؤدي إلى الحد من قدرة الخزينة على الاضطلاع بالدور الموكول إليها، فضلاً عن الكلفة التي تتكبدها نتيجة اللجوء إلى السوق المالية لتمويل نفقات الميزانية. ويقتضي هذا الوضع ضرورة الحرص على التقييد بتخصيصات قوانين المالية بقضا وصرف.

5-3 تحويل مرابح المنشآت والمساهمات العمومية

تراجع، خلال سنة 2017، المداخيل المتأنية من تحويلات المنشآت العمومية ومرباح الخزينة إلى ما قيمته 312,216 م.د مقابل 523,324 م.د في سنة 2016. وتراجعت حصة هذه الموارد من جملة المداخيل المالية الاعتيادية ليبلغ 40,34 % مقابل 69,92 % في سنة 2016.

وإجمالاً عرفت الموارد المعنية بعنوان هذه التحويلات تراجعاً خلال الفترة 2013-2017 بما نسبته 72,06 %. ويزر الجدول التالي تطور تحويلات المنشآت العمومية ومرباح الخزينة خلال الفترة 2013-2017:

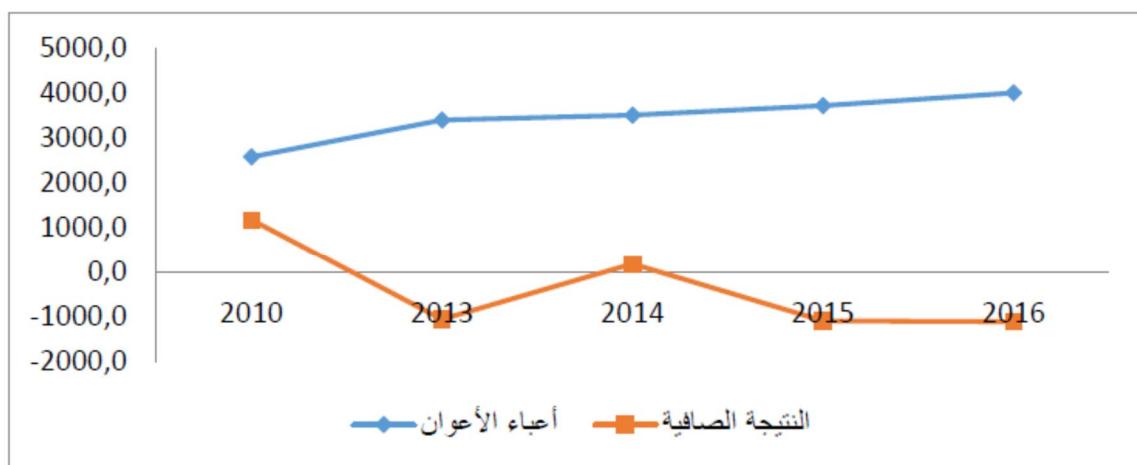
بحساب الدينار

2017	2016	2015	2014	2013	
221.600.000	194.000.000	170.100.000	176.800.000	190.600.000	- حصص مرباح البنك المركزي التونسي
19.061.218	15.490.129	18.850.000	40.100.000	19.000.000	- حصص مرباح الشركات غير البترولية
3.150.000	24.500.000	240.608.203	272.634.700	761.917.534	- فوائض مرباح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية
17.987.993	192.820.374	-	-	-	- حصص مرباح المنشآت البترولية: SITEP
-	20.000.000	-	13.898.404	98.484.497	- فوائض مرباح المنشآت العمومية البترولية
50.416.727	76.513.394	47.642.035	79.797.230	47.413.885	- المرباح الأخرى للخزينة
312.215.938	523.323.897	477.200.238	583.230.334	1.117.415.916	الجملة

ويعود ذلك أساساً إلى ضعف تحويل فوائض مراجع المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البوتولية من 761,917 م.د خلال سنة 2013 إلى 3,150 م.د في سنة 2017. وهو ما يمكن أن يعكس الصعوبات المالية التي تمرّ بها العديد من هذه المؤسسات وترافق نتائجها السلبية.

فقد سجلت المنشآت العمومية مردودية ضعيفة خلال السنوات الأخيرة تزامنت مع تطور هام لحجم الأجرور مقارنة بتراجع للقيمة المضافة حيث بلغت نسبة نتيجة الاستغلال من المداخيل⁶ 0,4 % سنة 2016 مقابل 0,6 % في سنة 2015 و 8,5 % في سنة 2010 أي بالانخفاض يقارب 8 نقاط مقارنة بسنة 2010. وبلغت نسبة النتيجة الصافية من المداخيل -3,7 % في سنتي 2015 و 2016 مقابل 4,8 % سنة 2010 أي بالانخفاض يتجاوز 8 نقاط مقارنة بسنة 2010.

ويرز الرسم البياني التالي تطور وضعية المنشآت العمومية خلال الفترة 2010-2016 (بحساب م.د):



وتوصي الدائرة بإيلاء هذا الصنف من الموارد المتتابعة الازمة خاصة فيما يتعلق بتحمييع المعطيات حول الأرباح التي تتحققها المؤسسات والمنشآت العمومية وحول عائدات المساهمات العمومية وبنتحويلها في الآجال إلى الميزانية العامة للدولة بما يسهم في تدعيم الموارد الذاتية وبالتالي في الحدّ من عجز الميزانية وأن يخفف من الضغط الجبائي على المطالبين بالأداء ويحد من اللجوء إلى الاقتراض.

6-3 تفاقم الدين العمومي

واصل الدين العمومي البالي تسدیده وتيرته التصاعدية حيث مرّ من 55.922,375 م.د سنة 2016 إلى 67.984,469 م.د في سنة 2017 مسجلاً بذلك تطويراً قدره 12.062,094 م.د ونسبته 21,57 %. وتعلق الجزء الأهمّ من هذا التطوير بالسوق الخارجية بما قيمته 10.379,515 م.د مقابل زيادة محدودة على مستوى السوق الداخلية قيمتها 1.658,369 م.د.

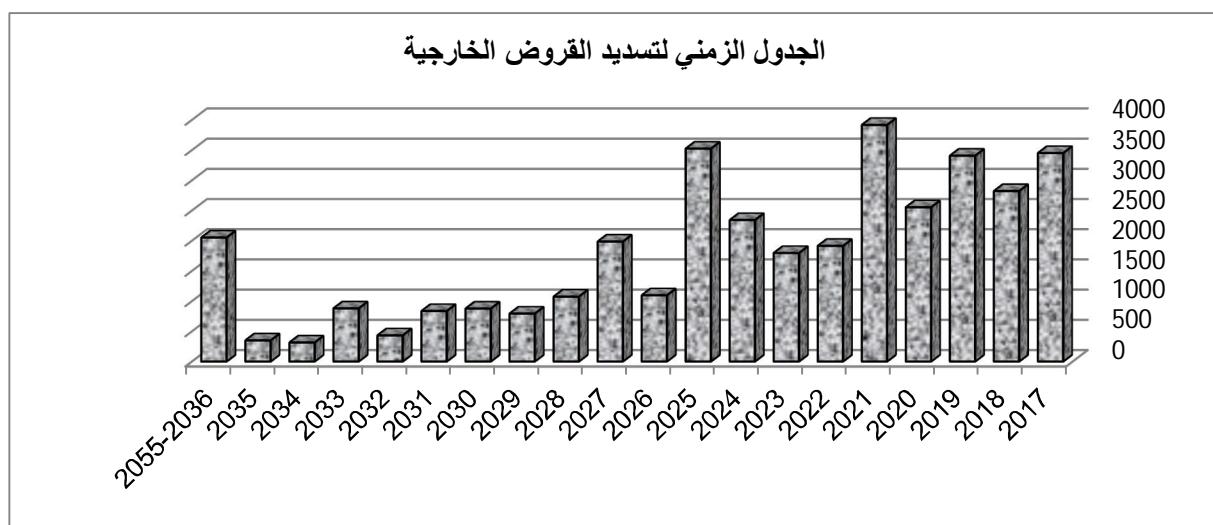
⁶ - التقرير التأليفي حول إصلاح وحكمة المؤسسات والمنشآت العمومية مאי 2018

وأشار تقرير محكمة المحاسبات حول الدين العمومي⁷ إلى أن نسبة تطور التدابين بلغت ما معدّله 17 نقطة خلال الفترة 2011-2016 ويعود ذلك إلى اللجوء المتزايد للاقتراض الخارجي بهدف الحفاظ على التوازنات العامة من حيث عجز الميزانية وعجز ميزان الدفعات وإلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت بما حصته 27,5 % من جملة التمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل في سنة 2016 مقابل معدل سنوي قدره 46,2 % خلال الخمسية 2006-2010.

وتوزع الدين العمومي الباقي تسديده في نهاية سنة 2017 بين الدين العمومي الخارجي بما قدره 46.760,928 د.م.⁸ والدين العمومي الداخلي بما قدره 21.166,448 د.م. (31,13 %) و(68,78 %).

كما جاء بالتقدير المشار إليه أن تسديد القروض المبرمة إلى غاية 31 ديسمبر 2016 سيتواصل إلى سنة 2055. وبين الرسم الموالي توزيع الالتزامات بعنوان القروض الخارجية إلى مواف 2016 :

د.م



وفضلا عن ذلك فإن ميزانية الدولة ستواجه ضغوطات خاصة خلال سنتي 2021 و2025 تمثل في تسديد ما يعادل مليار دولار بعنوان كل سنة. ومن شأن هذا الوضع أن يحدّ من هامش الحرية في اختيار تاريخ الاستحقاق بالنسبة إلى قروض السوق المالية العالمية المزمع إصدارها خاصة في ظل توافر اللجوء للاقتراض منها منذ سنة 2012.

ومثّل التدابين الكلي للدولة (تدابين داخلي وخارجي) ما نسبته 69,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 61,9 % في سنة 2016 و 55,4 % في سنة 2015 وقد بلغ الدين الباقي للتسديد حوالي 5.941 دينار للساكن الواحد¹⁰ مقابل

⁷ التقرير السنوي العام للدائرة المحاسبات عدد 31 لسنة 2018، الصفحة 100.

⁸ باعتبار رصيد قروض المؤبددين وقيمتها 57,093 د.م. ويمثل ما حصته 0,09 % من جملة رصيد الديون العمومية الباقي تسديده في 31 ديسمبر 2017.

⁹ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.

¹⁰ بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 20-04-2018 حوالي 11.446,3 ألف ساكن حسب آخر تعداد في جويلية 2018.

4.886 دينار في سنة 2016. كما بلغ معدل مدة سداد القروض 11,39 سنة في 2016 مقابل 8,9 سنة في 2011 وهو ما من شأنه أن يرفع في مخاطر إعادة التمويل.

وجاء في رد وزارة المالية أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي استوجبته أهمية حجم عجز الميزانية ومحظوظة السوق الداخلية لتعطفيه.

7-3 ضعف نسق السحوبات

شهدت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موسم 2017 تراجعاً لتبلغ 74,89 % مقابل 76,13 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول الموالي توزيع ديون الدولة والسوحوبات المنجزة حسب أصناف القروض الخارجية التي تم تعييّنها¹² :

أصناف القروض	المبلغ الأصلي	السوحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثانية	19.732,620	12.897,481	65,36	22,75
- القروض معندة الأطراف	36.063,753	26.738,108	74,14	41,57
- السوق المالية العالمية	20.428,346	20.428,346	100	23,55
- قروض المزودين	213,045	148,882	69,88	0,25
صندوق النقد الدولي	10.310,240	4.748,755	46,06	11,88
المجموع العام	86.748,004	64.961,572	74,89	100

وتجدد الدائرة توصيتها بضرورة إيلاء مختلف المتتدخلين مزيداً من العناية في خصوص متابعة نسق سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرفع من تحصيل موارد ميزانية الدولة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمجة من جهة أخرى. كما تؤكد على أهمية متابعة تحسيم برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقييد برزنامة تنفيذها بما يمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويتجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل محظوظة موارد الاقتراض الداخلي.

8-3 تفاقم البقايا للاستخلاص

بلغت الديون المتبقية للاستخلاص بقيابضات المالية في نهاية سنة 2017 ما قيمته 9.816,639 م.د مقابل 8.901,624 م.د¹³ في التصرف السابق. وبلغت الموارد المستخلصة في سنة 2017 ما قيمته 801,443 م.د مقابل 784,944 م.د في سنة 2016. وشهدت نسبة استخلاص هذه الديون (7,55 %) تراجعاً مقارنة بالسنة الفارطة (8,10%).

¹¹ التقرير السنوي العام لدائرة المحاسبات عدد 31 لسنة 2018، الصفحة 102

¹² ملحوظ الحساب العام للسنة المالية لسنة 2017 .

¹³ دون اعتبار الديون المنشقة بقيابضات الديوانة.

وبلغت الديون المتبقية للاستخلاص بقابضات الديوانة في نهاية سنة 2017 ما قيمته 5.535,635 م.د مقابل 4.763,233 م.د في سنة 2016. وبلغت الموارد المستخلصة ما قيمته 3,224 م.د مقابل 3,513 م.د في سنة 2016. واستأثرت في نهاية سنة 2017 كلّ من قباضتي المكتب الحدوبي بتونس الميناء (2.247,264 م.د) والمكتب الحدوبي بنقردان رأس الجديري (1.048,300 م.د) بما نسبته 59,53 % من جملة الديون المتبقية للاستخلاص بقابضات الديوانة (قبضة 42).

وتدعو الدائرة في هذا الإطار إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة بقابضات المالية وقابضات الديوانة.

كما تجدد الدائرة الدّعوة إلى إدراج المعطيات المتعلقة بالتصريف في الديون المثقلة بقابضات الديوانة بالحساب العام للسنة المالية وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانية لإضفاء الشمولية على مستحقات الميزانية.

3-9 البقایا للتسوية بعنوان تسبقات على عمليات الميزانية

تواصل، خلال سنة 2017، اللجوء إلى تسبقات الخزينة من أجل تغطية جانب من نفقات الميزانية على أن تتم تسويتها لاحقا حيث تضمن حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2017 في مستوى عمليات الخزينة، بقایا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانية بلغ مجموعها 1.801,840 م.د منها مبلغ 219,390 م.د تعلق بتسديد الدين العمومي و 1.577,390 م.د خصّ العنوان الأول و 5,060 م.د شمل العنوان الثاني من الميزانية. ويتناقض التصرف على هذا النحو مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية كما يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2017 وذلك في حدود المبالغ المسندة خلال السنة وغير المسوقة إلى غاية 31 ديسمبر منها.

وتجدر الإشارة إلى أن التسبقات غير المسوقة في موعد سنة 2016 بلغت 845,439 م.د وهو ما يعكس التعويل المتزايد على الخزينة لتمويل ميزانية الدولة.

3-10 عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية

تواصل عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية على الموارد المحصلة وذلك رغم تعهد مصالح وزارة المالية ضمن إيجابتها على تقرير دائرة الحاسبات عن غلق الميزانية لسنة 2016 بإرفاق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 بتحاليل النتائج المنجزة خلال السنة المعنية وإبراز مفعول الإجراءات الجبائية التي جاءت بها قوانين المالية حيث لم تتلق الدائرة إلى غاية 30 جوان 2019 هذه المعطيات بخصوص سنة 2017.

وتشدد الدائرة على ضرورة التنصيص على هذا الجانب ضمن الوثائق المرفقة بممشروع قانون غلق الميزانية وذلك قصد تكين السلطة التشريعية من تقييم جدوى تلك الإجراءات والأثر الفعلي لها.

11-3 التأخير في إصدار النصوص الترتيبية وإحالة الحسابات :

أوصت دائرة المحاسبات مصالح وزارة المالية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتلقي التأخير في إصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة وتقسم الحسابات في الآجال القانونية. غير أنه تواصل بالنسبة لميزانية 2017 تسجيل

تأخير في هذا الخصوص. فقد تم إصدار النصوص الترتيبية المذكورة بالنسبة لميزانية 2017 بتأخير وهي على التوالي:

■ الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2018 مؤرخ في 27 أبريل 2018 يتعلق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات

تمكيلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2017.

■ الأمر الحكومي عدد 734 لسنة 2018 مؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد

والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بقروض خارجية موظفة".

■ قرار وزير المالية بتاريخ 16 أوت 2018 المتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها

بموارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية لسنة 2017.

وتم تقديم حساب التصرف لأمين المال العام إلى دائرة المحاسبات بتاريخ 14 ديسمبر 2018 بتأخير قاريء مدته 4 أشهر ونصف والحساب العام للسنة المالية بتاريخ 21 فيفري 2019 بتأخير قاريء مدته شهر و21 يوماً. وتواصل إحالة الحسابات المتعلقة بميزانية سنة 2017 من قبل مصالح وزارة المالية إلى دائرة المحاسبات خارج الآجال المطلوبة. كما تواصل، في سنة 2017 عدم إيداع الحسابات الخاصة بأمري الصرف لدى دائرة المحاسبات.

وتوصي الدائرة بالإسراع في حل الإشكاليات التي تواجهها في هذا المجال وتحسيس المحاسبين العموميين بضرورة ختم عملياتهم وتقديم جداولهم المحاسبي في الآجال ودعوة مختلف المصالح المعنية بتنفيذ الميزانية إلى احترام الآجال القانونية للفترة التكميلية وعدم إتاحة استخدام المنظومة المعلوماتية "أدب" خارج تلك الفترة.

أهم المؤشرات

المؤشرات العامة

- استقر نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة في حدود 1,9 % في سنة 2017 مقابل 1 % في سنة 2016.
- عرفت نسبة البطالة في سنة 2017 استقرارا في حدود 15,5 % وهي نفس النسبة المسجلة في سنة 2016.
- بلغ معدل نسبة التضخم 5,3 % في سنة 2017 مقابل 3,7 % في سنة 2016.
- أفرز الميزان الجاري في سنة 2017 تفاصلا للعجز بما قيمته 9.900 م.د. وما نسبته 10,2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.935 م.د و 8,8 % في السنة السابقة.
- أسفر تنفيذ ميزانية الدولة (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادر) لسنة 2017 عن عجز بنسبة 6,1 % من الناتج المحلي الإجمالي في نفس مستوى سنة 2016.
- أسفَر تصرُف 2017 عن فائض في المقاييس على المصروف قدره 247,299 م.د.
- ارتفعت نسبة الضغط الجبائي في سنة 2017 إلى حدود 21,8 % مقابل 20,7 % في سنة 2016 حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2017.
- بلغ الرصيد المدين للحساب القار لتسبيقات الخزينة في موفى 2017 ما قيمته 9.595,815 م.د. وبإدراج فائض الموارد على نفقات الميزانية لسنوات 2014 و 2016 و 2017 وفائض المصروف على مقاييس الميزانية لسنوي 2013 و 2015 يرتفع الرصيد المدين الفعلى لهذا الحساب إلى 9.879,758 م.د.
- تواصل ارتفاع نسبة التدابين العمومي لتبلغ 69,9 % في سنة 2017 مقابل 61,9 % في سنة 2016.

المؤشرات المتعلقة بموارد 2017

- بلغت الموارد المحصلة في سنة 2017 ما قيمته 36.650,372 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 2.007,091 م.د وبنسبة 5,79 % مقارنة بالتقديرات النهائية أي بنسبة تحقيق 105,79 % مقابل 107,55 % في سنة 2016.
- مقارنة بالتصريف السابق، شهدت جملة موارد الميزانية المحصلة نمواً بمبلغ 4.973,647 م.د وبنسبة 15,70 % مقابل تطور بقيمة 2.779,984 م.د وبنسبة 9,62 %.
- تطور الموارد الذاتية (26.001,609 م.د) بنسبة 11,42 % مقابل تطور بنسبة 4,49 % في سنة 2016 وتراجع بنسبة 1,33 % في سنة 2015.
- على غرار التصرف السابق، تواصل في سنة 2017 تراجع حصة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية لتبلغ 70,95 % مقابل 73,67 %.
- واصلت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانية في تقلّصها حيث بلغت في سنة 2017 نسبة 75,83 % مقابل 80,24 % في التصرف السابق و 88,80 % في سنة 2010.
- ساهمت الموارد الوطنية والبالغة 27.767,296 م.د دون اعتبار الهبات الخارجية في تغطية نفقات الميزانية بنسبة 80,98 % مقابل نسبة 93,22 % في سنة 2016. وتوزّعت بين الموارد الذاتية الصافية (25.814,742 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (1.952,554 م.د).
- تمّ تبعيّة موارد الاقتراض بمبلغ 10.648,763 م.د وبنسبة تحقيق للتقديرات النهائية قدرها 102,01 %.
- تواصل في سنة 2017 ارتفاع حصة موارد الاقتراض من جملة موارد ميزانية الدولة لتبلغ 29,05 % مقابل 26,33 % في سنة 2016 و 9,59 % في سنة 2010.
- توزّعت موارد الاقتراض الحقيقة في سنة 2017 بين موارد الاقتراض الداخلي (18,34 %) وموارد الاقتراض الخارجي (81,66 %).
- تمّ تبعيّة موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 8.696,209 م.د أي بزيادة مقارنة بالتصريف السابق قدرها 4.260,158 م.د ونوبتها 96,03 % مقابل 239,709 م.د ونسبة 5,71 % خلال سنة 2016.

أهم المؤشرات المتعلقة بنفقات 2017

- بلغت جملة نفقات ميزانية الدولة في سنة 2017 ما قيمته 34.288,163 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة نمواً بمبلغ 5.204,524 م.د وبنسبة 17,9 % مقابل على التوالي 2.312,506 م.د و 8,64 %.
- توزّعت نفقات الميزانية في سنة 2017 بين العنوان الأول (23.489,071 م.د) والعنوان الثاني (9.960,611 م.د) وصناديق الخزينة (838,481 م.د).
- لم تتمكن موارد العنوان الأول الحصول في سنة 2017 من تغطية جملة نفقات العنوان الأول لميزانية الدولة وبالبالغة 23.489,071 م.د إلا بنسبة 96,14 % مقابل نسبة تخطية في حدود 94,94 % للتصرف السابق.
- سجلت سنة 2017 نمواً في نفقات العنوان الأول بمبلغ 3.291,405 م.د وبنسبة 16,30 % مقابل نمواً بمبلغ 1.541,192 م.د وبنسبة 8,26 % في التصرف السابق.
- بلغت حصة نفقات خدمة الدين العمومي مقارنة بجملة نفقات الميزانية نسبة 20,67 % مقابل 18,24 % في السنة السابقة وذلك خاصة على حساب نفقات التنمية التي تراجعت حصتها إلى 14,95 % مقابل 16,38 % في سنة 2016.
- أفرز تنفيذ الميزانية فواضل اعتمادات بلغت جملتها 355,118 م.د توزّعت بين العنوان الأول (106,129 م.د) والعنوان الثاني (229,397 م.د) وحسابات أموال المشاركة (33,364 م.د). أما الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزاً للاعتمادات بما قيمته 13,772 م.د.
- تراجعت حصة التأجير العمومي ضمن هيكلة نفقات التصرف إلى 67,58 % في سنة 2017 مقابل 72,27 % في سنة 2016.
- بلغت نفقات التدخل العمومي في سنة 2017 ما قيمته 5.772,748 م.د مسجلة تطوراً بمبلغ 1.799,849 م.د وبنسبة 45,30 % مقارنة بسنة 2016.
- تطور في سنة 2017 نسب نمواً في نفقات خدمة الدين العمومي (7.086,325 م.د) ليبلغ نسبة 33,60 % مقابل 11,39 % في سنة 2016.

**الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانية الدولة وميزانيات
المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمرأكز
الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة**

العنوان الأول: تحليل موارد ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقه ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة

تشمل التحاليل الواردة بهذا العنوان موارد ميزانية الدولة لسنة 2017 وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقه ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وموارد الصناديق الخاصة المدرجة بالحساب العام للسنة المالية.

القسم الأول - موارد ميزانية الدولة

قدّرت موارد ميزانية الدولة لسنة 2017 بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية. وتمثلت أهم الفرضيات المعتمدة في تحقيق نسبة نمو في حدود 2,5 % في سنة 2017 ومعدل لسعر صرف الدولار بمبلغ 2,250 دينار ومعدل سعر صرف اليورو بمبلغ 2,520 دينار¹⁵ وبلغ عجز الميزانية 5,4 % ونسبة التّدّاين العمومي 63,7%¹⁶ ومعدل لسعر برميل النفط الخام في حدود 50 دولار.

وضبط القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2017 تقديرات موارد ميزانية الدولة بمبلغ 32.200 م.د مقابل 29.150 م.د في سنة 2016 أي بنموّ بمبلغ 3.050 م.د. وبنسبة 10,46 %.

وتم التّرفيع في هذه التّقديرات بموجب القانون عدد 63 لسنة 2017 المؤرخ في 16 نوفمبر 2017 والمتعلّق بقانون المالية التكميلي لنفس السنة لتبلغ 34.330 م.د أي بزيادة بمبلغ 2.130 م.د. وبنسبة 6,61 % مقارنة بالتقديرات الأولى. وتمثّلت التّسويّات المقرّرة بموجب هذا القانون في التّرفيع في موارد العنوان الأول (383+ م.د) وفي موارد العنوان الثاني (857.1+) م.د) وفي التّخفيف في موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (- 110 م.د).

ووفقاً لأحكام الفصل عدد 16 من القانون الأساسي للميزانية تمّت الزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة بمبلغ 233,508 م.د.¹⁷. وباعتبار المقاييس المحصلة خلال السنة بعنوان أموال المشاركة (79,774 م.د) بلغت التّقديرات

15- وثيقة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2017

16- الميزان الاقتصادي لسنة 2017

17- قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتّعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017

النهاية لموارد ميزانية الدولة في سنة 2017 ما قيمته 34,643,281 م.د، مسجلة مقارنة بالتقديرات الأولية زيادة بمبلغ 2,443,281 م.د ومقارنة بالصرف السابق ارتفاعاً بمبلغ 5,189,823 م.د وبنسبة 17,62 %.

وعلى مستوى الانجاز بلغت الموارد الجملية المحصلة للميزانية في سنة 2017 ما قيمته 36,650,372 م.د. وتجاوزت هذه الموارد التقديرات النهاية بما قدره 2,007,091 م.د وما نسبته 5,79 % مقابل زيادة بمبلغ 2,223,267 م.د وبنسبة 7,55 % في سنة 2016.

وتتأتّت الزيادة الحاصلة في تعبئة موارد الميزانية مقارنة بالتقديرات النهاية والبالغة 2,007,091 م.د من تعبئة موارد فاقت ما كان مقدراً بعنوان صناديق الخزينة بمبلغ 2,095,318 م.د وموارد العنوان الثاني بمبلغ 63,181 م.د حدد منها النقص في تعبئة ما كان مقدراً بعنوان موارد العنوان الأول (- 151,408 م.د).

ويرجع التقصّص المسجل في تحصيل موارد العنوان الأول من الميزانية لنقص في تعبئة كلّ من موارد الدخائل المالية الاعتيادية (- 182,991 م.د) والأداءات المباشرة الاعتيادية (- 131,358 م.د) حدد منه الزيادة المسجلة في مستوى كلّ من مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية (+ 118,149 م.د) والأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية (+ 44,792 م.د).

أما الزيادة المحقّقة في مستوى موارد العنوان الثاني، فترجع إلى الزيادة في تعبئة موارد الاقتراض (+ 210,256 م.د) حدد منها النقص في تعبئة الدخائل غير الاعتيادية (- 147,075 م.د). وتوزّعت الزيادة المحقّقة في موارد صناديق الخزينة بين 1,794,005 م.د للحسابات الخاصة في الخزينة و301,313 م.د للحسابات أموال المشاركة.

وتطورت الموارد المحصلة خلال سنة 2017 مقارنة بإنجازات سنة 2016 (31,676,725 م.د) بمبلغ 4,973,647 م.د وبنسبة 15,70 % مقابل تطور هذه الموارد في التصرف السابق بقيمة 2,779,984 م.د وبنسبة 9,62 %. ونتج هذا النموّ عن تطور كلّ من الموارد الجبائية بمبلغ 2,504,282 م.د وبنسبة 13,37 % وموارد الاقتراض بمبلغ 2,308,700 م.د وبنسبة 27,68 % والموارد غير الجبائية بمبلغ 160,665 م.د وبنسبة 3,49 %. ويبرز الجدول التالي موارد ميزانية الدولة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات الأصلية والنهاية:

بالدينار

فارق الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية		تصريف 2017				البنود
تقديرات قانون المالية الأصلي	الإنجازات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تقديرات قانون المالية الأصلي			
151.407.867 -	231.592.133	22.583.292.133	22.734.700.000	22.734.700.000	22.351.700.000	العنوان الأول
86.565.956 -	343.565.956 -	20.575.134.044	20.661.700.000	20.661.700.000	20.918.700.000	- المداخيل الجبائية الاعتبادية
64.841.911 -	575.158.089	2.008.158.089	2.073.000.000	2.073.000.000	1.433.000.000	- المداخيل غير الجبائية الاعتبادية
63.181.356	2.153.689.022	11.113.689.022	11.050.507.666	10.817.000.000	8.960.000.000	العنوان الثاني
147.074.427 -	115.074.427 -	464.925.573	612.000.000	612.000.000	580.000.000	- المداخيل غير الاعتبادية
210.255.783	2.268.763.449	10.648.763.449	⁽¹⁾ 10.438.507.666	10.205.000.000	8.380.000.000	- موارد الاقتراض
2.095.317.603	2.065.091.309	²⁾ 2.953.391.309	858.073.706	778.300.000	888.300.000	صناديق الخزينة
1.794.005.114	1.684.005.114	⁽²⁾ 2.572.305.114	778.300.000	778.300.000	888.300.000	- الحسابات الخاصة في الخزينة
301.312.489	381.086.195	⁽²⁾ 381.086.195	79.773.706	-	-	- حسابات أموال المشاركة
2.007.091.092	4.450.372.464	36.650.372.464	34.643.281.372	34.330.000.000	32.200.000.000	ميزانية الدولة

(1) باعتبار مبلغ 233,508 م.د بعوأن التربيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

(2) باعتبار الفوائض المنقلة من التصرف السابق.

وتطورت الموارد الجبائية في سنة 2017 بنحو فاق نسق نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(13,37%) مقابل 7,63% (18%) مما أدى إلى تفاقم الضغط الجبائي الذي بلغ 21,97% مقابل 20,86% في سنة 2016.

وساهم نمو هذه الموارد في ارتفاع الموارد الذاتية للميزانية والبالغة 26.001,609 م.د في سنة 2017 (باختصار المهابات

الخارجية وقدرها 186,867 م.د) وذلك بنسبة 11,42% مقابل 4,49% في السنة السابقة.

ويبيّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدولة المحصلة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016:

18- التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017

النسبة (%)	القيمة	الموارد المحصلة		البنود
		2017	2016	
13,79	2.493.326.880	20.575.134.044	18.081.807.164	- المداخيل الجبائية الاعتيادية
1,67	10.955.610	665.836.667	654.881.057	- المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة
13,37	2.504.282.490	21.240.970.711	18.736.688.221	جملة الموارد الجبائية (1)
	-	⁽¹⁾ (% 21,97)	⁽¹⁾ (% 20,86)	(نسبة الضغط الجبائي) (1)
83,44	913.462.410	2.008.158.089	1.094.695.679	- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية
62,65 -	780.007.141-	464.925.573	1.244.932.714	- المداخيل غير الاعتيادية
0,18	3.436.865	1.906.468.447	1.903.031.582	- المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة
6,65	23.772.762	381.086.195	357.313.433	- موارد حسابات أموال المشاركة
3,49	160.664.896	4.760.638.304	4.599.973.408	جملة الموارد غير الجبائية (2)
11,42	2.664.947.386	26.001.609.015	23.336.661.629	(2) + (1) = (3) (2)
27,68	2.308.699.992	10.648.763.449	8.340.063.457	موارد الاقتراض
15,70	4.973.647.378	36.650.372.464	31.676.725.086	جملة موارد ميزانية الدولة

(1) تم احتساب نسبة الضغط الجبائي باعتماد قيمة الناتج الداخلي الخام لسنٰي 2017 و 2016 والمقدرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.

(2) باعتبار المدفوعات الخارجية.

ويفسّر تطور الموارد الجبائية بمبلغ 2.504,282 م.د في سنة 2017 بتحصيل مداخيل بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية بما قيمته 773,494 م.د. دون اعتبار هذه المداخيل الاستثنائية فإن تطور المداخيل الجبائية يكون في حدود .% 9,24

ويعزى تراجع نسق تطور الموارد غير الجبائية إلى 3,49 % في سنة 2017 مقابل 21,74 % في السنة السابقة إلى تعبئة مداخيل استثنائية خلال سنة 2016 بما قيمته 868,331 م.د بعنوان التفويت في لزمه الجيل الرابع للهاتف الجوال بما قيمته 471,431 م.د وإلى إدراج القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأس مال شركة اتصالات تونس بمبلغ 396,900 م.د ضمن هذه المداخيل.

وتواصل في سنة 2017 عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية على الموارد المحصلة وذلك رغم تعهد مصالح وزارة المالية ضمن إجابتها على تقرير دائرة المحاسبات عن غلق الميزانية لسنة 2016 بإرفاق مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 بتحليل النتائج المنجزة خلال السنة المعنية وإبراز مفعول الإجراءات الجبائية التي جاءت بها قوانين المالية.

وتشدد الدائرة على ضرورة التصريح على هذا الجانب ضمن الوثائق المرفقة بمشروع قانون غلق الميزانية وذلك قصد تمكين السلطة التشريعية من تقييم جدوى تلك الإجراءات والأثر الفعلي لها.

| - موارد العنوان الأول

بلغت التقديرات النهائية المتعلقة بموارد العنوان الأول في سنة 2017 ما قيمته 22.734,700 م.د. وتم تحصيل هذه الموارد في حدود 22.583,292 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائية بمبلغ 151,408 م.د. ونتج ذلك عن النقص الحاصل في تحقيق كل من المداخيل الجبائية الاعتيادية (- 86,566 م.د) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (- 64,842 م.د).

ولم تتمكن موارد العنوان الأول المحصلة في سنة 2017 من تعطية جملة نفقات العنوان الأول لميزانية الدولة وبالنسبة لـ 23.489,071 م.د إلا بنسبة 96,14 % مقابل 94,94 % للتصرف السابق.

ويبرز الجدول التالي مقاييس العنوان الأول في سنة 2017 مقارنة بتقديرات السنة ومقاييس سنة 2016:

بالدينار

الفارق بين إنجازات 2017 وإنجازات 2016		الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2017		الإنجازات		التقديرات النهائية	البنود
(%)	القيمة	(%)	القيمة	2017	2016	2017	
13,24	1.002.023.104	1,51 -	131.358.447 -	8.569.641.553	7.567.618.449	8.701.000.000	الأداءات المباشرة الاعتيادية
14,18	1.491.303.776	0,37	44.792.491	12.005.492.491	10.514.188.715	11.960.700.000	الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية
13,79	2.493.326.880	0,42 -	86.565.956 -	20.575.134.044	18.081.807.164	20.661.700.000	المداخيل الجبائية الاعتيادية
3,42	25.575.437	19,12 -	182.991.167 -	774.008.833	748.433.396	957.000.000	المداخيل المالية الاعتيادية
256,42	887.886.973	10,59	118.149.256	1.234.149.256	346.262.283	1.116.000.000	مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية
83,44	913.462.410	3,13 -	64.841.911 -	2.008.158.089	1.094.695.679	2.073.000.000	المداخيل غير الجبائية الاعتيادية
17,77	3.406.789.290	0,67-	151.407.867 -	22.583.292.133	19.176.502.843	22.734.700.000	جملة موارد العنوان الأول

شهدت سنة 2017 تطور موارد العنوان الأول بقيمة 3.406,789 م.د وبنسبة 17,77 % مقابل 188,561 م.د و 0,99 % في التصرف السابق. ونتج هذا التطور عن نمو كل من المداخيل الجبائية الاعتيادية (+ 13,79%) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (+ 83,44%). وتواصل في سنة 2017 تراجع حصة المداخيل الجبائية الاعتيادية ضمن موارد العنوان الأول إلى 91,11 % مقابل 94,29 % في التصرف السابق.

أولاً - المداخيل الجبائية الاعتيادية

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2017 بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية 20.918,700 م.د غير أنه تم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتضبط تهايا في حدود 20.661,700 م.د.

وتم خلال سنة 2017 تعبئة موارد بعنوان المداخيل الجبائية بقيمة 20,575,134 م.د مقابل 18,081,807 م.د في سنة 2016 أي بتطور بنسبة 13,79 % وتحصيل بنسبة 99,58 % لتقديرات قانون المالية التكميلي.

ويرجع النمو بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017 (13,79 %) إلى تحسن كل من مردود الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية (+ 1.491,304 م.د) والأداءات المباشرة الاعتيادية (+ 1.002,023 م.د).

وعملاء بأحكام قانون المالية لسنة 2017 وخاصة في فصله من 33 إلى 47، تم اتخاذ جملة من الإجراءات للتصدي للتهرّب الجبائي والتثبيط على الإنداخت في الاقتصاد المنظم مع دعم ضمانات المطالبين بالأداء. فقد تم بمقتضى الفصل 33 إحداث سلك خاص بالإدارة العامة للأداءات يسمى "فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي" يمارس وظائفه تحت إشراف الوكالء العامين لدى محاكم الاستئناف، وأسندت لأعوانه مهمة التعهد التلقائي بالبحث في الجرائم الجبائية.

كما تم بمحض الفصل 34 إقرار عدم قبول طرح الأعباء والأداء على القيمة المضافة المتعلقة بالمبالغ المدفوعة إلى مقيمين بخلاف ملاذات جبائية¹⁹.

وحفاظا على حقوق الخزينة، أقر الفصل 35 من قانون المالية لسنة 2017 خطية جبائية إدارية بالنسبة للخاضعين للأداء على القيمة المضافة المتبعين بأنظمة تفاضلية في استرجاع فوائض الأداء، والذين يقومون بأعمال للاستفادة باسترجاع فوائض وهمة أو مضخمة بدون وجه حق، وذلك بنسبة 100 % من مبلغ الفائض المسترجع دون بمحض.

وخلالا لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية تواصل تضمين مداخيل حسابات أموال المشاركة، على غرار السنوات السابقة، موارد جبائية لفائدة عدد من الحسابات. وبلغ مجموع هذه الموارد 11,913 م.د خلال سنة 2017 مقابل 11,400 م.د في التصرف السابق²⁰.

أ - الأداءات المباشرة الاعتيادية

بلغت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2017 ما قدره 8,701 م.د. وتم تحصيل هذه التقديرات في حدود 8,569,642 م.د أي بنقص بقيمة 131,358 م.د. ومقارنة بالتصرف السابق، شهد هذا البند نموا بمبلغ 1.002,023 م.د وبنسبة 13,24 % في سنة 2017 مقابل تراجع بمبلغ 255,936 م.د وبنسبة 3,27 %.

¹⁹ قائمة الملاذات الجبائية المعنية بهذا الإجراء تم ضبطها بالأمر عدد 3833 لسنة 2014 المؤرخ في 3 أكتوبر 2014.

²⁰ نتائج وقية حسب موقع الواب لوزارة المالية بتاريخ 18 أبريل 2019.

²¹ موقع الواب لوزارة المالية بتاريخ 18 أبريل 2019.

وتتأتّت الزيادة في مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2017 من مداخيل المساهمة الظرفية الإستثنائية التي تم إقرارها ضمن قانون المالية لسنة 2017 في فصوله من 48 إلى 51 (+ 769,042 م.د) ومداخيل الخصم من المورد (+ 205,620 م.د) ومداخيل التسوية (+ 192,067 م.د) حد منها تراجع المداخيل بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب (- 164,706 م.د).

ويبرز الجدول المواري تطوير هيكلة مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 :

بالتالي:

النوعيات 2017		إنجازات 2017		إنجازات 2016		البنود
النسبة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
3,42	205.620.070	72,52	6.214.471.960	79,40	6.008.851.890	- التسقيقات: الخصم من المورد
18,46 -	164.706.486 -	8,49	727.308.020	11,79	892.014.506	- التسقيقات: المبالغ المدفوعة على الحساب
29,00	192.067.464	9,97	854.367.666	8,75	662.300.202	- التسوية
-	769.042.056	9,02	773.493.907	0,06	4.451.851	- المساهمة الظرفية الإستثنائية
13,24	1.002.023.104	100	8.569.641.553	100	7.567.618.449	جملة الأداءات المباشرة الاعتيادية

ولوحظ ضعف إستخلاصات التسوية الجبائية والمبالغ المدفوعة على الحساب التي بلغت نسبة إنجاز التقديرات في شأنها على التوالي 81,91 % و 93,85 %. وفي المقابل شهدت الإستخلاصات بعنوان الخصم من المورد إنجازاً بنسبة 101,16 % وتطوراً بنسبة 3,42 % وبقيمة 205,620 م.د مقارنة بسنة 2016، وإشتارت بحصة 72,52 % من مجموع المداخيل مقابل 79,40 % في التصرف السابق. وتدعمت حصة المداخيل بعنوان التسوية لتبلغ نسبتها 9,97 % في سنة 2017 مقابل 8,75 % في سنة 2016.

1- التسقيقات : الخصم من المورد

ضبطت التقديرات النهائية للموارد بعنوان الخصم من المورد في سنة 2017 بـ 6.143 م.د. وفاقت المداخيل المقدرة والبالغة 6.214,472 م.د التقديرات بـ 71,472 م.د وبنسبة 1,16 % وإنجازات السنة السابقة بـ 205,620 م.د وبنسبة 3,42 %.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، ترتّبت الزيادة الحقيقة خلال سنة 2017 أساساً عن تطور الموارد المعبأة بعنوان بعض البنود يذكر منها خاصّة الخصم من المورد بعنوان "التسقيقة بعنوان الصفقات العمومية" (+ 117,349 م.د) و"المكافأة والعاملة والوساطة والأكرية والأجور الظرفية" (+ 58,523 م.د) و"تسقيفة على مواد الإستهلاك الموردة" (+ 41,088 م.د) و"مداخيل الأموال المنقوله" (+ 24,618 م.د) و"فوائد الایداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنك" (+ 22,966 م.د) و"إتاوة لغير المقيمين" (+ 12,245 م.د). وحدّ من هذه الزيادات نقص التحصيل الذي تم تسجيله في خصوص بند الخصم من المورد بعنوان "المرببات والأجور" (- 74,297 م.د).

وسجل مردود الخصم من المورد بعنوان "المربات والأجور" في سنة 2017 تراجعاً بمبلغ 74,297 م.د مقابل زيادة بمبلغ 555,786 م.د في التصرف السابق وذلك بالعلاقة أساساً مع الإجراءات والتدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها في إطار قانون المالية لسنة 2017 للحد من كتلة الأجور خاصة منها الاعتماد الجبائي²².

وتراجعت حصة الإستخلاصات بعنوان المربات والأجور إلى 64,98 % بعد أن كانت في حدود 68,44 % في التصرف السابق و 67,20 % في سنة 2015. وكانت ذلك نتيجة لمنح اعتماد جبائي لموظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

وتطبيقاً لهذا الإجراء انتفع هؤلاء الأعون إبتداءً من شهر جانفي 2017 إلى غاية شهر نوفمبر 2017 باعتماد جبائي يتمثل في التخفيف في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي 50 % من المبلغ الصافي المترب عن الترفع في أجورهم بمقتضى الزيادات العامة والخصوصية كما تمت برمجتها في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016.

وقصد الإيقاع بمواصلة تحسيم الزيادات العامة والخصوصية في الأجور التي تمت برمجتها لسنة 2017 في إطار الأمر الحكومي سالف الذكر تم بمقتضى الفصل 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2017 مواصلة منح الاعتماد الجبائي المذكور خلال شهر ديسمبر 2017 وفقاً لأحكام الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017.

وفضلاً على تلك الاجراءات تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 تنقيح جدول الضريبة على الدخل الوارد بالفقرة 1 من الفصل 44 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضربي وذلك خاصة بالترفع في الشريحة الأولى المغفاة من 1500 دينار إلى 5000 دينار مع إعادة توزيع الشريائح الأخرى وتعديل نسب الضريبة المطبقة عليها.

2- التسقيقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

تراجع التقديرات النهائية لسنة 2017 بعنوان "المبالغ المدفوعة على الحساب" إلى 775 م.د. وبلغت الإنحازات بعنوانها 727,308 م.د أي بنقص بقيمة 47,692 م.د وبنسبة 6,15 % مقارنة بالتقديرات وبنقص قدره 164,706 م.د وبنسبة 18,46 % مقارنة بإنحازات التصرف السابق.

وترتب هذا النقص في التحصيل مقارنة بالتقديرات النهائية أساساً عن عدم تحقيق تقديرات تسقيقات الشركات غير البترولية (23,849 م.د) وتسقيقات الشركات البترولية (17,529 م.د). أمّا تراجع هذه الموارد مقارنة بالتصرف السابق

²²- التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة في موسم سنة 2017.

فيعزى أساسا لتراجع حجم التسقيفات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (159,261 م.د) والشركات البترولية (5,639 م.د).

3 - التسوية

شهدت الموارد المحصلة عن طريق التسوية بعنوان الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في سنة 2017 وبالبالغة 854,368 م.د نقصا مقارنة بالتقديرات النهائية (1.043 م.د) بقيمة 188,632 م.د وبنسبة 18,09 %.

ونتج النقص في تحقيق هذه الموارد أساسا عن المفعول المزدوج للنقص في تحصيل دفوغات "الشركات البترولية" (- 136,600 م.د) والدفوغات بعنوان "الشركات غير البترولية" (- 63,300 م.د) وللزيادة في الموارد المحصلة بعنوان "تسوية المساهمة الظرفية الاستثنائية لسنة 2014" (+ 4,989 م.د) والموارد المحصلة بعنوان "مداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية" (+ 4,082 م.د) والموارد المحصلة بعنوان "الأشخاص الطبيعيون" (+ 2,100 م.د).

ومقارنة بإنجازات سنة 2016، شهدت المبالغ المعبأة في إطار التسوية تطورا حيث ارتفعت في سنة 2017 بمبلغ 192,067 م.د وبنسبة 29 % مقابل تراجع بمبلغ 803,522 م.د وبنسبة 54,82 % في التصرف السابق و 727,505 م.د وبنسبة 33,17 % في سنة 2015.

ويعزى هذا النمو أساسا إلى تطور كل من الموارد بعنوان الضريبة على الشركات البترولية بمبلغ 139,909 م.د وبنسبة 35,38 % والضريبة على الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 16,307 م.د وبنسبة 10,08 % والضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 15,824 م.د وبنسبة 20,86 % والضريبة على المداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية بمبلغ 14,696 م.د وبنسبة 53,66 %.

ويعود تطور مردود الجباية²³ على الشركات البترولية إلى ارتفاع أسعار النفط بالأأسواق العالمية من معدل 43,7 دولار للبرميل في سنة 2016 إلى 54,3 دولار في سنة 2017 من جهة وإلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار (2,420 مقابل 2,147) من جهة أخرى.

4 - المساهمة الظرفية الاستثنائية بعنوان سنة 2017

تم بموجب الفصول من 48 إلى 51 من قانون المالية لسنة 2017 إحداث مساهمة ظرفية استثنائية لفائدة ميزانية الدولة بعنوان سنة 2017. ويخضع لهذه المساهمة المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات وكذلك المعفية منها والأشخاص الطبيعيون من ذوي الجنسية التونسية الخاضعون للضريبة على الدخل في صنف الأرباح الصناعية

²³ - التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة في موسم سنة 2017 ص 12

والتجارية وأرباح المهن غير التجارية وأرباح الأنشطة الفلاحية والصيد البحري والمداخيل العقارية وكذلك المغفيون منها.

وحدّدت التقديرات بعنوان هذه المساهمة بما قيمته 900 م.د. وتم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى حدود 740 م.د. وتم انحازها بمبلغ 773,494 م.د أي بتحصيل بنسبة 104,53 %.

وتوزعت مداخيل المساهمة الظرفية الإشتراكية حسب المطالبين بالأداء في سنة 2017 كما يلي:

بحساب م.د

المطالب بالأداء	الموارد المحصلة
- الشركات غير البترولية	638,012
- الأشخاص الطبيعيون	102,428
- الشركات البترولية	33,005
- الأشخاص المنطعون	0,049
المجموع	773,494

ب - الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

حدّدت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية بما قيمته 11.960,700 م.د في سنة 2017. وتم تحصيلها بنسبة 100,37 % مقابل 99,41 % في التصرف السابق. وارتفعت الموارد المحصلة في سنة 2017 بمبلغ 1.491,304 م.د وبنسبة 14,18 % مقابل زيادة بمبلغ 407,287 م.د وبنسبة 4,03 % في سنة 2016.

وبالنسبة لـ 2017، تراجعت حصة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية ضمن المداخيل الجبائية الاعتيادية حيث مثلت في سنة 2017 ما نسبته 58,35 % مقابل 58,15 % في سنة 2016 و 56,37 % في سنة 2015.

وساهم في تطور الأداءات والمعاليم غير المباشرة في سنة 2017 أساسا بند الأداء على القيمة المضافة (985,492 م.د) وبند المعلوم على الاستهلاك (318,659 م.د) وبند المعاليم الديوانية (94,693 م.د) وبند المعاليم على العقود والملفوقات (64,622 م.د) وهي أداءات ومعاليم تأثرت إيجابيا بالنحو الاقتصادي الذي سجّل في سنة 2017 نسبة 1,9% ^{24%}) تناهذ ضعف نسبة النمو التي تحققت سنة 2016. كما تأثرت بارتفاع التضخم ²⁵ إلى 5,3 % في موعد ديسمبر 2017 مقابل 3,7 % في موعد نفس الشهر من السنة السابقة.

²⁴ - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.

²⁵ - التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة في موعد سنة 2017 ص 7.

ويبرز الجدول المولى تطور الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتبادية وهيكلتها في سنتي 2016 و 2017 :

بالدينار

النسبة %	القيمة	التغيرات 2016\2017		2017		2016		القيمة
		%	الحصة	القيمة	%	الحصة		
14,58	94.692.809	6,20	744.290.053	6,18	649.597.244			- المعاليم الديوانية
19,30	985.492.492	50,74	6.092.056.544	48,57	5.106.564.052			- الأداء على القيمة المضافة
14,66	318.658.776	20,76	2.492.809.917	20,68	2.174.151.141			- المعلوم على الاستهلاك
6,43	64.622.490	8,91	1.070.002.880	9,56	1.005.380.390			- المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)
2,25	6.572.079	2,49	298.972.371	2,78	292.400.292			- المعاليم على النقل ومتوجات أخرى
1,65	21.265.130	10,89	1.307.360.726	12,23	1.286.095.596			- المعاليم "الأخرى"
14,18	1.491.303.776	100,00	12.005.492.491	100,00	10.514.188.715			الجملة

١ - المعاليم الديوانية

حدّدت التقديرات النهائية لسنة 2017 بعنوان المعاليم الديوانية بقيمة 700 م.د. وتم تحصيلها إلى غاية 744,290 م.د. ومقارنة بسنة 2016 شهدت هذه المعاليم تطويراً بمبلغ 94,693 م.د وبنسبة 14,58 % مقابل تراجع بمبلغ 182,867 م.د وبنسبة 21,97 %. ويعود هذا التطور إلى تسجيل محاصل بعنوان "معلوم على الخدمات الديوانية" بمبلغ 86,686 م.د بالرغم من عدم ضبط تقديرات بهذا الخصوص ونحو المعاليم الديوانية عند التوريد (70,531+ م.د) حدّ منه تقلّص أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد (- 58,995 م.د) وأتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير (- 3,529 م.د). ويعزى نمو المعاليم الديوانية عند التوريد (15,11 %) إلى ارتفاع نسق نمو الواردات مقارنة بالتصريف السابق (19,8 % في سنة 2017 مقابل 5,4 % في سنة 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى الفصل 55 من قانون المالية الأصلي لسنة 2017 مراجعة المعاليم الديوانية على جملة من المواد حيث شهدت قائمة من المنتجات ترفعها في نسب المعاليم الديوانية عند التوريد وذلك على غرار بعض التجهيزات تامة الصنع والممواد الاستهلاكية.

ويبرز الجدول التالي تطور المعاليم الديوانية بين سنتي 2016 و 2017:

بالدينار

(%)	القيمة	التغيرات 2016\2017		2017	2016	البنود
		النسبة (%)				
15,11	70.530.619	537.204.262	466.673.643			- المعاليم الديوانية عند التوريد
33,09 -	58.994.794 -	119.269.633	178.264.427			- أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد
75,74 -	3.528.963 -	1.130.211	4.659.174			- أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير
-	86.685.947	86.685.947	-			- معلوم على الخدمات الديوانية
14,58	94.692.809	744.290.053	649.597.244			جملة المعاليم الديوانية

2- الأداء على القيمة المضافة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2017 بعنوان الأداء على القيمة المضافة 6.141 م.د. واقتصرت الإنحازات على مبلغ 6.092,057 م.د مسجلة بذلك نقصا طفيفا عن التقديرات النهائية بمبلغ 48,943 م.د وبنسبة 0,80%.

ومقارنة بإنحازات سنة 2016، شهد مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2017 نحو ملحوظاً بمبلغ 985,492 م.د وبنسبة 19,30% مقابل 48,407 م.د و 0,96% في التصريف السابق. ونتج هذا النمو أساساً عن تطور كل من الأداء على القيمة المضافة عند التوريد دون اعتبار التبغ والسيارات بقيمة 445,749 م.د وبنسبة 19,61% والأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بعنوان نشاطات أخرى بمبلغ 255,948 م.د وبنسبة 34,32%.

وتواصل للسنة الثانية تدعيم حصة الأداء بنظام التوريد ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة لتبلغ ما نسبته 53,29% في سنة 2016 وذلك خلافاً للسنوات السابقة حيث تم تسجيل تراجع حصته (على التوالي) 53,44% و 47,77% و 52,02% و 54,24% في سنوات 2015 و 2014 و 2013.

ونجم ارتفاع مردود الأداء على القيمة المضافة عند التوريد عن نمو الواردات بالأسعار الجارية بنسبة 19,8%. أما الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي فيعود تطوره إلى تدعيم الطلب الداخلي²⁶.

ويبرز الجدول التالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطور المداخيل بعنوانه في سنتي 2016 و 2017 :

بالنسبة

الغيرات 2016\2017		2017		2016		البود
(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	
18,92	451.308.090	46,56	2.836.615.923	46,71	2.385.307.833	- الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي
19,63	534.184.402	53,44	3.255.440.621	53,29	2.721.256.219	- الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد
19,30	985.492.492	100	6.092.056.544	100,00	5.106.564.052	الجملة

وتم بمقتضى أحكام قانون المالية الأصلي لسنة 2017 وخاصة في فصوله من 16 إلى 23 مواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة ليشمل على سبيل المثال السفن البحرية المعدة للملاحة البحرية غير التي هي معدة للنزهة أو الرياضة وكذلك جميع الأجهزة المعدة للإدماج بهذه السفن البحرية.

كما شمل التوسيع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة الصالحة لصناعة التجهيزات المستعملة للتحكم في الطاقة وفي ميدان الطاقات المتجددة والتجهيزات الخاصة بالبحث وإنتاج وتجارة الطاقات المتجددة وكذلك عمليات إصلاح

²⁶. التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017 ص 60.

²⁷. التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017 ص 45.

وصيانة السفن المعدّة للنقل البحري والخدمات المتعلقة برسو الباخر وعبور السياح المنجزة من قبل المؤسسات التي تتولى التصرف في منطقة مينائية مخصصة لسياحة العبور.

كما تم إخضاع عمليات رفع الفضلات وقوبلها بالمصبات البلدية وتحويلها وإتلافها المنجزة لحساب الجماعات المحلية للأداء على القيمة المضافة.

3 - المعلومات على الاستهلاك

حدّد قانون المالية لسنة 2017 التقديرات النهائية بعنوان المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 2.353 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانه 2.492.810 م.د مقابل 2.174.151 م.د في سنة 2016 مسجلة بذلك تطويراً بقيمة 318,659 م.د وبنسبة 14,66 % مقابل تطور شهده في التصرف السابق بمبلغ 401,290 م.د وبنسبة 22,64 %.

وشهدت المداخيل بعنوان مختلف بنود المعلوم على الاستهلاك نمواً تراوحت نسبته بين 0,34 % و 30,59 %. وتشمل هذا النمو أساساً معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد (143,322 م.د) ومعلوم الاستهلاك بعنوان منتجات مختلفة (91,229 م.د) ومعلوم الاستهلاك على البنزين والتزيوت (56,222 م.د) ومعلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية (26,920 م.د).

ويعزى نمو معلوم الاستهلاك بعنوان منتجات مختلفة في سنة 2017 بما قيمته 91,229 م.د وما نسبته 20,82 % أساساً إلى ارتفاع معلوم الاستهلاك على السيارات بما قيمته 47,969 م.د وما نسبته 16,84 %.

ويبرز الجدول التالي تطور الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2016 و 2017 :

بالدينار

التغيرات 2016/2017		2017	2016	البنود
%	القيمة			
8,67	56.222.214	705.027.966	648.805.752	- معلوم الاستهلاك على البنزين والتزيوت
30,59	143.322.256	611.789.711	468.467.455	- معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد
0,34	965.458	287.451.416	286.485.958	- الزيادة الحخصوصية على التبغ والوقيد
8,11	26.920.106	359.035.876	332.115.770	- معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية
20,82	91.228.742	529.504.948	438.276.206	- معلوم الاستهلاك على منتجات مختلفة
14,66	318.658.776	2.492.809.917	2.174.151.141	الجملة

4 - المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

يشمل صنف المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى كلاً من "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتجاته أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان ما قيمته 2.676,336 م.د وهو ما يمثل نسبة 22,29 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

ففي خصوص المعاليم على العقود والمنقولات، ضبطت التقديرات النهائية بعنوانها بمبلغ 1.102 م.د. وتم تحصيلها في حدود 1.070,003 م.د في سنة 2017 أي بزيادة بمبلغ 64,623 م.د وبنسبة 6,43 % مقارنة بسنة 2016. وشملت هذه الزيادة أساساً "معاليم أخرى على التسجيل" بمبلغ 23,585 م.د وبنسبة 11,55 % و"معاليم الطابع الجبائي" بمبلغ 17,145 م.د وبنسبة 4,78 % و"المعلوم الوحيد على التأمينات" بمبلغ 16,988 م.د وبنسبة 13,14 %.

ويعرى نمو معاليم أخرى على التسجيل أساساً إلى تسجيل حاصيل بعنوان "علوم تسجيل تكميلي على الأموال غير المنقولة" بمبلغ 11,543 م.د تبعاً لإحداث معلوم تسجيل تكميلي على البيوعات والهبات المتعلقة بالعقارات التي تساوي أو تفوق قيمتها خمسماة ألف دينار بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية الأصلي لسنة 2017.

وفي ما يتعلق بالمعاليم على النقل ومنتجاتها أخرى، فقد تمت تعبئة كل الموارد المتوقعة بعنوانها حيث بلغت 298,972 م.د محققة إنجازاً بنسبة 101,69 %. وتطورت هذه المعاليم بمبلغ 6,572 م.د وبنسبة 2,25 % في سنة 2017 مقابل على التوالي 25,259 م.د و 9,46 % في التصرف السابق. ويعزى نمو المعاليم على النقل ومنتجاتها أخرى خاصة إلى تطور الموارد الخالصة بعنوان "المعلوم التعويضي على النقل" بما قيمته 6,111 م.د وما نسبته 4,64 %.

وبالنسبة إلى بند "المعاليم الأخرى"، بلغت في سنة 2017 التقديرات النهائية بعنوانها ما قيمته 1.370,700 م.د. ولم يتم تحصيل سوي مبلغ 1.307,361 م.د أي بنقص قدره 63,339 م.د مقابل نقص قدره 135,204 م.د في سنة 2016. ومقارنة بالصرف السابق، تطور المداخيل بهذا العنوان بمبلغ 21,265 م.د وبنسبة 1,65 % نتج أساساً عن تحقيق مداخيل إضافية بعنوان تحويل فائض مداخيل صناديق الخزينة بقيمة 7,66 م.د.

وتواصل في سنة 2017 تحويل فائض صناديق الخزينة لفائدة ميزانية الدولة وذلك كما يبينه الجدول المولى:

البنود	الجملة	- المبلغ المخول إلى موارد الميزانية	636	4.859,103	الجملة	1.135,561	1.127,894	1.027,905	931,743	2017	2016	2015	2014	2013	2017

ويعتبر التضمين الحاسبي لهذه الموارد مخالفًا لطبيعتها باعتبارها لا تمثل مورداً متأتياً من الأداءات والمعاليم الاعتيادية للدولة وباعتبار أن الموارد المتأتية من تحويلات الحسابات الخاصة في الخزينة هي موارد ذات صبغة ظرفية وإستثنائية لا تكتسي الطابع الإعتيادي. ومن شأن هذا الإدراج غير الملائم أن يؤثّر على شفافية المعطيات المتعلقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة المعطيات المتعلقة بتحصيل الموارد وتطور مختلف أصناف موارد ميزانية الدولة.

ثانياً - المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2017 بعنوان المداخيل غير الجبائية الاعتيادية 1.433 م.د. وتم الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 2.073 م.د أي بزيادة بمبلغ 640 م.د.
ولكن كانت الإنجازات (2.008,158 م.د) دون التقديرات النهائية بما قيمته 64,842 م.د فقد تجاوزت الموارد المحصلة في التصرف السابق (1.094,696 م.د) بمبلغ 913,462 م.د وبنسبة 83,44 %. وترتب هذه الزيادة عن ارتفاع كل من مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية بقيمة 887,887 م.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 25,575 م.د.

أ - المداخيل المالية الاعتيادية

بلغت في سنة 2017، التقديرات النهائية بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية 957 م.د أُنجزت إلى غاية 774,009 م.د. ومقارنة بالتصريف السابق شهدت هذه الموارد ارتفاعاً في سنة 2017 بمبلغ 25,575 م.د وبنسبة 3,42 % مقابل تراجع بقيمة 0,656 م.د وبنسبة 0,09 %.

ويبرز الجدول الموالي تطور المداخيل المالية الاعتيادية خلال سنتي 2016 و2017:

باللدينار

النسبة (%)	القيمة	المداخيل		البيان
		2017	2016	
40,34 -	211.107.959 -	312.215.938	523.323.897	- تحويلات المنشآت العمومية ومرايحة الخزينة
193,90	249.879.414	378.749.184	128.869.770	- الخطابات والعقوبات المالية وبمبالغ أخرى راجعة للدولة
25,95 -	1.787.371 -	5.101.112	6.888.483	- إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات
22,54	943.070	5.126.884	4.183.814	- مصاريف الإدارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير
19,10	6.936.472	43.244.089	36.307.617	- استخلاص فوائد القروض
9,43	346.083	4.016.745	3.670.662	- الاستقطاعات المقيدة بعنوان اعتمادات الرفع وتأجيل دفع المعاليم
38,13	6.278.645	22.745.311	16.466.666	- مقاييس بتعاون شئ
90,38 -	20.675.000 -	2.200.000	22.875.000	- دفعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي
89,58 -	5.237.917 -	609.570	5.847.487	- مساهمات استثنائية تطوعية
3,42	25.575.437	774.008.833	748.433.396	جملة المداخيل المالية الاعتيادية

ويعزى نمو المداخيل المالية الاعتيادية في سنة 2017 أساساً إلى ارتفاع المداخيل بعنوان الخطابات والعقوبات المالية وبمبالغ أخرى راجعة للدولة بمبلغ 249,879 م.د وبنسبة 193,90 % حدّ منه النقص في تحصيل مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرايحة الخزينة بمبلغ 211,108 م.د وبنسبة 40,34 %.

وشهدت الزيادة في مداخيل "الخطايا والعقوبات المالية ومبالغ أخرى راجعة للدولة" أساسا كلّ من مداخيل "مبالغ أخرى راجعة للدولة بمقتضى أحكام أو مصالح أو سقوط الحق" بقيمة 199,630 م.د. ومداخيل "خطايا صادرة عن السلطة الإدارية" بقيمة 27,018 م.د. ومداخيل "خطايا مخالفات المرور" بقيمة 20,142 م.د.

ويجدر الإشارة إلى أنه وقد مزد丰富 إحكام استخلاص الخطايا المرورية تم بمقتضى الفصل 53 من قانون المالية الأصلي لسنة 2017 إضافة فصل 34 ثالثا إلى مجلة المحاسبة العمومية ينص على أنه "يستوجب خلاص معاليم الجولان استخلاص الخطايا المتخلدة بذمة المخالف والمترتبة عن عدم احترام أحكام مجلة الطرقات. وإذا تعددت الخطايا المستوجبة، تتم مطالبة المخالف بدفع، على الأقل، مبلغ الثلاث خطايا الأولى باعتبار تاريخ ارتكاب المخالفة وتقسيط ما زاد عن ذلك إلى غاية موافقة السنة المستخلصة بعنوانها معاليم الجولان".

وتراجعت في سنة 2017 حصة المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل المالية الاعتيادية لتبلغ 40,34 % مقابل 69,92 % في سنة 2016 و 63,70 % في سنة 2015.

ويبرز الجدول التالي توزيع وتطور تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة في سنتي 2016 و2017:

باللدينار

السو	السنة		البعيرات 2016\2017
	2017	2016	
% النسبة	النسبة		
- حصة مرابح البنك المركزي التونسي	14,23	27.600.000	221.600.000 194.000.000
- حصص مرابح الشركات غير البترولية	23,05	3.571.089	19.061.218 15.490.129
- فوائض مرابح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية	87,14 -	21.350.000 -	3.150.000 24.500.000
- حصص مرابح المنشآت البترولية: SITEP	90,67 -	174.832.381 -	17.987.993 192.820.374
- فوائض مرابح المنشآت العمومية البترولية	100 -	20.000.000 -	- 20.000.000
- المرابح الأخرى للخزينة	34,11 -	26.096.667 -	50.416.727 76.513.394
الجملة	40,34 -	211.107.959 -	312.215.938 523.323.897

وتربّب النقص في موارد الميزانية بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة في سنة 2017 أساسا عن النقص في الماصيل بعنوان مرابح المنشآت العمومية البترولية بمبلغ 194,832 م.د. وبنسبة 91,55 % والمرابح الأخرى للخزينة بمبلغ 26,097 م.د. وبنسبة 34,11 % وفوائض مرابح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية بمبلغ 21,350 م.د. وبنسبة 87,14 % حدّ منه ارتفاع بعنوان حصة مرابح البنك المركزي التونسي بمبلغ 27,600 م.د. وبنسبة 14,23 % وحصة مرابح الشركات غير البترولية بمبلغ 3,571 م.د. وبنسبة 23,05 %.

ويعزى النقص الذي تم تسجيله بخصوص مرايحة المشآت العمومية البترولية أساسا إلى تراجع المداخيل بعنوان حصص مرايحة الشركة التونسية الإيطالية لاستغلال النفط (SITEP) بمبلغ 174,832 م.د وبنسبة 90,67%.

ب - مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية

بعد أن ضبط قانون المالية التقديرات بعنوان مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية لسنة 2017 بمبلغ 869,500 م.د، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 1.116 م.د أي بزيادة قدرها 246,5 م.د نتجت أساسا عن النمو المنتظر في المداخيل بعنوان معاليم عبور الغاز بمبلغ 140 م.د والمرايحة الناجمة عن استغلال النفط بمبلغ 115 م.د. وتم تحصيل هذه المداخيل في حدود 1.234,149 م.د أي بإنجاز بنسبة 110,59% مقابل 90,88% في سنة 2016.

ومقارنة بالتصريف السابق، ارتفعت مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية في سنة 2017 بمبلغ 887,887 م.د وبنسبة 256,42% مقابل 37,868 م.د وبنسبة 12,28% في سنة 2016.

ويبرز الجدول التالي تطور مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية خلال سنتي 2016 و2017:

بالدينار

التغيرات 2016/2017		السنة		البنود
النسبة (%)	القيمة	2017	2016	
100	609.471.859	609.471.859	-	- المرايحة الناجمة عن استغلال النفط
89,48	262.161.031	555.134.937	292.973.906	- معاليم عبور الغاز
99,16	8.300.325	16.670.720	8.370.395	- مداخيل الغابات
32,56 -	3.689.204 -	7.642.583	11.331.787	- بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة
20,93	4.722.478	27.284.337	22.561.859	- مداخيل الأكرية
62,77	6.920.484	17.944.820	11.024.336	- مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية أخرى
256,42	887.886.973	1.234.149.256	346.262.283	الجملة

ويعزى نمو مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية أساسا إلى تسجيل حاصيل بعنوان المرايحة الناجمة عن استغلال النفط بمبلغ 609,472 م.د (منها 276 م.د مداخيل بعنوان سنة 2016²⁸) وارتفاع المداخيل بعنوان معاليم عبور الغاز بمبلغ 262,161 م.د.

وتعود الزيادة²⁹ التي تم تسجيلها في خصوص معاليم عبور الغاز (262,161 م.د) إلى ارتفاع سعر النفط (54,3 دولار للبرميل مقابل 43,7 دولار في سنة 2016) وارتفاع سعر صرف الدولار (2,420 دينار مقابل 2,147 دينار في سنة 2016) بالإضافة إلى ارتفاع كميات الغاز الطبيعي الجزائري العابرة للبلاد التونسية.

²⁸ التقريرنصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة في موسم سنة 2017.

²⁹ التقريرنصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدولة في موسم سنة 2017.

II – موارد العنوان الثاني

ضبط قانون المالية لسنة 2017 تقديرات موارد العنوان الثاني لميزانية الدولة بمبلغ 8.960 م.د وتم الترفع فيها بوجب قانون المالية التكميلي بقيمة 1.857 م.د. وباعتبار الترفع في التقديرات المتعلقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 233,508 م.د³⁰ ترتفع التقديرات النهائية إلى 11.050,508 م.د في سنة 2017 مقابل 9.237,981 م.د في التصرف السابق مستحلاً نمواً بمبلغ 1.812,527 م.د وبنسبة 19,62 % مقابل على التوالي 2.017,290 م.د و 27,94 % في سنة 2016.

وارتفعت الموارد التي تمّت تعيتها في سنة 2017 إلى ما قيمته 11.113,689 م.د وهو ما يمثل نسبة تحصيل في حدود 100,57 % مقابل على التوالي 9.584,996 م.د و 103,76 % في التصرف السابق.

وعلى صعيد آخر شهدت موارد العنوان الثاني المخصصة في سنة 2017 نمواً قدره 1.528,693 م.د ونسبة 15,95 % مقابل زيادة قيمتها 2.615,582 م.د ونسبة 37,53 % في التصرف السابق. وترتّب هذا النمو عن تطوير موارد الاقتراض بما فيمته 2.308,700 م.د ونسبة 27,68 % حدّ منه تراجع المداخيل غير الاعتيادية بما فيمته 780,007 م.د ونسبة 62,65 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني المحققة في سنة 2017 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات سنة 2016:

بالبيانار

النسبة %	القيمة	الفارق بين الإنجازات 2016 / 2017	الإنجازات		التقديرات النهائية 2017	البنـود
			2017	2016		
62,65 -	780.007.141 -	147.074.427 -	464.925.573	1.244.932.714	612.000.000	المداخيل غير الاعتيادية
12,63	14.917.288	3.058.109 -	133.058.109	118.140.821	130.000.000	مداخيل استرجاع أصل القروض
70,55 -	794.924.429 -	150.132.536 -	331.867.464	1.126.791.893	482.000.000	مداخيل غير اعتيادية أخرى
27,68	2.308.699.992	210.255.783	10.648.763.449	8.340.063.457	10.438.507.666	موارد الاقتراض
49,99 -	1.951.458.053 -	108.445.736 -	1.952.554.264	3.904.012.317	2.061.000.000	موارد الاقتراض الداخلي
106,66	4.109.435.150	491.737.109	7.962.384.109	3.852.948.959	7.470.647.000	موارد الاقتراض الخارجي (غير الموظفة)
25,85	150.722.895	173.035.590 -	733.825.076	583.102.181	906.860.666	موارد الاقتراض الخارجي الموظفة ³¹
15,95	1.528.692.851	63.181.356	11.113.689.022	9.584.996.171	11.050.507.666	جملة موارد العنوان الثاني

³⁰ قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017.

³¹ – قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017 بمبلغ 233,508 م.د.

ويلاحظ أنّ موارد العنوان الثاني من الميزانية تتأتى أساساً من موارد الإقراض التي عادت حصتها ضمن هذه الموارد إلى الارتفاع حيث بلغت 95,82 % مقابل 87,01 % في سنة 2016 و 94,16 % في سنة 2015. ويعزى تراجع حصة موارد الإقراض في سنة 2016 أساساً إلى إدراج موارد بعنوان التخصيص بمبلغ 396,900 م.د. ومداخيل بعنوان لزمه الهاتف الجوال الجيل الرابع بمبلغ 471 م.د.

أولاً - المداخيل غير الاعتيادية

بلغت التقديرات النهائية بعنوان المداخيل غير الاعتيادية في سنة 2017 ما قيمته 612 م.د. وتم تحصيل هذه الموارد في حدود 464,926 م.د أي ينقص عن التقديرات النهائية بمبلغ 147,074 م.د وبنسبة 24,03 %.

وتراجعت الموارد الحقيقة في سنة 2017 بمبلغ 780,007 م.د وبنسبة 62,65 % مقابل زيادة قدرها 838,075 م.د ونسبتها 205,99 % في التصرف السابق. وتوزّعت المداخيل غير الاعتيادية بين مداخيل استرجاع أصل القروض (133,058 م.د) ومداخيل غير اعтиادية أخرى (331,868 م.د).

أ - مداخيل استرجاع أصل القروض

بلغت الموارد الحقيقة بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض ما قيمته 133,058 م.د من جملة تقديرات نهائية تم ضبطها في حدود 130 م.د أي بنسبة تحقيق للتقديرات قدرها 102,35 %. ومقارنة بالتصريف السابق، شهدت هذه المداخيل نمواً بمبلغ 14,917 م.د وبنسبة 12,63 % في سنة 2017 مقابل تطور بمبلغ 2,784 م.د وبنسبة 2,41 % في سنة 2016. وعلى غرار السنوات السابقة، تأتى هذه الموارد أساساً من مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها والتي بلغت 131,438 م.د.

ويلاحظ اقتصار مداخيل استرجاع القروض المسندة في إطار العنوان الثاني للميزانية على مبلغ 1,620 م.د. وتواصل عدم تضمين الحساب العام للسنة المالية وحساب تصرف أمين المال العام لسنة 2017 المعطيات الخاصة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية المنتفعه بتلك القروض مما حال دون متابعة وضعيتها من حيث مدى التزام تلك المؤسسات بجدوالي خلاصها.

ب - مداخيل غير اعтиادية أخرى

ضبط قانون المالية التكميلي التقديرات النهائية بعنوان مداخيل غير اعтиادية أخرى لسنة 2017 في حدود 482 م.د. وبلغت الإنجازات ما قيمته 331,867 م.د أي بنسبة تحقيق في حدود 68,85 %.

وتحقّقت هذه الموارد من محاصيل بعنوان هبات خارجية بمبلغ 186,867 م.د (منها 186,847 م.د من المفووضة الأوروبية) ومحاصيل بعنوان مداخيل المصادر بمبلغ 145 م.د. ومقارنة بالتصريف السابق، سجّلت هذه المحاصيل نقصاً بمبلغ 794,924 م.د وبنسبة 70,55 %.

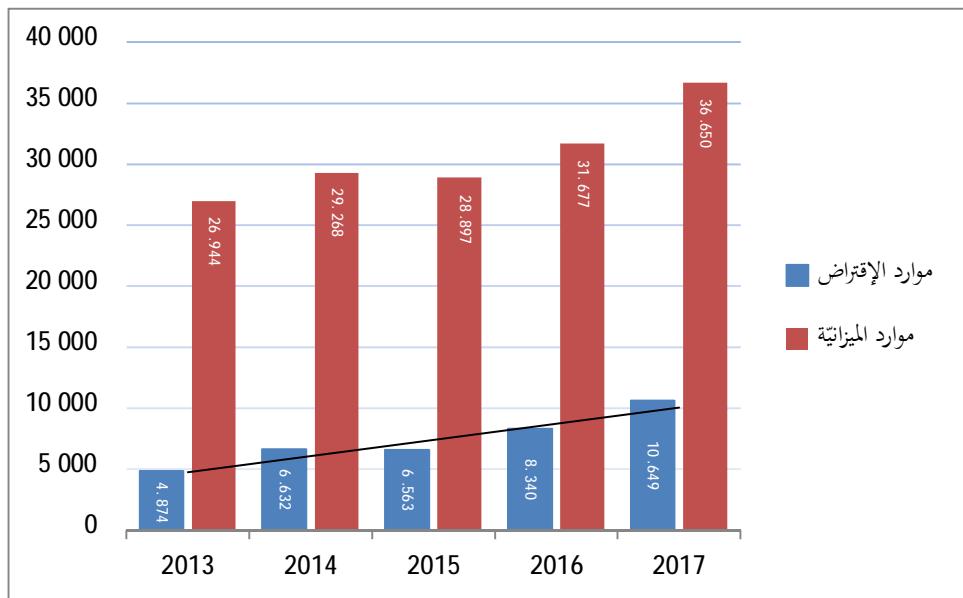
ثانياً - موارد الاقتراض

ضبطت التقديرات الأولية بعنوان موارد الاقتراض بمبلغ 8,380 م.د. وتمّ بموجب قانون المالية التكميلي التربيع فيها بمبلغ 1,825 م.د. وشمل التربيع موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 2,224 م.د. حدّ منه التخفيض في تقديرات موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 399 م.د.

وبلغت التقديرات النهائية لموارد الاقتراض في سنة 2017، باعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 233,508 م.د، ما قيمته 10,438,508 م.د مقابل 7,909,981 م.د في التصريف السابق أي بزيادة قدرها 2,528,527 م.د ونسبة 31,97 %. وتمّ تعبيئة موارد الاقتراض إلى غاية 10,648,763 م.د أي بنسبة 102,01 %.

ومقارنة بالتصريف السابق، تطورت موارد الاقتراض بمبلغ 2,308,700 م.د وبنسبة 27,68 %. وارتفعت حصتها من جملة موارد العنوان الأول والثاني من ميزانية الدولة إلى 31,60 % في سنة 2017 مقابل 29 % في سنة 2016.

ويبرز الرسم البياني التالي تطوير موارد الاقتراض وموارد الميزانية (بحساب م.د) خلال الفترة 2013-2017 :



ومثّل التدابير الكلي للدولة (تدابير داخلي وخارجي) ما نسبته 69,9³² % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 61,9 % في سنة 2016 و 55,4 % في سنة 2015 و 63,7 % متوقعة بالميزان الاقتصادي لسنة 2017.

³² التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.

³³ الميزان الاقتصادي لسنة 2017 ص 20.

وتوزّعت موارد الاقتراض المحققة في سنة 2017 بين موارد الاقتراض الداخلي (18,34 %) وموارد الاقتراض الخارجي (%81,66).

ويقضي الفصل الأول من القانون الأساسي للميزانية بأنّ قانون المالية ينصّ بالنسبة لكل سنة على جملة تكاليف الدولة ومواردها ويأذن بها وذلك في نطاق أهداف مخططات التنمية وحسب التوازن الاقتصادي والمالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي. كما ينص الفصل 26 من نفس القانون الأساسي على أن مشروع قانون المالية يتضمن أحکاماً تتعلق... بالترخيص في الاقراضات والالتزامات لفائدة الدولة. وتمّ بمقتضى الفصل 6 من قانون المالية لسنة 2017 تحديد مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بمبلغ 4.770 م.د وتمّ التربيع فيه بموجب الفصل 6 (جديد) من قانون المالية التكميلي إلى حدود 5.370 م.د.

غير أن موارد الاقتراض التي تمت تعيتها كانت بمبلغ 10.648,763 م.د في حين بلغت نفقات تسديد أصل الدين العمومي 4.834,894 م.د ليكون حجم قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بمبلغ 5.813,870 م.د أي بفارق بمبلغ 443,870 م.د وبنسبة 8,27 % مقارنة بتقديرات قانون المالية التكميلي.

وتؤكد الدائرة على ضرورة التقييد بترخيص قوانين المالية وتدعو إلى مزيد إحكام ضبط التقديرات بعنوان موارد الاقتراض بهدف الحفاظ على المستوى المقدر لعجز الميزانية والتحكم في التوازنات العامة الداخلية منها والخارجية.

أ - موارد الاقتراض الداخلي

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2017 بعنوان الموارد المنتظرة من الدين الداخلي ما قيمته 2.460 م.د. وتمّت مراجعتها لتضبط نهائياً بموجب قانون المالية التكميلي في حدود 2.061 م.د. وارتفعت الموارد المحصلة إلى 1.952,554 م.د أي بنقص بمبلغ 108,446 م.د وبنسبة 5,26 % عن التقديرات النهائية.

وشهدت هذه المدخل في سنة 2017 تقدّماً قدره 1.951,458 م.د ونسبة 49,99 % مقابل نموّ بمبلغ 1.537,798 م.د وبنسبة 64,99 % في التصرف السابق. ويعزى هذا التقدّم إلى النقص في تحصيل موارد كلّ من رقّاع الخزينة القابلة للتنظير بقيمة 1.955,213 م.د وبنسبة 51,28 % ورقّاع الخزينة ذات صفر قصاصة بقيمة 8,995 م.د وبنسبة 61,15 % حذّ منه الزيادة في الموارد المحصلة بعنوان رقّاع الخزينة ذات 52 أسبوعاً بقيمة 12,750 م.د وبنسبة 16,68 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2016-2017:

د.م

السٌّيارات 2017/2016		2017		2016		البنود
% النسبة	القيمة	الحصة %	المبلغ	الحصة %	المبلغ	
16,68	12,750	4,57	89,200	1,96	76,450	- رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا
61,15 -	8,995 -	0,29	5,715	0,38	14,710	- رقاع الخزينة ذات صفر فصاصة
51,28 -	1.955,213 -	95,14	1.857,639	97,66	3.812,852	- رقاع الخزينة القابلة للتنظير
49,99 -	1.951,458 -	100	1.952,554	100	3.904,012	مجموع موارد رقاع الخزينة
49,99 -	1.951,458 -	100	1.952,554	100	3.904,012	جملة موارد الإقتراض الداخلي

مثّلت رقاع الخزينة القابلة للتنظير التي تشكّل الأداة التقليدية للتمويل ما حصته 95,14 % من الإقتراض الدّاخلي. وبلغ رصيدها الباقى للتسديد 12.484,624 م.د وهي تمثل ما نسبته 85,67 % من الديون المتوسطة وطويلة الأمد و58,98 % من جملة الديون الداخلية للدولة الباقية للتسديد بما فيها الديون قصيرة الأمد بعنوان إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية.

ب - موارد الاقتراض الخارجي

ضبط قانون المالية موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 5.920 م.د لترتفع بموجب قانون المالية التكميلي إلى 8.144 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بقيمة 233,508 م.د، بلغت التقديرات النهائية 8.377,508 م.د.

وبلغت الموارد المعيبة 8.696,209 م.د أي بزيادة قدرها 318,702 م.د ونسبتها 3,80 %. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق (4.436,051 م.د) سجّلت هذه الموارد زيادة قدرها 4.260,158 م.د ونسبتها 96,03 % مقابل 239,709 م.د ونسبة 5,71 % خلال سنة 2016.

وبلغت الموارد المخصّلة بعنوان الاقتراض الخارجي غير الموظف ما قيمته 7.962,384 م.د. وتأتّت من السحبوبات المنجزة على قرضين من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ جملي قدره 1.415,891 م.د وقرض من البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 436,383 م.د وقرض من صندوق النقد الدولي بمبلغ 768,005 م.د وقرض من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 863,275 م.د. كما تمتّت تعبئة موارد من السوق المالية العالمية عبر إصدار قرض رقاعي بمبلغ 2.056,253 م.د ومن السوق المالية القطرية عبر إصدار قرض رقاعي بمبلغ 2.422,577 م.د.

وشهدت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موسم 2017 تراجعاً لتبلغ 74,89 % مقابل 76,13 % في التصرف السابق.

ويرز الجدول المولى توزيع ديون الدولة والسحوبات المنجزة حسب أصناف القروض الخارجية التي تم تبعتها³⁴:

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثانية	19.732,620	12.897,481	65,36	22,75
- القروض متعددة الأطراف	36.063,753	26.738,108	74,14	41,57
- السوق المالية العالمية	20.428,346	20.428,346	100	23,55
- قروض المؤدين	213,045	148,882	69,88	0,25
صندوق النقد الدولي	10.310,240	4.748,755	46,06	11,88
المجموع العام	86.748,004	64.961,572	74,89	100

وتجدد الدائرة توصيتها بضرورة إيلاء مختلف المتتدخلين مزيداً من العناية في خصوص متابعة نسق سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرفع من تحصيل موارد ميزانية الدولة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمة من جهة أخرى. كما تؤكد على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقييد ببرنامج تنفيذها بما يمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها وتجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل محدودية موارد الاقتراض الداخلي.

III – الموارد الموظفة لصناديق الخزينة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2017 بعنوان مقاييس صناديق الخزينة ما قيمته 858,074 م.د. وتم تحصيلها إلى غاية 2.953,391 م.د مقابل 2.915,226 م.د في التصرف السابق. وتوزعت هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة (87,10 %) وحسابات أموال المشاركة (12,90 %).

وبإدراج المبلغ الذي تم تحويله لفائدة الميزانية من الفوائض المنقولة من التصرف السابق من موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (1.135,248 م.د)، ترتفع جملة موارد صناديق الخزينة إلى 4.088,639 م.د.

أولاً - موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2017 تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 888,300 م.د. وتم التّخفيف فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 778,300 م.د. غير أنّ الموارد ارتفعت إلى 2.572,305 م.د توزّعت بين المقاييس المحصلة بعنوان السنة بمبلغ 1.895,200 م.د وفوائض التصرف السابق بمبلغ 677,105 م.د.

³⁴ ملحق الحساب العام للسنة المالية لسنة 2017.

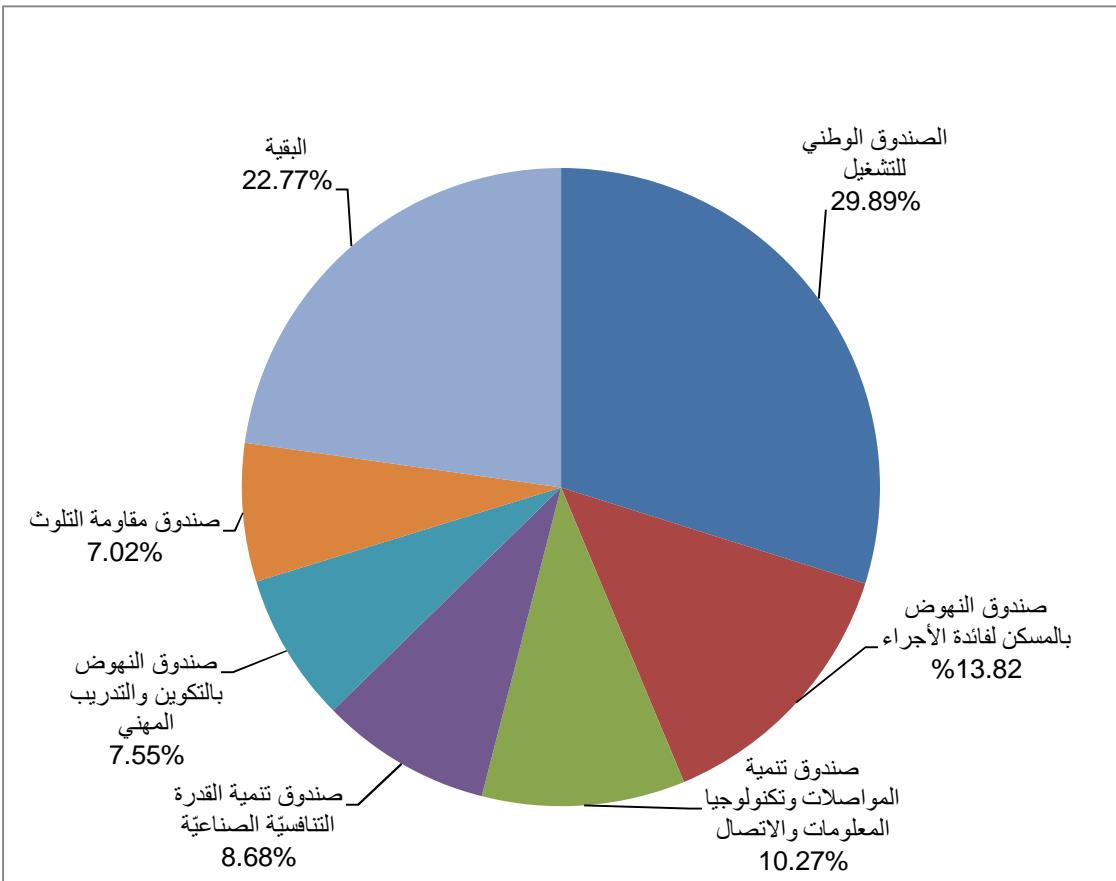
أ - الموارد المحصلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصلة في سنة 2017 ما قدره 1,895,200 م.د أي بزيادة عن التقديرات النهائية بمبلغ 1,116,900 م.د وبنسبة 143,50 %. ومقارنة بسنة 2016 سجلت هذه الموارد ارتفاعاً قدره 68,941 م.د ونسبة 3,77 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 1 تطور موارد الحسابات الخاصة في الخزينة بين سنتي 2016 و 2017.

وشكلت الزيادة خاصة صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط (52,534 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (20,003 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (15,017 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (12,987 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (11,571 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (10,673 م.د). وفي المقابل تراجعت موارد بعض الصناديق الأخرى على غرار صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 38,818 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (- 15,202 م.د) والصندوق العام للتعويض (- 9,517 م.د).

ويلاحظ أن قانون المالية، وعلى غرار السنوات السابقة، لم يضبط تقديرات بعنوان كل من حساب الصندوق العام للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد وللذين سجلا مقاييس في سنة 2017 بلغت على التوالي 74,427 م.د و 4,316 م.د وذلك بالرغم من وجوبية ضبط تقديرات بعنوان مقاييس كل حساب خاص في الخزينة ضمن قانون المالية.

واستأثرت ستة حسابات من جملة 29 حساباً حققت موارد بما نسبته 77,23 % من المداخيل المحصلة في سنة 2017 وذلك مثلما يرده الرسم البياني التالي:



ب - الفوائض المنقولة

بلغت الفوائض المنقولة إلى تصرف 2017 ما قيمته 677,105 م.د مقابل 731,654 م.د في التصرف السابق. علماً بأنه تم اقتطاع مبلغ قدره 1,135,248 م.د من الفوائض المنقولة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة لسنة 2017 مقابل تقديرات نهاية بمبلغ 1,176,200 م.د. وتم التنصيص صلب الفصل 5 من مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2017 على هذا الاقتطاع على سبيل التسوية طبقاً للقانون الأساسي للميزانية.

وخصصت عمليات الاقتطاع اثنين وعشرين حساباً خاصاً في الخزينة (الملحق عدد 2). وشملت أساساً الصندوق الوطني للتشغيل (266,423 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (236,885 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (126,177 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (124,466 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (98,610 م.د) والصندوق العام للتعويض (74,427 م.د).

وأسفر تصرف 2017 عن تسجيل فوائض جمilia بقيمة 1,780,234 م.د. ويعزى تواصل وجود الفوائض بهذا الحجم أساساً إلى عدم تناسب النفقات المنجزة على هذه الحسابات والبالغة في سنة 2017 ما قيمته 792,071 م.د مع جملة مواردها البالغة 2,572,305 م.د. ومثلت هذه النفقات ما نسبته 30,80 % من جملة موارد تلك الحسابات دون اعتبار الفوائض المنقولة إلى العنوان الأول من الميزانية.

وتوزّعت الفوائض في موئيّ السنوات من 2013 إلى 2017 بين مختلف الحسابات على النحو التالي:

د.م

السنة	الحسابات	الجملة	باقي الحسابات	صندوق التهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	صندوق التهوض بالتكوين والتدريب المهني	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	الصندوق الوطني للتشغيل	والاتصال	- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات	- الصندوق العام للتعويض	2013	2014	2015	2016	2017	
												260,076	260,089	260,172	260,172	260,172
216,245												197,077	197,139	197,149	197,155	197,155
174,856												174,845	174,848	174,857	174,856	174,856
172,599												172,599	172,599	172,599	172,599	172,599
119,488												118,365	118,745	119,288	119,488	119,488
639,719												737,731	734,012	719,237	671,838	639,719
1.780,234												1.876,936	1.873,676	1.859,547	1.812,353	1.780,234

يلاحظ من خلال الجدول أن عدّيد الحسابات سجّلت فوائض هامة على مدار السنوات الأخيرة، وذلك رغم عمليات الاقتطاع التي شملتها لفائدة العنوان الأول لميزانية الدولة ، الأمر الذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصصة لها قانوناً مع تدخلاتها.

وبحدّد المحكمة دعوتها إلى العمل على الملاءمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يجنب تراكم الفوائض المنقولة سنويّاً.

ثانياً - موارد حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2017 جملة الموارد المحصلة بعنوان حسابات أموال المشاركة إلى 381,086 م.د مقابل 357,313 م.د في سنة 2016. وتوزّعت هذه المداخيل بين الموارد المحصلة خلال السنة (79,774 م.د) والفوائض المنقولة (301,312 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 20,93 % مقابل 23,08 % في سنة 2016.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قوانين المالية لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وتقتصر بالتالي رقابة السلطة التشريعية لهذه الحسابات بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانية الذي يتم في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعلية وبالتالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التسوية.

و تم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 22 ديسمبر 2015 فتح حساب أموال مشاركة بوزارة المرأة والأسرة والطفولة وسمى "طفولي" وحقق مداخيل خلال سنة 2017 بمبلغ 78,720 م.د. كما تم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 06 ماي 2016 فتح حساب أموال مشاركة تحت اسم "حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك" بميزانية وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والذي حقق مقاييس خلال سنة 2017 بمبلغ 22,689 م.د.

أ- الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2017 ما قيمته 79,774 م.د مقابل 82,477 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك تراجعاً بمبلغ 2,703 م.د وبنسبة 3,28%.

وتمثلت الحسابات التي تقلّصت مواردها أساساً في حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (22,998 م.د) وحساب صرف التعويضات المحولة للجرحى وأهالي الشهداء (6,477 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفيية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنephropathy (1,912 م.د). ويبرز الحدول الوارد بالملحق عدد 3 تطور موارد حسابات أموال المشاركة في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016.

وسجلت أهم الزيادات لدى حساب إنجاز منشآت مائية مختلفة (4,048+ م.د) وحساب إقتناء التجهيزات لفائدـة قوات الأمن الداخلي (1,449+ م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (1,236+ م.د).

ولوحظ أن 22 حساباً فقط، من جملة 68 حساباً مفتوحاً لدى أمين المال العام، حققت محاصيل خلال سنة 2017. كما تبيّن أن 22 حساباً لم تسجل أي عملية مقاييس أو دفعـات طيلة السنوات الخمس الأخيرة حيث يرتفع مجموع مواردها إلى 8,555 م.د وفق ما يبرزه الملحق عدد 4. كما تبيّن كذلك أن 9 حسابات لم تسجل أي عملية مقاييس أو دفعـات طيلة السنوات الثلاث الأخيرة ويرتفع مجموع مواردها إلى 3,999 م.د.

وتدعو المحكمة مصالح وزارة المالية إلى النظر في مآل تلك الحسابات وفي الأرصدة المتوفـرة بها.

ب- الفوائض المنقولـة

شهدت الفوائض المنقولـة إلى تصرف 2017 ارتفاعاً مقارنة بالتصـرف السابق لتـبلغ 301,312 م.د مقابل 274,836 م.د في 2016. وتعلـقـتـ أهم هذه الفوائـض بـحسابـ إـقـتنـاءـ التـجهـيزـاتـ لـفـائـدـةـ قـوـاتـ الـأـمـنـ الدـاخـلـيـ (56,193 م.د) وـحسابـ الخـدـمـاتـ المسـداـةـ منـ قـبـلـ الجـيـشـ (43,335 م.د) وـحسابـ المصـارـيفـ الـخـصـوصـيـةـ لـلـإـدـارـةـ الـعـامـةـ لـلـدـيـوـانـةـ (36,304 م.د) وـحسابـ الـقـرـوـضـ الـجـامـعـيـةـ (22,040 م.د) وـحسابـ إـنجـازـ مـشـرـوعـ توـسيـعـ قـطـبـ الغـالـةـ لـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـاتـصـالـ بـجـهـيـتـيـ مـنـوـبةـ وـالـنـحـلـيـ (20,720 م.د).

وفي موّيّ سنة 2017 بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى التصرف المالي 334,676 د. أي بزيادة بنسبة 11,07 % مقارنة بالتصرف السابق. وشملت هذه الفوائض أساساً حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (70,977 د.) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (49,936 د.) وحساب المصارييف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (30,143 د.) وحساب القروض الجامعية (22,256 د.) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب العزلة لتقنيولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي (20,712 د.).

القسم الثاني - موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة

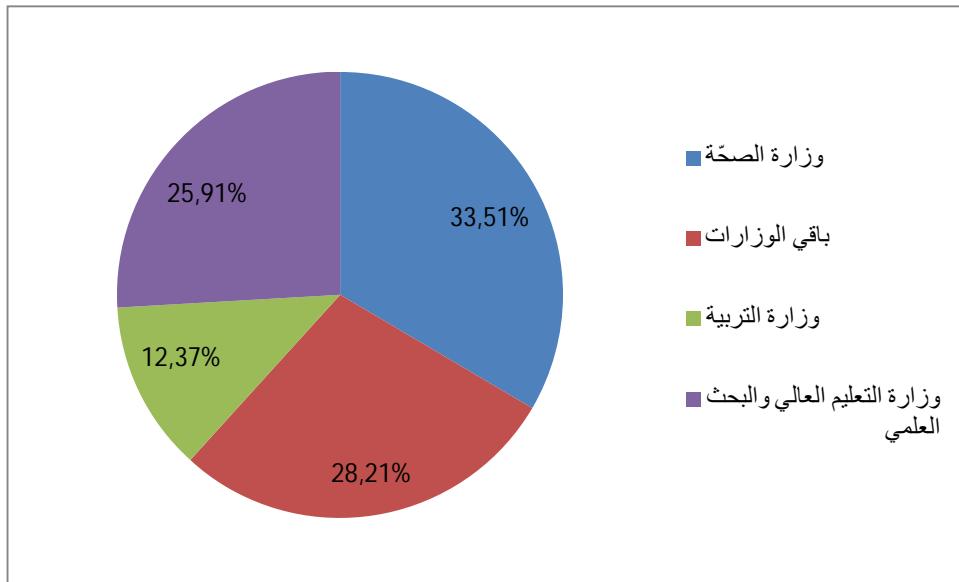
بلغ في سنة 2017 عدد المؤسسات الملحقة ميزانيتها ترتيبياً بميزانية الدولة 2523 مؤسسة مقابل 2499 مؤسسة في سنة 2016. وتُمكنت هذه المؤسسات، خلال تصرف 2017، من تحقيق موارد جملية قدرها 2.006,048 د. مقابل 2.084,653 د. في سنة 2016 مسجلة تراجعاً قدره 78,605 د. ونسبة 3,77 %. وتوزّعت هذه الموارد بين العنوان الأول (1.185,882 د.) والعنوان الثاني (820,166 د.).

I- موارد العنوان الأول

ضبطت التقديرات النهائية المتعلقة بموارد العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبياً بميزانية الدولة بما قيمته 1.434,419 د. في سنة 2017. وبلغت الموارد المحصلة 1.185,882 د. مسجلة مقارنة بالصرف السابق (1.261,151 د.) تراجعاً بقيمة 75,269 د. وبنسبة 5,97 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 5 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأول لهذه المؤسسات في سنة 2017.

ونتج تراجع موارد العنوان الأول أساساً عن انخفاض موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الدفاع الوطني (- 58,367 د.) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 14,404 د.) ووزارة التربية (- 13,456 د.). حدّ منه نحو موارد مؤسسات أخرى وخاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (+ 12,544 د.) وإلى وزارة الصحة (+ 9,384 د.).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2017 حسب وزارات الإشراف:



وتوزّعت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2017 بين مواردها الذاتيّة (569,559 م.د) ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدولة (616,323 م.د). وعلى غرار السنة السابقة، تواصل تراجع حصة الموارد الذاتيّة ضمن الموارد الجمليّة إلى 48,03 % في سنة 2017 مقابل 49,79 % في سنة 2016.

II - موارد العنوان الثاني

انخفضت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيباً بميزانيّة الدولة إلى 820,166 م.د في سنة 2017 مقابل 823,502 م.د في سنة 2016 أي بانخفاض قدره 3,336 م.د ونسبة 0,40 %.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد العنوان الثاني تتوزّع بين الموارد المحصلة خلال السنة والفوائض المنقوله من التصريف السابق. لذا فإن تراجع جملة الموارد المحصلة للعنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيباً بميزانيّة الدولة نتج عن المفعول المزدوج لتدهي الفوائض المنقوله من سنة 2016 (- 57,125 م.د) ولارتفاع الموارد المحصلة سنة 2017 (+ 53,789 م.د).

أولاً - الموارد المحصلة خلال السنة

تواصل ارتفاع الموارد المحصلة في سنة 2017 وبالنسبة 585,328 م.د وذلك يبلغ 53,798 م.د وبنسبة 10,12 % مقابل 80,477 م.د وبنسبة 17,84 % في التصريف السابق. وعلى غرار سنة 2016، استأثرت المؤسّسات التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأكثر من نصف الموارد المحصلة (52,86 %) في حين تراجعت حصة المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية إلى 25,50 % في سنة 2017 مقابل 27,60 % في سنة 2016.

ويبرز الجدول بالملحق عدد 6 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحة ميزانياًها ترتيباً بميزانية الدولة والمحصلة خلال سنين 2016 و2017.

ثانياً - الفوائض المنقولة من التصرف السابق

بلغ في سنة 2017 حجم الفوائض المنقولة من التصرف السابق 234,839 م.د مقابل 291,963 م.د في سنة 2016. وتراجعت حصتها من جملة موارد العنوان الثاني لتبلغ 28,63 % مقابل 35,45 % في سنة 2016. وتعلق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (49,65 %) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .(27,45 %).

القسم الثالث - موارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

ارتفعت تقديرات موارد العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، وبالبالغ عددها 88 مركزاً إلى 148,974 م.د في سنة 2017 مقابل 145,784 م.د في التصرف السابق. وباعتبار التفريع فيها بقيمة 2,895 م.د بلغت التقديرات النهائية 151,868 م.د مقابل 152,050 م.د في سنة 2016 أي باختفاض بمبلغ 0,182 م.د وبنسبة 0,12 %.

ولوحظ تباين في حجم الفوائض المنقولة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2016 رصيدها بهذا العنوان بمبلغ 5.763.581,727 م.د في حين تضمن الحساب العام لسنة 2017 مبلغاً مغايراً (5.495.659,725 م.د).

القسم الرابع - موارد الصناديق الخاصة

عملاً بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانية تضمن بالحساب العام للسنة المالية وبمشروع قانون علق الميزانية لسنة 2017، وضعيه إنجازات الصناديق الخاصة في مستوى كلٍّ من الموارد والنفقات.

واقتصرت رقابة المحكمة فيما يتعلق بعمليات هذه الصناديق، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العام، دون إمكانية التثبت من شمولية هذه العمليات وذلك في غياب كشوفات حول وضعيتها المالية.

وارتفع حجم موارد الصناديق الخاصة في سنة 2017 إلى 730,662 م.د موزعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السابقة (465,343 م.د) ومنحة الدولة (129,944 م.د) والموارد الذاتية (135,375 م.د). ويبرز الجدول الموارد الموازي تطور أرصدة هاته الصناديق بين سنين 2016 و2017 :

الرصيد في 31 ديسمبر 2017	الموارد الجملية لسنة 2017	موارد سنة 2017		الرصيد في 31 ديسمبر 2016	بيان الصندوق
		الموارد الذاتية	منحة الدولة		
15.416.563	54.040.069	3.271.713	49.000.000	1.808.356	- صندوق التطوير والامركزية الصناعية
6.240.190	25.878.190	12.731.450	8.000.000	5.146.740	- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
264.902	51.018.604	51.018.604	-	-	- صندوق تغطية مخاطر الصرف
453.326.239	457.542.072	43.766.636	-	413.775.436	- الصندوق الوطني للضمان
29.697.567	35.424.372	22.794.889	-	12.629.483	- صندوق ضمان المؤمن لهم
23.589.492	41.304.427	270.736	23.744.000	17.289.691	- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري
895.480	1.527.310	92	-	1.527.218	- صندوق النهوض بقطاع الزيتون
17.643.280	63.887.169	1.520.786	49.200.000	13.166.383	- الحساب المركزي
547.073.713	730.662.213	135.374.906	129.944.000	465.343.307	الجملة

وسجل في سنة 2017 ارتفاع في موارد هذه الصناديق بمبلغ 32,482 م.د مقابل 48,534 م.د في سنة 2016. وشمل الارتفاع أساساً الصندوق الوطني للضمان (+ 42,463 م.د) والصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري (+ 5,839 م.د) وصندوق ضمان المؤمن لهم (+ 5,782 م.د). أمّا التراجع، فقد تعلق أساساً بـصندوق تغطية مخاطر الصرف (- 15,336 م.د) وبالحساب المركزي (- 3,462 م.د) وبالصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى (- 1,920 م.د).

ونتج عن تصرف 2017 تراكم أرصدة بعض الصناديق الخاصة بمبلغ جملي يساوي 547,074 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 465,343 م.د في التصرف السابق. وتعلقت الأرصدة في سنة 2017 أساساً بالصندوق الوطني للضمان .% 82,86 (453,326 م.د) أي بنسبة

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة

تتضمن التحاليل المتعلقة بتكليف ميزانية الدولة لسنة 2017 العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة.

القسم الأول - تكاليف ميزانية الدولة

ضبط قانون المالية لسنة 2017 الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات ميزانية الدولة بما قيمته 32.200 م.د. وتم التربيع فيها إلى 34.330 م.د بمقتضى قانون المالية التكميلي.

وشهدت تلك الاعتمادات تعديلا حيث تم التربيع في الاعتمادات المخصصة لنفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة بما قيمته 233,508 م.د³⁵.

وباعتبار مبلغ 79,774 م.د الذي يمثل الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة، ترتفع التقديرات النهائية لميزانية الدولة بالنسبة لسنة 2017 إلى ما قيمته 34.643,281 م.د مسجلة غوا بمبلغ 5.189,823 م.د وبنسبة 17,62 % مقابل 1.448,024 م.د ونسبة 5,17 % في التصرف السابق.

ونتجت الزيادة في سنة 2017 عن ارتفاع اعتمادات العنوان الأول (+ 3,246 م.د) والاعتمادات المخصصة للعنوان الثاني (+ 1.797,026 م.د) والحسابات الخاصة في الخزينة (+ 149,500 م.د) وتقلص اعتمادات أموال المشاركة (- 2,703 م.د).

وتواصل خلال سنة 2017 توسيع نطاق تجربة تطبيق التصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك من خلال اخراط وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية في هذه المنظومة وتقسم ميزانياتها وفق المنظور البراجي. وبالتالي ارتفع العدد الجملي للوزارات التي اخراطت في هذه التجربة إلى 21 وزارة. أما الميزانيات التي بقيت خارج هذا المنظومة فقد تعلقت بكل من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الوظيفة العمومية والحكومة³⁶ ووزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان³⁷.

³⁵ - قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتعلق بالتربيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017.

³⁶ تم إحداثها بمقتضى أمر حكومي عدد 271 المؤرخ في 2 مارس 2016

³⁷ تم إحداثها بمقتضى أمر حكومي عدد 465 المؤرخ في 11 أفريل 2016

وعلى صعيد الإنحازات، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2017 ما قيمته 34,288,163 م.د وهو ما يمثل استهلاكاً بنسبة 98,97 % مقابل 98,74 % في سنة 2016. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية فواضل اعتمادات بلغت جملتها 355,118 م.د موزعة بين العنوان الأول (106,129 م.د) والعنوان الثاني (229,397 م.د) وحسابات أموال المشاركة (33,364 م.د). أمّا الحسابات الخاصة في الخزينة فقد شهدت تجاوزاً للاعتمادات المفتوحة بما قيمته 13,772 م.د وذلك على غرار التصرف السابق وهو ما يتعارض مع أحکام الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية.

وعلى غرار سنة 2016، تواصل في سنة 2017 تسارع نسق نفقات ميزانية الدولة حيث كانت الزيادة بنسبة 17,90 % مقابل 8,64 % في السنة السابقة و 0,40 % في سنة 2015. ومثلت حصة هذه النفقات ضمن الناتج المحلي الإجمالي نسبة 35,47 % مقابل 32,19 % في سنة 2016.

ومن جانب آخر، يتضمّن حساب التصرف للأمين المال العام لسنة 2017 في مستوى عمليات الخزينة، بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أُسندت على عمليات الميزانية بلغ مجموعها 1,801,840 م.د منها مبلغ 219,390 م.د تعلق بتسديد الدين العمومي و 1,577,390 م.د خصّ العنوان الأول و 5,060 م.د شمل العنوان الثاني من الميزانية. ويتنافى التصرف على هذا النحو مع أحکام مجلة المحاسبة العمومية كما يحجب تجاوزاً للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2017 وذلك في حدود المبالغ المستندة خلال السنة وغير المسوأة إلى غاية 31 ديسمبر منها.

وتجدر الإشارة إلى أن التسبقات غير المسوأة في موعد سنة 2016 بلغت 845,439 م.د وهو ما يعكس التعويل المتزايد على الخزينة لتمويل ميزانية الدولة.

وفي خصوص هيكلة نفقات الميزانية، شهدت حصة كلّ من نفقات التصرف ونفقات التنمية تراجعاً على التوالي إلى 61,94 % و 14,95 % مقابل 62,63 % و 16,38 % في سنة 2016. وفي مقابل ذلك، ارتفعت حصة نفقات خدمة الدين العمومي إلى 20,67 % مقابل 18,24 %.

ويبرز الجدول المولاي تطور نفقات الميزانية خلال السنوات من 2013 إلى 2017:

م.د.

النسبة %	القيمة	2017	2016	2015	2014	2013	السنة
							البيانات
16,6	3.023,122	21.237,640	18.214,518	16.964,578	17.039,818	17.300,666	- نفقات التصرف
7,61	362,305	5.125,717	4.763,412	4.239,658	4.176,895	3.703,558	- نفقات التنمية
33,6	1.782,177	7.086,325	5.304,148	4.761,895	4.674,997	4.417,674	- خدمة الدين العمومي
4,61	36,920	838,481	801,561	805,002	770,471	711,333	- صناديق الخزينة
17,9	5.204,524	34.288,163	29.083,639	26.771,133	26.662,181	26.133,231	الجملة
6,98	6.309,700	96.660,100	90.350,400	84.656,200	80.790,000	75.144,100	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية)*
-	-	35,47	32,19	31,62	33	34,78	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

* تم تحبين هذه المعطيات باعتماد الاحصائيات المالية عدد 205 لشهر جانفي 2019

وتوزعت النفقات المنجزة في سنة 2017 بين العنوان الأول (23.489,071 م.د) وعنوان الثاني (9.960,611 م.د) وصناديق الخزينة (838,481 م.د).

I - نفقات العنوان الأول

ضبط قانون المالية لسنة 2017 تقديرات نفقات العنوان الأول بما قيمته 22.280,200 م.د. وتم الترفع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بمبلغ 1.315 م.د لتضبط نهائيا في حدود 23.595,200 م.د. وشمل الترفع أساسا قسميا التأجير العمومي (600 م.د) والتدخل العمومي (800 م.د). ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت هذه التقديرات زيادة بمبلغ 3.246 م.د وبنسبة 15,95 % مقابل 1.091 م.د ونسبة 5,67 % في سنة 2016.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات العنوان الأول ما قدره 23.489,071 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة 99,55 % مقابل 99,26 % في سنة 2016. وترتبط عن تنفيذ هذه الميزانية فواضل اعتمادات بما قيمته 106,129 م.د تعلقت أساسا بالتأجير العمومي (41,497 م.د) ووسائل المصالح (37,374 م.د) والتدخل العمومي (23,205 م.د) وفوائد الدين العمومي (3,569 م.د).

وشهدت سنة 2017 تطور نفقات العنوان الأول، حيث سجلت ارتفاعا قدره 3.291,405 م.د ونسبة 16,30 % مقابل نمو بمبلغ 1.541,192 م.د ونسبة 8,26 % في التصرف السابق وبمبلغ 141,658 م.د ونسبة 0,77 % في سنة 2015. ويعزى هذا النمو إلى تطور الدفعات المنجزة بعنوان كل من نفقات التصرف (+ 3.023,122 م.د) وفوائد الدين العمومي

(+ 268,283 م.د). وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 5,3 %³⁸، تكون الزيادة الصافية لهذه النفقات في سنة 2017 بنسبة 11 % مقابل نمو صاف بنسبة 4,56 % في سنة 2016.

ومثلت نفقات العنوان الأول في سنة 2017 ما نسبته 24,30 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 22,35 % في التصرف السابق. وأدى نمو نفقات العنوان الأول بنسق (16,30 %) فاق نسق ارتفاع حجم الموارد الذاتية للميزانية (%) إلى ارتفاع حصة هذه النفقات من هذه الموارد لتبلغ 90,34 % مقابل 86,55 % في سنة 2016.

وتتضمن التحاليل التالية تقديرات نفقات العنوان الأول من ميزانية الدولة لسنة 2017 والتنقيحات المدخلة عليها خلال السنة ومتابعة تطور الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيا وجهويا.

أولا - الاعتمادات المفتوحة

ضبطت تقديرات نفقات العنوان الأول وفق قانون المالية لسنة 2017 في حدود 22.280,200 م.د. وتم بمحض قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى 23.595,200 م.د أي بزيادة نسبتها 5,90 % مقابل 0,36 % في التصرف السابق. وعلى مستوى أقسام العنوان الأول، تمثلت هذه التنقيحات في اعتمادات كلّ من أقسام التدخل العمومي (+ 800 م.د) والتأجير العمومي (+ 600 م.د) وفوائد الدين العمومي (+ 40 م.د) مقابل التخفيض في الاعتمادات المخصصة لقسم النفقات الطارئة (- 125 م.د).

وفضلا عن ذلك، شهدت اعتمادات العنوان الأول تعديلات ترتيبية تم بمحضها توزيع الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة على بقية أقسام التصرف وكذلك تحويل الاعتمادات بين الأقسام وبين الفصول.

ففي خصوص الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة، ضبط قانون المالية لسنة 2017 مبلغها في حدود 366,207 م.د، ثم اقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 241,207 م.د مقابل 99,651 م.د في السنة السابقة. وتم توزيع هذه الاعتمادات على بقية الأقسام في حدود 240,723 م.د أي بنسبة 99,80 % مقابل 99,50 % في التصرف السابق.

³⁸ - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.

واستأثر قسم التأجير العمومي باعتمادات تكميلية قدرها 95,112 م.د وهو ما يمثل نسبة 39,51 % منها مقابل 44,09 % في التصرف السابق يليه قسم التدخل العمومي بمبلغ 83,582 م.د وبنسبة 34,72 % مقابل 35,31 %. وانتفع قسم وسائل المصالح من نفقات التصرف الطارئة باعتمادات قدرها 62,030 م.د وهو ما يمثل نسبة 25,77 % مقابل 20,60 % في سنة 2016.

وفي هذا الإطار، تحدد الدائرة ملاحظتها بخصوص مدى وجاهة تحصيص جزء هام من الاعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي نظرا لانتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء خاصة وأنه سبق تعديلها بوجب قانون المالية التكميلي لسنة 2017 بالزيادة في مبلغها بقيمة 600 م.د.

أما بخصوص توزيع الاعتمادات التكميلية بين أبواب الميزانية، فقد استأثرت وزارة الشؤون الاجتماعية بالنصيب الأولي وذلك بمبلغ 57 م.د (منه 50 م.د لقسم التدخل العمومي)، تليها رئاسة الحكومة وذلك بمبلغ 27,614 م.د (منه 16,397 م.د لقسم التأجير العمومي)، وانتفعت وزارة الشؤون الخارجية باعتمادات تكميلية قدرها 18,723 م.د خصّص منها 17 م.د لتأجير الأعوان العاملين بالخارج في حين بلغت حصة وزارة المالية 18,364 م.د. ويبيّن الملحق عدد 7 توزيع الاعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام.

وفي ما يتعلّق بالاعتمادات التي تم تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل، فقد تراجع حجمها في سنة 2017 حيث بلغت 59,497 م.د مقابل 78,342 م.د في التصرف السابق و62,289 م.د في سنة 2015. وتمثل هذه التحويلات نسبة 0,28 % من الاعتمادات النهائية لنفقات التصرف مقابل نسبة 0,38 % في سنة 2016.

وأفرزت هذه التحويلات زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح (1,462 م.د) مقابل انخفاض صاف للاعتمادات المخصصة لقسمي التأجير العمومي (1,226 م.د) والتدخل العمومي (0,236 م.د). ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 8 الاعتمادات المحولة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2017.

ونتيجة لكل هذه التعديلات، بلغ حجم الاعتمادات النهائية للعنوان الأول من ميزانية الدولة في سنة 2017 ما قيمته 23,595,200 م.د. ويبين الجدول المواري توزيع الاعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأول وأقسامه في سنة 2017 ومقارنتها باعتمادات سنة 2016:

بالديسار

النوعات 2016/2017		الاعتمادات النهائية		التحويلات		الاعتمادات التكميلية		الاعتمادات المفتوحة		الاعتمادات	
% النسبة	القيمة	2017	2016	-	+	قانون المالية التكميلي	قانون المالية	بقانون المالية	الافتراضات المفتوحة	الأقسام	
9,11	1 202 361 153	14 393 885 740	13 191 524 587	25 458 475	24 232 715	95 111 500	14 300 000 000	13 700 000 000	13 700 000 000	- التأجير العمومي	I
3,27	36 400 035	1 149 876 735	1 113 476 700	29 603 054	31 064 904	62 029 885	1 086 385 000	1 086 385 000	1 086 385 000	- وسائل المصالح	II
43,83	1 766 257 163	5 795 953 544	4 029 696 381	3 435 486	3 199 396	83 581 634	5 712 608 000	4 912 608 000	4 912 608 000	- التدخل العمومي	III
3,65-	18 351-	483 981	502 332	-	-	240 723 019-	241 207 000	366 207 000	366 207 000	- نفقات التصرف الطارئة	VI
16,39	3 005 000 000	21 340 200 000	18 335 200 000	58 497 015	58 497 015	-	21 340 200 000	20 065 200 000	20 065 200 000	نفقات التصرف	
11,97	241 000 000	2 255 000 000	2 014 000 000	1 000 000	1 000 000	-	2 255 000 000	2 215 000 000	2 215 000 000	فوائد الدين العمومي	V
15,95	3 246 000 000	23 595 200 000	20 349 200 000	59 497 015	59 497 015	-	23 595 200 000	22 280 200 000	22 280 200 000	المجموع	

ونتج ارتفاع حجم الاعتمادات النهائية للعنوان الأول في سنة 2017 بما قيمته 3,246 م.د أساساً عن نمو الاعتمادات المخصصة لأقسام التدخل العمومي (+ 1,766,257 م.د) والتأجير العمومي (+ 1,202,361 م.د) وفوائد الدين العمومي (+ 241 م.د) ووسائل المصالح (+ 36,400 م.د).

وعلى مستوى الهيكلة، شهدت أبواب الميزانية بعض التغييرات بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 107 المؤرخ في 27 أكتوبر 2016 والمتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها تمثلت في إحداث وزارة الوظيفة العمومية والحكومة ووزارة العلاقة مع الجهات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ودمج وزارة أملاك الدولة ضمن وزارة المالية والجمع بين وزارتي البيئة والشؤون المحلية وزارتي الصناعة والتجارة ضمن وزارة واحدة وإفراد الطاقة والمناجم والطاقات المتعددة بوزارة.

وقد سجلت أهم الزيادات لدى كل من وزارة التربية (+ 472,256 م.د) ووزارة الشؤون الاجتماعية (+ 374,536 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة (+ 269,926 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+ 146,111 م.د).

وباستثناء وزارة الصناعة والتجارة التي شهدت انخفاضاً هاماً في اعتمادات العنوان الأول (يبلغ 310,593 م.د وبنسبة 16,41 %) الخاصة بجزء الصناعة نتيجة لإنفاذ قطاع الطاقة والمناجم بوزارة في سنة 2017، تراجعت اعتمادات العنوان الأول لوزارة السياحة والصناعات التقليدية (يبلغ 6,685 م.د وبنسبة 10,21 %) ومجلس النواب الشعب (يبلغ 2,407 م.د وبنسبة 7,50 %) ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (يبلغ 0,696 م.د وبنسبة 3,39 %).

ويبرز الملحق عدد 9 تطور اعتمادات العنوان الأول لسنة 2017 حسب أبواب الميزانية.

ثانياً - الاعتمادات المأمور بصرفها

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2017 من ميزانية العنوان الأول ما قيمته 23,489,071 م.د أي ما يمثل نسبة 99,55 % من الاعتمادات النهائية مقابل 99,27 % في السنة السابقة. وتوزعت الاعتمادات المتبقية وبالبالغة قيمتها 106,129 م.د بين أقسام التأجير العمومي (41,497 م.د) ووسائل المصالح (37,374 م.د) والتدخل العمومي (23,205 م.د) وفوائد الدين العمومي (3,569 م.د) ونفقات التصرف الطارئة (0,484 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، شملت هذه الفوائل خاصة وزارة العدل (10,302 م.د) ووزارة الداخلية (10,147 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (8,596 م.د) ووزارة المالية (7,508 م.د).

ومقارنة بالتصريح السابق، شهدت نفقات العنوان الأول خلال سنة 2017 ارتفاعاً بما قيمته 3,291,405 م.د وبنسبة 16,30 % مقابل 1,541,192 م.د وبنسبة 8,26 % في سنة 2016.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأول في سنة 2017 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة

بسنة 2016 :

د.م

تطور المصاريف 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2017	البيان
		صرف 2017		صرف 2016			
% النسبة	القيمة	% الحصة	القيمة	% الحصة	القيمة		
16,60	3.023,122	90,41	21.237,640	90,18	18.214,518	21.340,200	نفقات التصرف
9,03	1.188,530	61,10	14.352,389	65,18	13.163,859	14.393,886	- التأجير العمومي
3,22	34,743	4,74	1.112,503	5,34	1.077,760	1.149,877	- وسائل المصالح
45,30	1.799,849	24,58	5.772,748	19,67	3.972,899	5.795,953	- التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	0,484	- نفقات التصرف الطارئة
13,53	268,283	9,59	2.251,431	9,82	1.983,148	2.255,000	فوائد الدين العمومي
16,30	3.291,405	100	23.489,071	100	20.197,666	23.595,200	الجملة

يتضح من الجدول، أن الزيادة المسجلة في نفقات العنوان الأول خلال سنة 2017 نتجت أساساً عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان كل من قسم التدخل العمومي (1.799,849 م.د) والتأجير العمومي (1.188,530 م.د) وفوائد الدين العمومي (268,283 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، سجلت أهم الزيادات لدى كل من وزارة التربية (+ 477,985 م.د) ووزارة الشؤون الاجتماعية (+ 374,754 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة (+ 263,739 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (150,658+ م.د).

وفي المقابل، وباستثناء وزارة الصناعة والتجارة التي شهدت انخفاضاً هاماً في نفقات العنوان الأول (مبلغ 278,476 م.د وبنسبة 15,03 %) بخصوص جزء الصناعة نتيجة لإنفاذ قطاع الطاقة والمناجم بوزارة في سنة 2017، تراجعت الاعتمادات المأمور بصرفها للكل من وزارة السياحة والصناعات التقليدية (مبلغ 6,687 م.د وبنسبة 10,28 %) ومجلس نواب الشعب (مبلغ 0,478 م.د وبنسبة 1,60 %).

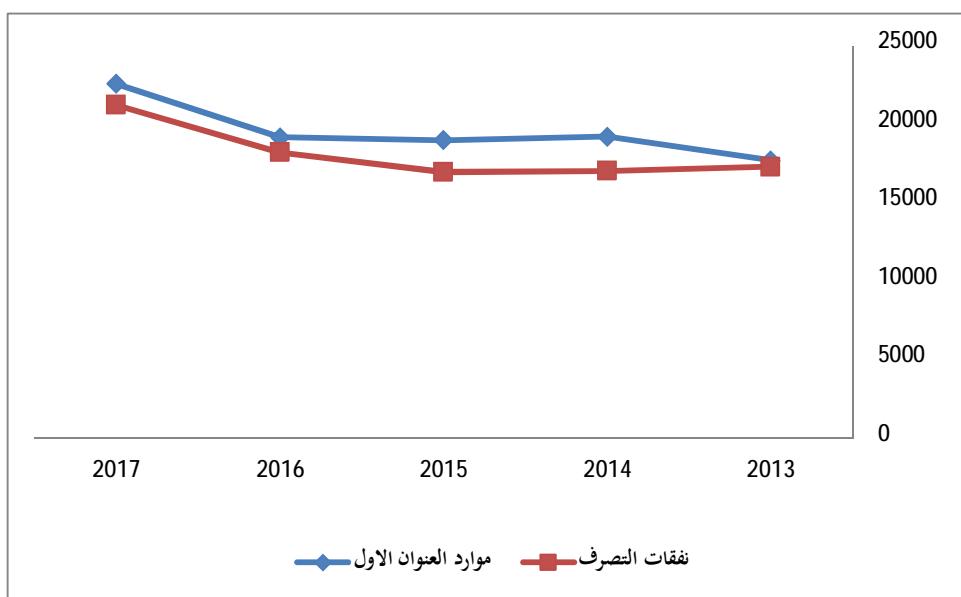
ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 نفقات العنوان الأول لسنة 2017 مورعة حسب أبواب الميزانية.

أ- نفقات التصرف

بلغت في سنة 2017 الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات التصرف 21.340,200 م.د مقابل 18.335,200 م.د في سنة 2016 أي بزيادة قدرها 3.005 م.د ونسبتها 16,39%. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 21.237,640 م.د مقابل 18.214,518 م.د في التصرف السابق أي بتطور نسبته 16,60%. وهو ما يمثل استهلاكاً لاعتمادات بنسبة 99,52% مقابل 99,34% في سنة 2016.

وخلال للسنة السابقة، شهدت سنة 2017 انخفاضاً طفيفاً في حصة نفقات التصرف مقارنة بموارد العنوان الأول لتبلغ نسبة 94,98% مقابل 94,04% في حدود 89,34% سنة 2015.

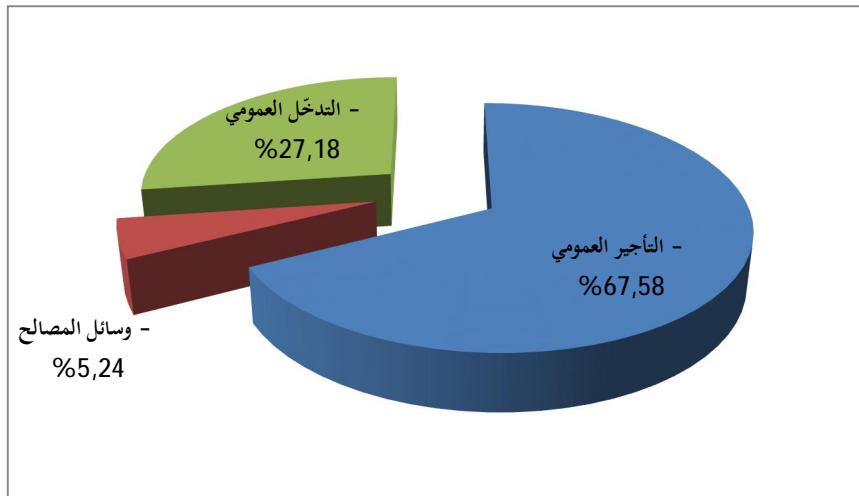
ويبرز الرسم البياني التالي تطور نفقات التصرف مقارنة بموارد العنوان الأول من سنة 2013 إلى 2017:



وبلغت نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويّاً في سنة 2017 ما جملته 8.768,273 م.د.³⁹ أي ما نسبته 41,29% من مجموع نفقات التصرف مقابل على التوالي 44,14% في سنة 2016 و42% في سنة 2015. وتعلّقت أساساً بقسم التأجير العمومي الذي بلغت حصته منها نسبة 96,26% مقابل 96,19% في سنة 2016.

ويبيّن الرسم التالي توزيع نفقات التصرف في سنة 2017 بين مختلف الأقسام:

³⁹- استناداً إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.



يتبيّن من الرسم أعلاه، تراجع حصة التأجير العمومي من جملة نفقات التصرف من 72,27 % في سنة 2016 إلى 67,58 % في سنة 2017. كما تدنت حصة قسم وسائل المصالح إلى 5,24 % مقابل 5,92 % في سنة 2016. وخلافاً للتصرف السابق، ارتفعت حصة قسم التدخل العمومي حيث مرت من 21,81 % في سنة 2016 إلى 27,18 % في سنة 2017.

١- التأجير العمومي

بلغت الاعتمادات المرصودة لقسم التأجير العمومي بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 ما قيمته 13.700 م.د، ثم تم التّرقيع فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي إلى 14.300 م.د. وباعتبار توزيع اعتمادات تكميلية من باب النفقات الطارئة قدرها 95,112 م.د لفائدة هذا القسم وكذلك تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية 14.393,886 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة، تراجعاً في نسق نموها الذي بلغ 12,65 % مقابل 9,11 %.

وتم في سنة 2017 اتخاذ تدابير استثنائية للتحكّم في كتلة الأجرور تمثّلت أساساً في⁴⁰:

- إيقاف الانتدابات سنة 2017، باستثناء خريجي مدارس التكوين.
- التقليل من عدد مدارس التكوين.
- عدم اللجوء إلى تعويض المحالين على التقاعد.
- إيقاف العمل بتعويض الشاغرات المسجلة خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو الإلحاد.
- عدم نقل تراخيص الانتدابات للسنوات الفارطة باستثناء تراخيص سنة 2016.

⁴⁰ منشور عدد 9 لسنة 2016 مؤرخ في 9 ماي 2016 حول إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2017

- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة سواء بين البرامج العمومية والهيئات الوزارية أو بين الجهات.
- مزيد التحكم في برامج الترقيات السنوي مع إخضاعها إلى مبادئ الجدارة والتميز.

وعلى مستوى التنفيذ بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2017 ما قيمته 14.352,389 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 99,71 % مقابل 99,79 % في السنة السابقة. وتراجع نسق نمو هذه النفقات حيث تطورت بمبلغ 1.188,530 م.د وبنسبة 9,03 % مقابل على التوالي 1.582,472 م.د ونسبة 13,66 % في التصرف السابق.

وساهم تراجع نسق نمو نفقات التأجير في انخفاض حصتها ضمن نفقات التصرف لتبلغ ما نسبته 67,58 % مقابل 72,27 % في التصرف السابق و 68,27 % في سنة 2015. ويعود ذلك إلى إقرار جملة من الإجراءات للتحكم في الأجراءات تمثلت أساسا في تعويض اتفاق سبتمبر 2015 باتفاق جديد يتعلق بالترفيع في الأجراءات للسنوات (2015-2018) وذلك بهدف التخفيف من الضغوط المسلطة على النفقات بعنوان المرتبات والأجور.

وينصّ الاتفاق الجديد على صرف 50 % من مبلغ الترفيع في الأجراءات من شهر جانفي إلى شهر نوفمبر 2017 و 50 % من المنح الخصوصية من شهر أفريل إلى شهر نوفمبر 2017.⁴¹ علما بأنه تم منح مبالغ الترفيع في الأجراءات في شكل اعتماد جبائي يتمثل في التخفيض في مبلغ الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل المستوجبة على الأجراءات وذلك وفقا لأحكام الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017.

وبلغت حصة نفقات التأجير ضمن جملة نفقات العنوانين الأول والثاني من ميزانية الدولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدين العمومي) نسبة 54,44 % في سنة 2017 مقابل 58,78 % في التصرف السابق و 51,74 % في سنة 2015.

⁴¹ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017، ص 43.

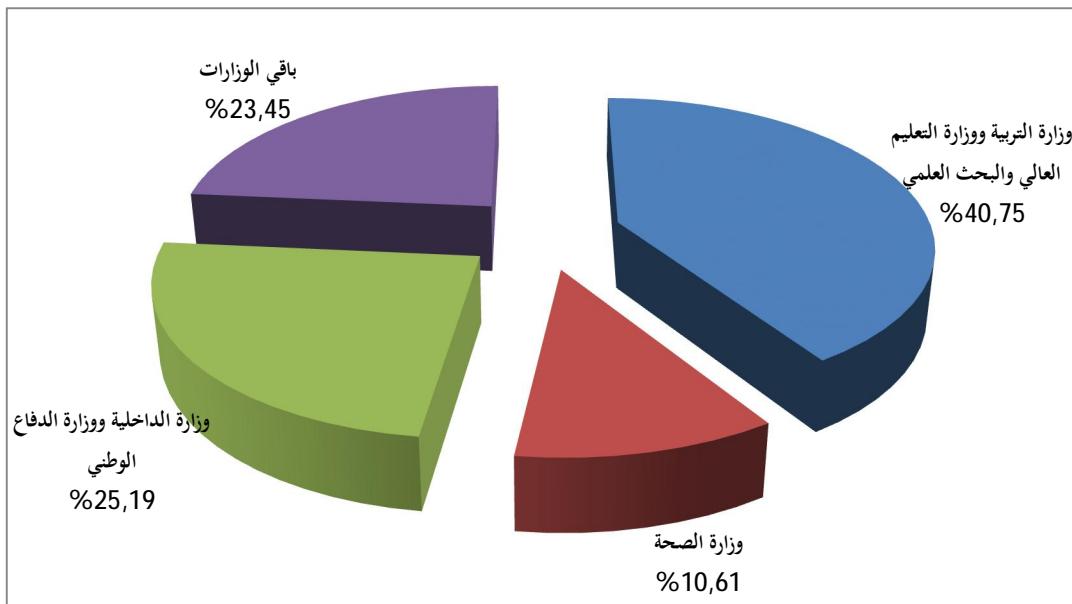
ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التأجير العمومي وتطورها خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 :

د.م

تطور المصروفات 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2017	البنود
		2017	2016				
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة		
35,75	3.298,898	87,27	12.525,917	70,09	9.227,019	12.565,683	- نفقات التأجير العمومي حسب البرامج
36,25	3.134,989	82,09	11.782,326	65,69	8.647,337	11.809,110	تأجير الأعوان القارئين وغير القارئين والعاملين بالخارج *
28,28	163,909	5,18	743,591	4,40	579,682	756,573	منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة بخطة الحاسبة العمومية
53,61 -	2.110,368 -	12,73	1.826,472	29,91	3.936,840	1.828,203	- نفقات التأجير العمومي لبقية الوزارات
53,55 -	2.008,793 -	12,14	1.742,399	28,50	3.751,192	1.743,478	تأجير الأعوان القارئين وغير القارئين والعاملين بالخارج
61,75 -	101,542 -	0,44	62,902	1,25	164,444	63,203	منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة بخطة الحاسبة العمومية
0,16 -	0,033 -	0,15	21,171	0,16	21,204	21,522	منح محوّلة للسلط العمومية
9,03	1.188,530	100	14.352,389	100	13.163,859	14.393,886	الجملة
* باعتبار المنح المحوّلة للسلط العمومية							

وتدعمت في سنة 2017 حصة الوزارات التي انخرطت في تحرير الميزانية حسب الأهداف لتبلغ 87,27 % من جملة نفقات التأجير العمومي مقابل 70,09 % في التصرف السابق. وتعلقت هذه النفقات أساساً بتأجير الأعوان القارئين وغير القارئين والعاملين بالخارج المبوبة حسب البرامج والتي تمثل نسبة 82,09 % من مجموع نفقات التأجير العمومي. ويتعلق التصييب الأولي من نفقات بند تأجير الأعوان القارئين وغير القارئين حسب البرامج بوزارة التربية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة وذلك بمبلغ جملي قدره 8.271,146 د.م.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع نفقات التأجير العمومي لسنة 2017 بين مختلف الأبواب:



يتبيّن من الرسم أعلاه، استثمار قطاعات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والصّحة بالجانب الأوّل من نفقات التأجير العمومي وذلك بحصة جملة قدرها 51,36 %.

وبلغت النفقات المأمور بصرفها جهويًا 8.439,933 م.د أي ما يمثل 58,81 % من جملة نفقات التأجير. وانتفعت وزارة التربية بالنصيب الأوّل من اعتمادات التأجير المأمور بصرفها جهويًا حيث تم صرف مبلغ 4.770,955 م.د أي ما نسبته 56,53 % من جملة هذه النفقات. كما أنجزتصالح الجهوية التابعة لوزارة الصحة نفقات بعنوان التأجير العمومي بما قيمته 1.318,659 م.د ونسبة 15,62 % من جملة النفقات المأمور بصرفها جهويًا.

2 - وسائل المصالح

بلغت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية لسنة 2017 بعنوان قسم وسائل المصالح ما قيمته 1.086,385 م.د. وتم رصد اعتمادات تكميلية لهذا القسم قدرها 62,030 م.د. وباعتبار جملة التعديلات والتحويّلات بين الفصول والأقسام، بلغت الاعتمادات النهائية 1.149,877 م.د. ومقارنة بالسنة السابقة تطرّقت هذه الاعتمادات بنسبة 3,27 % مقابل 3,37 % وتم استهلاكها بنسبة 96,75 % مقابل 96,79 % في سنة 2016.

وشهدت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان قسم وسائل المصالح (1.112,503 م.د) في سنة 2017 نمواً قيمته 34,743 م.د ونسبة 3,22 % مقابل تطوير مبلغ 31,538 م.د وبنسبة 3,01 % في التصرّف السابق، علماً بأنّ

مؤشر الأسعار شهد ارتفاعا ملحوظا من 3,7 % سنة 2016 إلى 5,3 %⁴² سنة 2017. ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات المتعلقة بوسائل المصالح في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016:

د.م

نطاق المصاريف 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2017	البنود
		2017		2016			
% النسبة	القيمة	% الحصة	القيمة	% الحصة	القيمة		
54,29	307,130	78,46	872,870	52,49	565,740	899,367	-نفقات وسائل المصالح حسب البرامج
11,18	45,195	40,38	449,268	37,49	404,073	453,912	منح تسهيل للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة بجملة الحاسبة العمومية
162,02	261,935	38,08	423,602	15,00	161,667	445,455	نفقات التسيير
53,20 -	272,387 -	21,54	239,633	47,51	512,020	250,510	-نفقات وسائل المصالح لبقية الوزارات
29,3 -	4,013 -	0,87	9,655	1,27	13,668	10,647	النفقات الخصوصية للسلط العمومية
50,09 -	201,298 -	18,03	200,588	37,29	401,886	210,405	نفقات تسهيل المصالح العمومية وتسيير المصالح بالخارج
100,00 -	13,315 -	-	-	1,23	13,315	-	نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية
64,65 -	53,761 -	2,64	29,390	7,72	83,151	29,458	منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة بجملة الحاسبة العمومية
3,22	34,743	100,00	1.112,503	100,00	1.077,760	1.149,877	الجملة

وفي خصوص توزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانية في سنة 2017، فقد أنجز الجزء الأوفر منها من قبل وزارة الداخلية (19,27 % مقابل 20,01 %) تليها وزارة الدفاع الوطني (13,01 % مقابل 12,45 %) ثم وزارة الصحة (12,11 % مقابل 13,24 %) ووزارة التربية (8,99 % مقابل 8,23 %).

3- التدخل العمومي

بلغت الاعتمادات المرصودة لقسم التدخل العمومي ضمن قانون المالية لسنة 2017 ما قيمته 4.912,608 م.د. وتم بمقتضى قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى 5.712,608 م.د وذلك خاصة بمحاجة الزيادة المنتظرة لتكلفة دعم المحروقات. وارتفاع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 83,582 م.د. وباعتبار تحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، بلغت التقديرات النهائية 5.795,954 م.د مسحولة زيادة بمبلغ 1.766 م.د وبنسبة 43,83 % مقابل تراجع بمبلغ 690,505 م.د وبنسبة 14,63 % في التصرف السابق.

⁴² - التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017

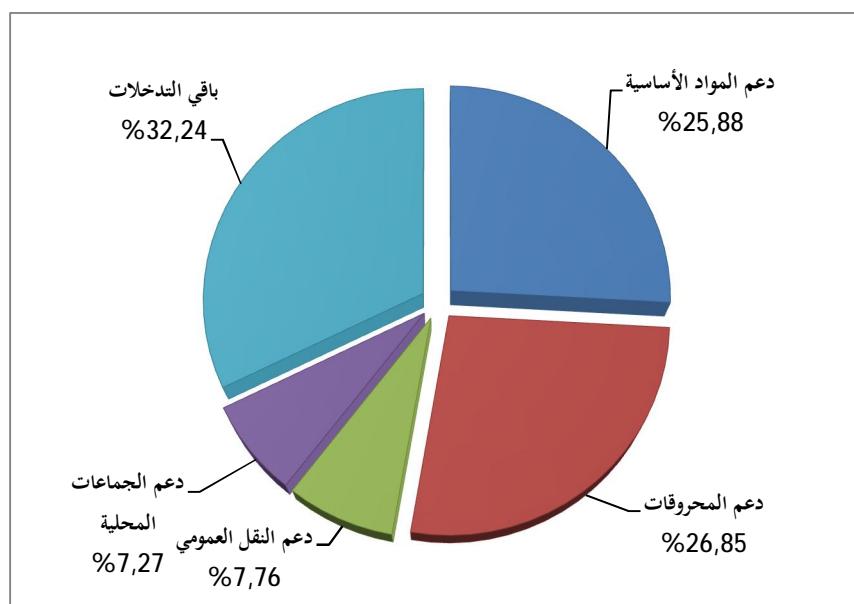
وعلى صعيد الانجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 5.772,748 م.د محققة استهلاكاً بنسبة 99,60%. ومقارنة بالتصريف السابق، تطورت هذه النفقات بمبلغ 1.799,849 م.د وبنسبة 45,30% مقابل تراجع بمبلغ 364,070 م.د ونسبة 8,39% في سنة 2016.

ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى تدعّم النفقات بعنوان دعم المحروقات المحمولة على الميزانية في سنة 2017 بما قيمته 1.353 م.د ونسبة 687% نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي فضلاً عن انخفاض سعر صرف الدينار بالتزامن مع ضعف الإنتاج وازدياد الاستهلاك.⁴³ وذلك بالإضافة إلى ارتفاع الكميات المورّدة من المنتوجات النفطية الجاهزة من جراء ارتفاع الاستهلاك المحلي وتوقف الشركة التونسية لصناعات التكرير عن الإنتاج لفترة بسبب الاعتصامات والإضرابات.⁴⁴

وبحدر الإشارة إلى أنه تم تفعيل آلية التعديل الآلي لأسعار المحروقات، غير أن الأمر اقتصر على زيادة خلال شهر أفريل 2017 وأخرى في موعد ديسمبر 2017 مقابل 4 زيادات مبرمجة نظراً للأوضاع الاجتماعية وتراجع المقدرة الشرائية للمواطن وذلك حسب ما ورد بالتقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 لوزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتتجدة.

وتتطورت نفقات دعم الجماعات المحلية بمبلغ 30,363 م.د ودعم النقل العمومي بمبلغ 14,967 م.د. في حين، شهدت نفقات دعم المواد الأساسية تراجعاً بقيمة 67,786 م.د.

ويبرز الرسم البياني التالي هيكلة نفقات التدخل العمومي:



⁴³ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2017.ص 49

⁴⁴ التقرير النصف السنوي لميزانية الدولة إلى موعد السادس الثاني لسنة 2017.ص 17

يبرز من خلال الرسم أعلاه، استئثار دعم المحروقات بحصة بلغت 26,85 % في سنة 2017 مقابل 4,96 % في التصرف السابق. وفي المقابل، تراجعت حصة دعم المواد الأساسية من 39,30 % في سنة 2016 إلى 25,88 % في سنة 2017 . ومقارنة بالسنة السابقة، شهدت حصة كلّ من الجماعات الخلية والنقل العمومي من جملة نفقات الدّعم انخفاضاً بلغت نسبته على التّوالي 7,27 % مقابل 9,81 % و 7,76 % مقابل 10,90 %.

ويُبرز الجدول المولى توزيع نفقات التدخل العمومي بين مختلف الوزارات في سنة 2017 مقارنة بإنجازات التصرف السابق:

تطور المصروفات 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2017	الأبواب
%	القيمة	%	الحصة	القيمة	%		
139,51	253,668	7,54	435,496	4,58	181,828	435,55	وزارة الشؤون المحلية والبيئة
14,86 -	264,434 -	26,24	1.514,670	44,78	1.779,104	1.521,105	وزارة الصناعة و التجارة
99,73 -	197,228 -	0,01	0,540	4,98	*197,768	0,719	1-الصناعة
4,25 -	67,206 -	26,23	1.514,130	39,80	1.581,336	1.520,386	2- التجارة
-	-	26,85	1.550,204	-	-	1.550,204	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتتجدة
3,47	15,023	7,77	448,529	10,91	433,506	450,759	وزارة النقل
41,29	365,81	21,69	1.251,827	22,30	886,017	1.253,131	وزارة الشؤون الاجتماعية
16,72	26,988	3,26	188,355	4,06	161,367	189,619	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
27,76 -	147,409 -	6,65	383,668	13,37	531,077	395,586	بقية الوزارات
45,30	1.799,850	100,00	5.772,749	100,00	3.972,899	7.317,059	الجملة

* منها 197 م.د بعنوان دعم المحروقات في سنة 2016

يتبيّن من الجدول السابق أنه تم تأدية الجزء الأوفر من نفقات التدخل العمومي في سنة 2017 بنسبة 26,85 % من قبل وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتتجدة حيث بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 1.550,204 م.د. وصرف المبلغ إلى غاية 1550 م.د لدعم المحروقات مقابل 197 م.د في سنة 2016 وذلك لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكثير (933 م.د) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (617 م.د).

وتراجعت في سنة 2017 حصة نفقات جزء التجارة في مجال التدخل العمومي لتبلغ نسبة 26,23 % مقابل 39,80 % في التصرف السابق. وتولّت صرف ما جملته 1.514,130 م.د بعنوان هذا القسم مسجّلة تراجعاً بنسبة 4,25 % مقارنة بسنة 2016. وتعلّق الجزء الأوفر من هذه النفقات بدعم المواد الأساسية وذلك بمبلغ 1.493,755 م.د استأثر منه دعم الحبوب بما قيمته 1.104,329 م.د ونسبة 73,93 %.

ويبرر الجدول التالي توزيع نفقات دعم المواد الأساسية التي تم صرفها من قبل الوزارة المكلفة بالتجارة وتطورها خلال السنوات من 2013 إلى 2017 :

المبلغ					المادة
2017	2016	2015	2014	2013	
1.104,329	1.236,919	1.253,119	1.123,778	1.117,936	- الحبوب
247,882	199,934	167,899	206,488	232,163	- الزيت النباتي
87,969	63,478	63,911	61,737	57,107	- الحليب
9,854	10,131	8,946	9,342	9,685	- السكر
3,897	3,884	4,300	2,821	4,321	- الورق المدرسي
39,824	47,195	31,825	12,506	16,359	- العجين الغذائي
1.493,755	1.561,541	1.530,000	1.416,672	1.450,000	الجملة

وشهدت سنة 2017 تواصل ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال التدخل العمومي حيث تطورت بنسبة 40,29 % مقارنة بالصرف السابق وبلغت ما جملته 1.251,827 م.د في سنة 2017 ومثلت نسبة 21,69 % من مجموع نفقات التدخل العمومي. وتعلق الجزء الأوفر من هذه النفقات أساساً بمنحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وقدرها 500 م.د تم منحها بهدف تمكينه من تحسين سيولته المالية والإبقاء بتعهداته في الآجال القانونية⁴⁵. كما شملت هذه النفقات إسناد المنح للفئات محدودة الدخل بمبلغ 469,996 م.د وتمويل المساهمة بعنوان تعديل الجرایات بمبلغ 134,646 م.د وتسوية مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 50 م.د.

ومن جهة أخرى، بلغت التفقات المنجزة في سنة 2017 بعنوان التدخل العمومي بالنسبة إلى وزارة النقل ما جملته 448,529 م.د وهو ما يمثل نسبة 7,77 % من مجموع نفقات التدخل العمومي صرف منها مبلغ 447,955 م.د لفائدة شركات النقل العمومي مقابل 432,988 م.د في التصرف السابق.

كما تولّت وزارة الشؤون المحلية والبيئة انجاز نفقات بعنوان قسم التدخل العمومي بما قيمته 435,496 م.د ونسبة 7,54 % منها 419,933 م.د خصص لدعم الجماعات المحلية مقابل 389,570 م.د في سنة 2016.

وأنفقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ما يقارب 188,355 م.د في مجال التدخل العمومي منها 164,026 م.د في شكل منح وقروض وإعانات جامعية.

⁴⁵ التقرير السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الشؤون الاجتماعية لسنة 2017

ب - فوائد الدين العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2017 التقديرات بعنوان فوائد الدين العمومي بما قيمته 2.215 م.د. وتم التربيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 2.255 م.د. وتم تحويل مبلغ 1 م.د من الفصل المتعلق بفوائد الدين الداخلي إلى الفصل الخاص بفوائد الدين الخارجي.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 2.251,431 م.د مسجلة استهلاكاً بنسبة 99,84 % مقابل 98,47 % في التصرف السابق. ونتيجة لذلك بلغ حجم الاعتمادات المتبقية 3,569 م.د شمل أساساً الدين الداخلي.

ويبرز الجدول التالي نفقات فوائد الدين العمومي في سنة 2017 مقارنة بالتصريف السابق :

النسبة (%)		النفقات 2017/2016		الاعتمادات المأمور بصرفها		الفصل
النسبة (%)	القيمة	2017	2016	الاعتمادات النهائية 2017		
7,75	90,274	1.255,606	1.165,332	1.259,000	- فوائد الدين الداخلي	
21,77	178,009	995,825	817,816	996,000	- فوائد الدين الخارجي	
13,53	268,283	2.251,431	1.983,148	2.255,000	الجملة	

ومقارنة بالتصريف السابق، تراجع نسق نفقات فوائد الدين العمومي في سنة 2017 ليبلغ نسبة 13,53 % مقابل 17,21 %. ويعود ذلك خاصةً لتراجع نسق نفقات فوائد الدين الداخلي (7,75 %) مقارنة بالتصريف السابق (20,09 %) وارتفاع نسق نفقات فوائد الدين الخارجي (21,77 % مقابل 13,35 %).

ونتيجة لذلك، انخفضت في سنة 2017 حصة فوائد الدين الداخلي من مجموع نفقات فوائد الدين العمومي لتبلغ نسبة 55,77 % مقابل 58,76 % في التصرف السابق.

وتوزع النفقات بعنوان فوائد الدين العمومي المنجزة خلال سنوي 2016 و2017 على النحو التالي:

السنوات						
النفقات 2017/2016		2017		2016		
(%)	القيمة	(%)	المبلغ	(%)	المبلغ	
7,75	90.273.691	55,77	.1.255605.553	58,76	1.165.331.862	أ - فوائد الدين العمومي الداخلي
7,98	92.652.610	55,68	1.253.620.917	58,54	1.160.968.307	- فوائد دين الدولة للسنة
5,34	40.348.781	35,35	795.895.843	38,10	.755469.201	- رقاب الخزينة
12,30	39.260.463	17,12	358.357.171	16,09	319.096.708	- الإيداعات بالخزينة العامة
1,90	- 1.129.981	- 2,59	58.344.245	3,00	59.474.226	- القرض الوطني 2014
3,13	- 300.179	- 0,39	9.278.408	0,48	9.578.587	- الدين الداخلي بالعملة الصعبة
83,80	14.473.526	1,41	31.745.250	0,87	17.271.724	- تعهدات أخرى على كاهل الدولة
54,53	- 2.379.637	- 0,09	1.983.918	0,22	4.363.555	- فائدة الدين المضمون من طرف الدولة
-	718	-	718	-	-	- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة
21,77	178.009.402	44,23	995.825.363	41,24	817.815.961	ب - فوائد الدين العمومي الخارجي
22,05	180.394.151	44,36	.998649.041	41,26	818.254.890	- فوائد الدين الخارجي للسنة
100	- 535.849	-	-	0,03	535.849	- تسوية تسبقة الخزينة تعود إلى السنة السابقة
189,67	1.848.900	0,13	2.823.678	0,05	974.778	- مبالغ مسترجعة سنة 2017
13,53	268.283.093	100	2.251.430.916	100	1.983.147.823	المجموع (أ + ب)

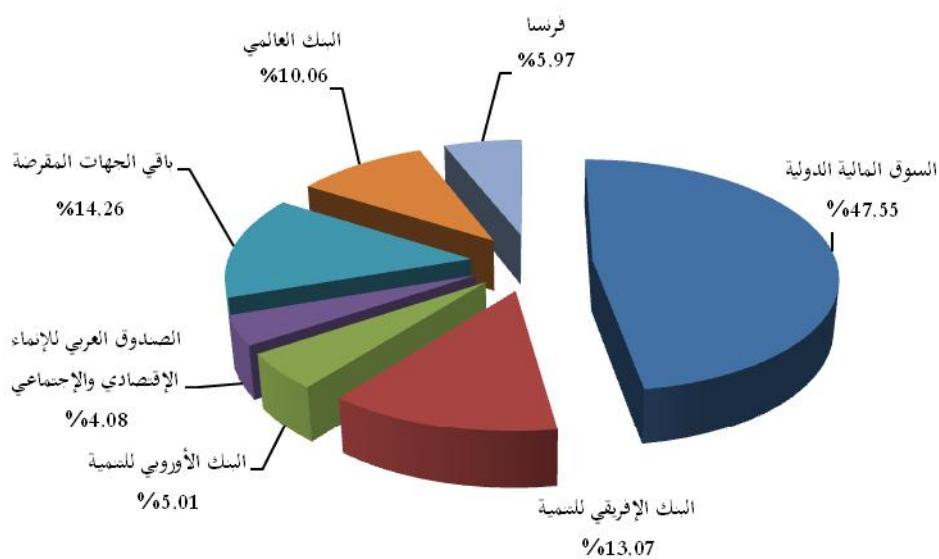
يتبيّن من الجدول أعلاه أن فوائد الدين الداخلي في سنة 2017 تمثّلت أساساً في الفوائد الموظفة على رقاب الخزينة (63,39 %) والفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة (28,54 %). وشهدت التسديديات بعنوان رقاب الخزينة نمواً بمبلغ 5,34 % مقابل 14,03 % في سنة 2016 وتعلّقت أساساً بفوائد الموظفة على رقاب الخزينة القابلة للتنظير (785,280 م.د.).

أمّا بخصوص الفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة، فقد ارتفعت بنسبة 12,30 % مقابل 4,60 % في التصرّف السابق. وتعلّقت هذه التسديديات أساساً بفوائد الصندوق الوطني للادخار التونسي (192,348 م.د.) ومصاريف تسخير صندوق الادخار الوطني التونسي والحسابات الجارية البريدية (91,177 م.د.) وصندوق الودائع والأمانات (48,812 م.د.) والصندوق الوطني للضمان (19,893 م.د.).

وتطورت في سنة 2017 حصة التعهّدات الأخرى المحمولة على كاهل الدولة (31,745 م.د.) من جملة فوائد الدين الداخلي لتبلغ نسبة 2,53 % مقابل 1,48 % في سنة 2016. وشلت هذه التعهّدات أساساً تعطّلية مخاطر الصرف الراجحة إلى صندوق القروض والجماعات المحلية (24,875 م.د.) ومخاطر الصرف الراجحة إلى البنك التونسي للتضامن (6,165 م.د.).

وفي خصوص فوائد الدين العمومي الخارجي والبالغة 995,825 م.د، فقد ارتفع نسق نموها في سنة 2017 إلى 21,77 % مقابل 13,35 % في التصرف السابق. ويعود نمو هذه الفوائد أساسا إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السوق المالية العالمية، علما بأن حجم الدين الباقى للتسديد بعنوان هذه القروض بلغ 16.788,681 م.د في سنة 2017 مقابل 12.239,343 م.د في السنة السابقة أي بنسبة نمو بلغت 37,17 %.

ويبرز الرسم التالي هيكلة الدفعات بعنوان فوائد الدين الخارجي في سنة 2017:



وعلى غرار التصرف السابق، انخفضت حصة فوائد قروض كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (10,44 % مقابل 13,07 %) والبنك الإفريقي للتنمية (14,04 % مقابل 10,06 %).

وتجدر الإشارة إلى أن حصة القروض ذات فائدة متغيرة من حجم الدين الخارجي العمومي ارتفعت في سنة 2017 إلى 25,36 % مقابل 23,9 % في التصرف السابق وذلك بسبب ارتفاع القروض الخارجية بالدولار والأورو وحقوق السحب الخاصة والتي تبرم بحسب فائدة متغيرة علما أن حصتها فاقت السقف الذي تم ضبطه في حدود 46 .% 20

⁴⁶ التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة المالية لسنة 2017: باب الدين العمومي.

II- نفقات العنوان الثاني

تم بموجب قانون المالية لسنة 2017 ضبط التقديرات في خصوص اعتمادات الدّفع للعنوان الثاني لميزانية الدولة، في حدود 9.031,500 م.د مقابل 8.082 م.د في سنة 2016. وشملت هذه التقديرات نفقات التنمية (5.421,500 م.د) فيما خصّص الباقى لتسديد أصل الدين (3.610 م.د). واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض في تقديرات نفقات التنمية إلى 5.121,500 م.د والتّرفع في تقديرات نفقات تسديد أصل الدين إلى 4.835 م.د لتبلغ اعتمادات الدّفع للعنوان الثاني 9.956,500 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة، تطروا بنسبة 21,85 % مقابل نسبة قدرها 5,57 % في التصرف السابق.

وتم بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 16 أوت 2018 التّرفع في تقديرات نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة مبلغ 233,508 م.د، وبذلك ترتفع الاعتمادات النهائية المرصودة للعنوان الثاني خلال سنة 2017 إلى 10.190,008 م.د مقابل 8.392,981 م.د في التصرف السابق.

وتم توزيع هذه الاعتمادات في حدود 10.137,125 م.د⁴⁷ مقابل 8.259,489 م.د في سنة 2016. وبلغ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 9.960,611 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 98,26 % مقابل 97,88 % في السنة السابقة.

ونتج عن تنفيذ ميزانية العنوان الثاني فاصل اعتمادات قدرها 229,397 م.د توزعت بين نفقات التنمية المحمولة على موارد الدولة (56,255 م.د منها اعتمادات غير موزعة قدرها 28,040 م.د) ونفقات تسديد الدين مبلغ 0,106 م.د ونفقات التنمية الممولة بموارد خارجية موظفة (173,036 م.د منها اعتمادات غير موزعة قدرها 24,841 م.د).

وشهدت سنة 2017 ارتفاع نسق نفقات العنوان الثاني حيث بلغ نسبه 23,21 % مقابل 10,60 % مقارنة بالسنة السابقة. ويزّ الجدول الوارد بالملحق عدد 11 اعتمادات الدّفع المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2017 كما تم تناصيحاها وتوزيعها بالتصوّص اللاحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2017 و2016 حسب أبواب الميزانية.

وتعدّ الزيادة في سنة 2017 في نفقات العنوان الثاني (1.876,199 م.د) إلى المفعول المزدوج لتطور

⁴⁷ الأمر الحكومي عدد 434 لسنة 2018 المؤرّخ في 27 آفريل 2018 والمتعلّق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2017 والأمر الحكومي عدد 734 لسنة 2018 المؤرّخ في 16 أوت 2018 يتعلق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بموارد الخارجية الموظفة".

الاعتمادات المأمور بصرفها لبعض أبواب الميزانية خاصة منها باب الدين العمومي (1.513,894 م.د) ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (351,726 م.د) ووزارة النقل (336,889 م.د) ولتراجع نفقات أبواب أخرى أهمها وزارة الدفاع الوطني (- 242,603 م.د) ووزارة الداخلية (- 141,885 م.د).

وشهدت نفقات تسديد أصل الدين العمومي (4.834,894 م.د) ارتفاعاً ملحوظاً في حجمها خلال سنة 2017، مما دعم حصتها ضمن جملة نفقات العنوان الثاني حيث بلغت 48,54 % مقابل 41,08 % في السنة السابقة و42 % في سنة 2015 وذلك على حساب الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات بقية الأبواب.

ويتضمن الجدول المولى توزيع نفقات العنوان الثاني في سنة 2017 وتطورها خلال الفترة من 2013 إلى

:2017

م.د

النفقات 2016/2017		الاعتمادات المستهلكة					اعتمادات الدفع لسنة 2017			البيان
% التسعة	القيمة	2017	2016	2015	2014	2013	الجملة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات المؤرخة	
7,61	362,305	5 125,717	4 763,412	4 239,658	4 176,895	3 703,558	5.302,127	-	5.302,127	نفقات التشغيل
-2,16	-71,613	3 245,885	3 317,498	2 741,864	1 957,569	1 974,559	3 355,018	0,000	3 355,018	الاستثمارات المباشرة
-8,27	-231,316	2 564,565	2 795,88	2 355,95	1.633,671	1.683,856	2 591,843	89,106	2 502,737	- الممولة مباشرة من موارد الدولة
-	-	-	-	-	-	-	0,000	-89,106	89,106	- المصاريض الطارئة
30,62	159,703	681,320	521,617	385,914	323,898	290,703	763,175	-	763,175	- المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة
30,01	433,918	1 879,832	1 445,914	1 497,794	2 219,326	1 728,999	1 947,109	0,000	1 947,109	التمويل العمومي
31,99	442,898	1 827,327	1 384,43	1 407,23	2.162,463	1.665,426	1 828,264	414,867	1.413,397	- الممول مباشرة من موارد الدولة
-	-	-	-	-	-	-	0,000	-414,867	414,867	- المصاريض الطارئة
-14,61	-8,980	52,505	61,485	90,561	56,863	63,583	118,845	-	118,845	- المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة
45,59	1 513,894	4 834,894	3 321,000	3 070,000	3.199,999	3.004,169	4 835,000	-	4 835,000	تسديد أصل الدين
23,21	1 876,199	9 960,611	8 084,412	7 309,658	7 376,894	6 707,727	10 137,126	-	10 137,126	الجملة

أما بخصوص باب نفقات التنمية الطارئة فقد تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 ضبط الاعتمادات المرصودة بعنوانه في حدود 554,123 م.د. وتم بمقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض في هذه الاعتمادات إلى 504,123 م.د. وتم توزيعها في حدود 503,973 م.د بين قسمي الاستثمارات المباشرة (89,106 م.د) والتمويل العمومي (414,867 م.د).

واستأثرت وزارة النقل بالجانب الأوفر من الاعتمادات التكميلية بمبلغ 335 م.د ونسبة 66,47 % تتعلق كلها بقسم التمويل العمومي (بند تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات) تليها وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمبلغ 65,095 م.د أي بنسبة 12,92 % منها 25,145 م.د بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي و 10,996 م.د بعنوان بند المساهمات ضمن قسم التمويل العمومي. ويز الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الثاني خلال سنة 2017.

وتواصل في سنة 2017 تطور نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (733,825 م.د) بنسبة 25,85 % مقابل 22,38 % في التصرف السابق. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات المباشرة ضمن نفقات هذا القسم ما قيمته 681,320 م.د أي ما نسبته 92,85 % مقابل 89,46 % في السنة السابقة.

أولاً - نفقات التنمية

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2017 المتعلقة باعتمادات برامج الدولة 5.432,039 م.د مقابل 8.208,510 م.د في التصرف السابق أي يتراجع نسبته 33,82 %. أما بخصوص اعتمادات التعهد للجزء الثالث "نفقات التنمية لميزانية الدولة" فقد تم ضبطها في حدود 7.421,959 م.د مقابل 9.603,157 م.د أي يتراجع نسبته 22,71 %.

وفي ما يتعلق باعتمادات الدفع المرصودة في قانون المالية لسنة 2017 بعنوان نفقات التنمية فقد ضبطت في حدود 5.421,500 م.د. واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها لتبلغ 5.121,500 م.د. وباعتبار الترفع في اعتمادات نفقات التنمية الممولة بموارد خارجية موظفة بما قدره 233,508 م.د، تبلغ الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات التنمية خلال سنة 2017 ما قيمته 5.355,008 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة، غُوا بنسبة 5,58 % مقابل 4,99 %.

وتم في سنة 2017 توزيع هذه الاعتمادات في حدود 5.302,127 م.د. وتم استهلاكها بنسبة 96,67 % مقابل 96,45 % في التصرف السابق. وأفرز تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات دفع متبقية بلغت 176,410 م.د وتوزعت بين نفقات التنمية الممولة مباشرة من ميزانية الدولة (28,215 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظفة (148,195 م.د).

وبحسب الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التنمية التي بلغت ما جملته 5.125,717 م.د فقد شهدت سنة 2017 تراجع نسق نوها حيث سجلت مقارنة بالسنة السابقة نسبة 7,61 % مقابل 12,35 %.

وفي ما يتعلق بالاعتمادات المرصودة لقسم نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة، تم بموجب قانون المالية لسنة 2017 ضبطها بما قيمته 673,353 م.د وهو المبلغ الذي حافظ عليه قانون المالية التكميلي. وباعتبار الترفع في هذه

الاعتمادات بموجب قرار وزير المالية سالف الذكر يبلغ 233,508 م.د، بلغ الحجم النهائي لهذه الاعتمادات ما جملته 906,861 م.د في سنة 2017 مقابل 738,981 م.د في سنة 2016.

ومثلت الاعتمادات الموزعة في سنة 2017 (882,020 م.د⁴⁸) نسبة 97,26 % من الاعتمادات النهائية مقابل 95,84 % في السنة السابقة. وشملت الاعتمادات غير الموزعة أساساً وزارة التكوين المهني والتشغيل (21,357 م.د) ووزارة الصناعة والتجارة (2,331 م.د).

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2017 بعنوان نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة ما قيمته 733,825 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزعة قدرها 83,20 % مقابل 82,33 % في التصرف السابق. وأفرز تنفيذ هذه الميزانية، اعتمادات متبقية قدرها 148,195 م.د تعلقت أهتمامها بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (54,380 م.د) تليها وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (35,960 م.د) ورئاسة الحكومة (29,209 م.د). كما شملت هذه الفوائل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في حدود 10,350 م.د ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حدود 10,283 م.د.

وعلى غرار السنتين السابقتين، شهدت سنة 2017 تطور النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة حيث سجلت نمواً بنسبة 25,85 % مقابل 22,38 % في التصرف السابق و 25,14 % في سنة 2015 ونتج عن ذلك ارتفاع حصة هذه الموارد في تغطية نفقات التنمية لتصل إلى 14,32 % مقابل 12,24 % في التصرف السابق و 11,24 % في سنة 2015.

ويتضمن الجدول المضمن بالملحق عدد 13 توزيع الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة في سنة 2017 حسب الأبواب ومقارنتها بنفقات سنة 2016.

وفي خصوص هيكلة نفقات التنمية، أدى تراجع الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2017 بعنوان الاستثمارات المباشرة (71,613 م.د) وارتفاع النفقات المنجزة بعنوان التمويل العمومي (+ 433,918 م.د) إلى تدعم حصة هذا الأخير ضمن نفقات التنمية حيث بلغت 36,67 % مقابل 30,35 % في السنة السابقة.

أ- الاستثمارات المباشرة

ضبط حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة في سنة 2017 في حدود 3.355,018 م.د مقابل 3.430,940 م.د في سنة 2016 مسجلة بذلك تراجعاً نسبته 2,21 % مقابل نسبه نمو 17,22 % في التصرف السابق. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان هذا القسم 3.245,885 م.د أي بنسبة استهلاك لهذه الاعتمادات في حدود 96,75 %

⁴⁸ الأمر الحكومي عدد 734 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2018 يتعلق بتوزيع فضلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بموارد الخارجية الموظفة".

مقابل 96,69 % في سنة 2016. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات غير مستهلكة قدرها 109,133 م.د شملت كلاً من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدولة (27,278 م.د) وتلك الممولة بموارد خارجية موظفة (81,855 م.د).

وعلى عكس السنوات السابقة سجلت النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات المباشرة تراجعاً بنسبة 2,16 % مقابل زيادة نسبتها 20,99 % في 2016 و 40,06 % في 2015. ويعود هذا التراجع إلى تقلص الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدولة (-231,316 م.د) الذي حدّ منه تطور الاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظفة (+159,703 م.د).

١. الاستثمارات الممولة من موارد الدولة

شهدت سنة 2017 تراجع الاستثمارات الممولة مباشرةً من موارد الدولة والبالغة 2,564,565 م.د بنسبة 8,27 % مقابل ارتفاع نسبته 18,67 % في السنة السابقة. ونتج عن ذلك تراجع حصتها ضمن الاستثمارات المباشرة من 84,28 % في سنة 2016 إلى 79 %. ويبين الجدول المولى توزيع الاستثمارات الممولة مباشرةً من موارد الدولة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنين 2016 و 2017:

النسبة %	القيمة	الاستثمارات		الأبواب
		2017	2016	
33,05-	103,085-	208,826	*311,911	وزارة الداخلية
39,03-	243,93-	381,024	624,954	وزارة الدفاع الوطني
9,11	29,643	355,045	325,402	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
8,00	58,697	792,405	733,708	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
25,93	29,090	141,285	112,195	وزارة الصحة
0,85-	1,678-	195,597	197,275	وزارة التربية
8,75-	11,008-	114,836	125,844	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
15,56-	13,011-	70,587	83,598	وزارة شؤون الشباب والرياضة
8,53	23,966	304,960	280,994	باقي الوزارات
8,27-	231,316-	2,564,565	2,795,881	الجملة

* تم تعديل مبلغ سنة 2016 من 313,161 م.د إلى 311,911 م.د باعتبار مبلغ 1,250 م.د أخر من قبل وزارة الشؤون المحلية.

يبين من الجدول أعلاه أن تراجع الاستثمارات الممولة مباشرةً من موارد الدولة (-231,316 م.د) نتج عن تقلص هذه النفقات لدى أغلب أبواب الميزانية وأهمّها وزارة الدفاع الوطني (-243,930 م.د) ووزارة الداخلية (-103,085 م.د) وفي المقابل شهدت نفقات بعض الوزارات الأخرى نمواً على غرار وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (+58,697 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+29,643 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالنصيب الأوفر من النفقات وشملت أساساً الطرق والجسور (597,820 م.د) وبند الإسكان (100,931 م.د)، تليها وزارة الدفاع الوطني وذلك خاصة بعنوان التجهيزات العسكرية (272,445 م.د) والميكيل الأساسي العسكري (58,369 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في مجال المناطق السقوية (100,835 م.د) وقطاعي الغابات (62,142 م.د) والمحافظة على المياه وأدسم

الأرض (54,100 م.د) ثم وزارة الداخلية التي أنفقت أساساً 84,949 م.د بعنوان تجهيزات للأمن الوطني و 45,800 م.د بعنوان الهيكل الأساسي للأمن الداخلي.

2. الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة

بلغت في سنة 2017 الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجية موظفة ما قيمته 763,175 م.د مسجلة زيادة بنسبة 25,24 % مقابل 38,15 % في سنة 2016 وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 681,320 م.د أي بنسبة قدرها 89,27 %.

ومقارنة بالسنة السابقة، سجلت سنة 2017 تطور هذه الاستثمارات بنسبة 30,62 % مقابل 35,16 % في التصريف السابق. ويزو الجدول الموالي توزيع الاستثمارات الممولة عن طريق الموارد الخارجية الموظفة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنتي 2016 و 2017:

النسبة %		الاستثمارات		البيانات
القيمة	2016	2017		
9,79 -	12,341 -	113,707	126,048	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
50,82	186,629	553,892	367,263	- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
42,90	2,033	6,772	4,739	- وزارة التربية
70,28-	16,429 -	6,949	23,378	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
100,00-	0,189-	0	0,189	- وزارة الصناعة والتجارة
30,62	159,703	681,320	521,617	الجملة

يتضح من الجدول أنّ الزيادة التي سجلتها النفقات المتعلقة بالاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة خلال سنة 2017 (159,703 م.د)، تعود أساساً إلى ارتفاع نفقات وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (186,629 م.د) حذ منه تراجع نفقات كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 16,429 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 12,341 م.د).

ففي خصوص نفقات وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (553,892 م.د) فقد شملت أساساً بند الطرقات والجسور (430,365 م.د) وبند الإسكان (99,875 م.د).

وفي ما يتعلق بالاستثمارات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 113,707 م.د، فقد شملت أساساً بند الماء الصالح للشراب (38,275 م.د) وذلك خاصة بعنوان تعهد هيكل التزود بالماء الصالح للشراب

(م.د 20,244) وتزويد المناطق الريفية وتحسين التزود بالماء الصالح للشراب (م.د 17,592) وبند المناطق السقوية (م.د 25,819) م.د) والمشاريع الفلاحية المندجحة (م.د 23,237) وبند السدود والهياكل المائية (م.د 21,364).

ب - التمويل العمومي

شهدت الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي في سنة 2017 ارتفاعاً قدره 439,560 م.د ونسبة 29,16 % حيث بلغت 1.947,109 م.د مقابل 1.507,549 م.د في السنة السابقة. وبلغ حجم النفقات بعنوان هذا القسم 1.879,832 م.د أي بنسبة استهلاك لاعتمادات قدرها 96,54 % مقابل 95,91 % في التصرف السابق.

وارتفع في سنة 2017 حجم الزيادة في هذه النفقات بما قيمته 433,918 م.د ونسبة 30,01 % مقابل تراجع قدره 51,880 م.د ونسبة 3,46 % في سنة 2016. ويعود هذا الارتفاع إلى المفعول المزدوج للزيادة التي سجلها التمويل العمومي الممول مباشرة من موارد الدولة (+ 442,898 م.د) وتقلص نفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (- 8,980 م.د).

١- التمويل العمومي المحمول على موارد الدولة

تطور في سنة 2017 حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة بنسبة 29,79 % حيث بلغت 1.828,264 م.د مقابل 1.408,653 م.د في التصرف السابق. وارتفعت النفقات المنحرفة إلى 1.827,327 م.د وتسجل بذلك نسبة استهلاك في حدود 99,95 % وتدعم حصتها بنسبة 97,21 % ضمن نفقات التمويل العمومي. ومقارنة بالسنة السابقة، شهدت هذه النفقات ارتفاعاً بنسبة 31,99 % مقابل تراجع بنسبة 1,62 % في سنة 2016.

ويبرز الجدول المالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة وتطورها في سنة 2016 مقارنة بسنة 2017:

م.د

التغييرات 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها		الفصل
النسبة %	القيمة	2017	2016	
6,93-	16,433-	220,559	236,993	-1 الاستثمارات
9,39	95,799	1.116,446	1.020,646	-2 التدخلات
33,55	9,588	38,162	28,574	-3 تسديد القروض
23,00	8,905	47,621	38,716	-4 المساهمات
76,92	1,000	2,300	1,300	-5 القروض
15,53	9,039	67,239	58,200	-6 التوازن المالي
100,00	335,000	335,000	-	-7 تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية
31,99	442,898	1.827,327	1.384,429	الجملة

يبرز من الجدول السابق، أن النفقات المنجزة في سنة 2017 بعنوان التمويل العمومي الممول مباشرة من موارد الدولة تطورت بمبلغ 442,898 م.د مقابل تراجع بمبلغ 22,804 م.د في التصرف السابق. ونتج هذا التطور أساسا عن إنخاز نفقات تتعلق ببند "تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية" (335,000 م.د) وذلك بعنوان تسديد مستحقات لفائدة الشركة الوطنية لتوزيع البترول تعلقت بكل من شركة النقل بتونس (145,300 م.د) وشركة السكك الحديدية التونسية (154,200 م.د) والشركة الوطنية للنقل بين المدن (31 م.د) والشركاتين الجهويتين للنقل بينزرت ونابل (4,500 م.د). كما تأثرت الزيادة من تطور نفقات بقية البنود، باستثناء تلك المتعلقة ببند الاستثمارات التي شهدت تراجعاً بمبلغ 16,433 م.د. أما في خصوص نفقات بند التدخلات فإنه رغم ارتفاعها بمبلغ 95,799 م.د إلا أن حصتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي تراجعت لتصل إلى 61,10 % في سنة 2017 مقابل 73,72 % في سنة 2016.

- الاستثمارات

سجلت النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات (220,560 م.د) تراجعاً في سنة 2017 بنسبة 6,93 % مقابل نسبة 10,77 % في السنة السابقة. ونتج عن ذلك تراجع حصتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي الممول على موارد الدولة من 17,12 % إلى 12,07 %.

ويعزى هذا التراجع خاصة إلى تقلص النفقات المنجزة خاصة في مجال الخدمات والميكل الأساسي (- 35,540 م.د) حدّ منه تطور في بعض البنود على غرار البحث العلمي (+ 5,715 م.د) والمنح لفائدة المؤسسات الدستورية (+ 4,956 م.د) والميدان الاجتماعي (+ 4,497 م.د).

ويبرز الجدول التالي توزيع الاستثمارات وتتطورها خلال سنتي 2016 و2017:

النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات		النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات		النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات
النوع	المقدار	النوع	المقدار	
الإجمالي العام	220,560	الإجمالي العام	236,993	الإجمالي العام
الإدارة العامة	22,785	الإدارة العامة	26,479	الإدارة العامة
ال فلاحة والصيد البحري	10,161	ال فلاحة والصيد البحري	8,781	ال فلاحة والصيد البحري
الخدمات والميكل الأساسي	183,571	الخدمات والميكل الأساسي	148,031	الخدمات والميكل الأساسي
ال التربية والتكوين	1,274	ال التربية والتكوين	1,720	ال التربية والتكوين
البحث العلمي	2,750	البحث العلمي	8,465	البحث العلمي
الثقافة والشباب والطفولة	9,207	الثقافة والشباب والطفولة	10,385	الثقافة والشباب والطفولة
الميدان الاجتماعي	3,656	الميدان الاجتماعي	8,153	الميدان الاجتماعي
منح لفائدة المؤسسات الدستورية	3,589	منح لفائدة المؤسسات الدستورية	8,545	منح لفائدة المؤسسات الدستورية
الجملة	236,993	الجملة	220,559	الجملة
النسبة (%)	100	النسبة (%)	100	النسبة (%)

ورغم تقلصها فإن النفقات المنجزة في مجال الخدمات والميكل الأساسي لا تزال تحظى بالنصيب الأوفر ضمن الاستثمارات المندرجة في قسم التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة حيث مثلت 67,12 % في سنة 2017 مقابل 77,46 % في سنة 2016.

وعلى غرار السنة السابقة، تولت صرف هذه النفقات كلّ من وزارة النقل (87,198 م.د) خاصة لتمويل برامج الشركة التونسية للسكك الحديدية (45,270 م.د) وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة (13,520 م.د) وكذلك في صيغة منح لفائدة الشركات الجهوية للنقل (9,280 م.د) تليها وزارة الشؤون المحلية والبيئة (57,515 م.د) ومنه مبلغ 44,498 م.د صرف إلى الديوان الوطني للتطهير في شكل منحة بعنوان التطهير.

- التدخلات

على غرار السنوات السابقة شهدت سنة 2017 تطور النفقات المنجزة بعنوان التدخلات، حيث بلغت 1.116,445 م.د مقابل 1.020,646 م.د. إلا أن نسق نمو هذه النفقات تراجع في هذه السنة حيث سجل نسبة قدرها 9,39 % مقابل نسبة 20,21 % في التصرف السابق. وعلى عكس السنة الفارطة يعود هذا التطور أساسا إلى نمو النفقات المنجزة بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي (144,809+ 47,870 م.د) الذي حدّ منه انخفاض النفقات المنجزة في كل من الميدان الاقتصادي (- 1,139 م.د) وميدان التربية والتربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة (- 1,139 م.د).

ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخلات الممولة مباشرة من موارد الدولة وتطرّفها حسب الميادين في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016:

الغيرات 2016/2017		الاعتمادات المستهلكة		الميدان
% النسبة	القيمة	2017	2016	
5,96-	47,870-	754,632	802,502	- الاقتصادي
67,37	144,809	359,744	214,935	- الاجتماعي
35,49-	1,139-	2,070	3,209	- التربية والتربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة
9,39	95,799	1.116,446	1.020,646	الجملة

ويبرز من خلال الجدول أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي لا تزال تستأثر بالنصيب الأوفر ضمن التدخلات وذلك رغم تراجعيها من 78,62 % في سنة 2016 إلى 67,59 % في سنة 2017

وتتوزع هذه النفقات أساسا بين وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (215,837 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (209,211 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبيئة (85,000 م.د) ووزارة المالية (76,500 م.د) وكذلك وزارة الصناعة والتجارة (52,747 م.د) ووزارة الشؤون الاجتماعية (40,905 م.د).

أما بالنسبة للتدخلات في الميدان الاجتماعي فقد تطورت بمبلغ قدره 144,809 م.د وبنسبة 67,37 % مقابل تراجع بنسبة 9,75 % في التصرف السابق. واستأثرت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بنسبة 59,80 % من هذه التدخلات (215,131 م.د) وذلك أساساً بعنوان الحصائر العادية والظرفية (206,293 م.د) تليها وزارة التجهيز والإسكان بنسبة 27,79 % تتعلق كلياً ببرنامج السكن الأول (100 م.د).

- المساهمات

سجلت سنة 2017 ارتفاع النفقات المنجزة بعنوان المساهمات وذلك بمبلغ قدره 8,905 م.د ونسبة 23 % مقابل تراجع نسبته 27,39 % في سنة 2016. وعلى غرار السنة السابقة أبخرت هذه النفقات (47,621 م.د) بالكامل من قبل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ومنها مبلغ 18,163 م.د للمساهمة في رأس مال البنك الإفريقي للتنمية و 7,648 م.د للمساهمة في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 7,401 م.د للمساهمة في رأس مال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي و 6,755 م.د للمساهمة في الصندوق الجديد للبنك الإفريقي للتنمية أفريكا 50.

- التوازن المالي

على عكس السنوات السابقة شهدت سنة 2017 تطور النفقات المنجزة بعنوان التوازن المالي حيث بلغت 67,239 م.د أي بنسبة نمو قدرها 15,53 % مقابل تراجع نسبته 9,17 % في 2016. وقد صرف هذا المبلغ من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير.

2 - التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة

رغم ارتفاع حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة من 98,896 م.د في سنة 2016 إلى 118,845 م.د في سنة 2017 فإن النفقات المنجزة بلغت ما قيمته 52,505 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة انخفاضاً قدره 8,980 م.د ونسبة 14,61 % وهو ما يعني نسبة استهلاك لاعتمادات قدرها 44,18 % (مقابل 62,17 % في سنة 2016)

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة في سنة 2017 مقارنة :2016

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيرات 2017/2016	
	القيمة	% النسبة	2017	2016
الاستثمارات في:				
- ميدان الفلاحة والصيد البحري	9,998	29,43-	4,170-	
- ميدان الخدمات والميكل الأأساسي	16,698	2,23-	0,380-	
- ميدان الثقافة والشباب والطفولة	0	100-	8,882-	
الجملة الفرعية 1	26,696	33,48 -	13,432-	
التدخلات في :				
- الميدان الاقتصادي	19,191	44,21	5,883	
- الميدان الاجتماعي	6,618	17,78-	1,431-	
الجملة الفرعية 2	25,809	20,85	4,452	
الجملة	52,505	14,61-	8,980-	

يبز من الجدول أعلاه، أن تراجع حجم النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة بمبلغ 8,980 م.د، نتج عن انخفاض مبلغ الاستثمارات بما قيمته 13,432 م.د حدّ منه ارتفاع طفيف للنفقات المنجزة بعنوان التدخلات قدره 4,452 م.د.

وعلى غرار السنوات السابقة استثمر ميدان الخدمات والميكل الأأساسي بالنصيب الأوفر ضمن الاستثمارات الممولة بواسطة موارد خارجية موظفة (26,696 م.د)، وذلك بمبلغ 16,698 م.د صرف بالكامل من قبل وزارة النقل، يليه ميدان الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 9,998 م.د.

ومن ناحية النفقات بعنوان التدخلات (25,809 م.د)، فقد شهدت ارتفاعاً قدره 4,452 م.د خلال سنة 2017 وتوزّعت بين الميدانين الاقتصادي (19,191 م.د) والاجتماعي (6,618 م.د). وتولت وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي صرف كل المبالغ المتعلقة بالتدخلات في الميدان الاقتصادي ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إنجاز كل النفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي.

ثانياً - نفقات تسديد أصل الدين العمومي

ارتفعت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية الأصلي لسنة 2017 بعنوان نفقات تسديد أصل الدين العمومي إلى 3.610 م.د. وتم بمقتضى قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى ما جملته 4.835 م.د. وتم توزيعها بأكملها واستهلاك ما جملته 4.834,894 م.د.

وشهد حجم الاعتمادات الموزعة في سنة 2017 تطولاً يبلغ 1.514 م.د وبنسبة 45,59 % مقابل تطور يبلغ 251 م.د وبنسبة 8,18 % في التصرف السابق. كما عرف نسق نمو الإنحازات ارتفاعاً في سنة 2017 حيث تطورت الدفوغات بمبلغ 1.513,894 م.د وبنسبة 45,59 % مقابل 251 م.د وبنسبة 8,18 % في سنة 2016.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين خلال سنة 2017 وتتطورها مقارنة بالسنة السابقة:

النفقات		الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية في سنة 2017	الفصل
النسبة (%)	القيمة	2017	2016		
38,35-	729-	1.172	1.901	1.172	- تسديد أصل الدين الدّاخلي
157,96	2.243	3.663	1.420	3.663	- تسديد أصل الدين الخارجي
45,59	1.514	4.835	3.321	4.835	الجملة

يتبيّن من خلال الجدول أعلاه أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي شهدت تطولاً ملحوظاً بلغت قيمته 2.243 م.د وبنسبة 157,96 % مقابل تطور قدره 170 م.د وبنسبة 13,60 % في سنة 2016. ويُعود هذا التطور أساساً إلى تسديد قروض مبرمة لدى السوق المالية العالمية (1.419,884 م.د) وصندوق النقد الدولي (603,976 م.د) حلّ أجلها في سنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ المسدد بعنوان السوق المالية العالمية ضمن مبلغاً قدره 1.148 م.د يخص قرضاً أبْرَمَهُ بضمانت قطر (500 مليون دولار وبنسبة فائدة 2,5 % ملدة 5 سنوات) وحلّ أجله في 15 أفريل 2017، علماً بأن هذا التسديد تطلب إصدار قرض ثان بضمانت نفس الدولة بقيمة 1000 مليون دولار وبنسبة فائدة بلغت 3,5 %. ومن شأن الإفراط في اللجوء إلى الاقتراض من السوق المالية بآجال تسديد لا تتجاوز 5 سنوات أن يرفع من مخاطر إعادة التمويل ويعرض الميزانية إلى ضغوطات أكبر على المدى المتوسط.

وتحدد الدائرة توصيتها بضرورة ترشيد الاقتراض من السوق المالية العالمية نظراً لصيغة تسديدها الذي يتم دفعه واحدة مما يؤدي إلى ارتفاع كلفتها بعنوان الفوائد حيث يبقى الدين الباقي للتسديد مرتفعاً إلى غاية حلول أجل استحقاق القرض.

وساهم تطور حجم التسديفات بعنوان أصل الدين العمومي الخارجي في تدعّم حصّته ضمن جملة نفقات تسديد أصل الدين حيث بلغت 75,76 % مقابل 42,76 % في سنة 2016 و 40,72 % في سنة 2015. وفي المقابل تراجعت

نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 729 م.د ونسبة 38,35 % مما أدى إلى تقلص حصتها من 57,24 % في سنة 2016 إلى 24,24 % في سنة 2017.

وبحدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين العمومي في سنة 2017 تضمنت مبلغ 304,011 م.د يخص بقایا للتسوية من تسبقات مستندة في سنة 2016. ويتوزع هذا المبلغ بين الدين الداخلي (131,493 م.د) والدين الخارجي (172,518 م.د) ويمثل نسبة 6,29 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2017 بعنوان تسديد أصل الدين العمومي.

ويتضمن الجدول التالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2016 و 2017 حسب البنود:

أ.د

الغيرات 2016/2017		الاعتمادات المأمور بصرفها				البيانات
		2017		2016		
النسبة	القيمة	(%)	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ
38,35 -	729.106,332 -	24,24	1.171.893,668	57,24	1.901.000,000	تسديد الدين الداخلي
35,07 -	71.010,973 -	2,72	131.493,392	6,10	202.504,365	- تسوية تسبقات وقروض
35,90 -	577.542,161 -	21,33	1.031.106,608	48,44	1.608.648,769	- تسديد أصل دين الدولة للسنة
45,19 -	670.650,389 -	16,82	813.401,000	44,69	1.484.051,389	رفاع الخزينة
0,00	0,001 -	0,45	21.974,263	0,66	21.974,264	تحمّل الدولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)
82,57 -	73.486,589 -	0,32	15.511,952	2,68	88.998,541	الدين الداخلي بالعملة الصعبة
1.222,75	166.594,818	3,73	180.219,393	0,41	13.624,575	القرض الوطني لسنة 2014
89,66 -	80.553,198 -	0,19	9.293,668	2,71	89.846,866	- تسديد أصل الدين المضمون من طرف الدولة
81,83 -	2.263.000 -	0,01	502,374	0,08	2.765,374	الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999
70,62 -	1.706,500 -	0,01	709,962	0,07	2.416,462	ضمان الشركة الوطنية لمحفين الحلفاء
70,66	162,781	0,01	393,157	0,01	230,376	ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات الخالية
100,00 -	76.746,471 -	0,00	-	2,31	76.746,471	ضمان الشركة التونسية لصناعة التكثير
0,00	0,009 -	0,16	7.688,174	0,23	7.688,183	ضمان قرض الديون الوطني للزبائن
157,96	2.243.000,000	75,76	3.663.000,000	42,76	1.420.000,000	تسديد الدين الخارجي
194,16	2.303.877,585	72,19	3.490.481,513	35,73	1.186.603,928	تسديد الدين الخارجي للسنة
26,08 -	60.877,585 -	3,57	172.518,487	7,03	233.396,072	تسوية التسبقات التي لم يتم تسويتها إلى موسم السنة السابقة
45,59	1.513.893,668	100,00	4.834.893,668	100	3.321.000,000	المجموع العام

يبين من الجدول أعلاه أن تقلص المبلغ الجملي للنفقات بعنوان تسديد أصل الدين الدّاخلي (- 729,106 م.د) في سنة 2017 نجم عن تراجع التّسديدات بعنوان كل من أصل دين الدولة (- 577,542 م.د) وأصل الدين المضمون من قبل الدولة (- 80,553 م.د) والدفوعات بعنوان تسوية تسبقات وقروض (- 71,011 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت رقاع الخزينة القابلة للتنظير (743,951 م.د) بالنصيب الأوفر من نفقات تسديد أصل الدين الدولة يليها القسط المتعلق بالقرض الوطني لسنة 2014 (180,219 م.د) ثم رقاع الخزينة قصيرة المدى (69,450 م.د) علما بأن الدفوعات بعنوان الدين الدّاخلي بالعملة الصعبة تقلّصت من 88,999 م.د في سنة 2016 إلى 15,512 م.د سنة 2017.

ومن جهة أخرى، تواصل تراجع نفقات تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة (9,294 م.د)، في سنة 2017 بمبلغ 80,553 م.د ونسبة 89,66 % مقابل 72,920 م.د ونسبة 44,80 % في التصرف السابق. وتعلقت المبالغ المدفوعة أساسا بضمان الدولة لقروض كل من الديوان الوطني للرّيت (7,688 م.د) والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق (0,710 م.د) وصندوق القروض والجماعات المحلية (0,393 م.د).

ويبرز الجدول المولاي خدمة الدين المضمون من طرف الدولة وحصته ضمن الدين العمومي الدّاخلي خلال الفترة

: 2017-2013

م.د

البيانات	2013	2014	2015	2016	2017
خدمة الدين العمومي الدّاخلي	2.223.629	3.060.469	2.790.415	3.066.332	2.427.499
الدين المضمون الذي تم تسديده من طرف الدولة (أصل وفائدة)	192.333,425	196.672,290	176.251,580	94.210,421	11.277,586
حصة الدين المضمون ضمن الدين العمومي الدّاخلي (%)	8,65	6,43	6,45	3,07	0,46

يبين من الجدول السابق أن حصة التّسديدات بعنوان الدين الدّاخلي المضمون من طرف الدولة ضمن الدين العمومي الدّاخلي شهدت تراجعا لتبلغ 0,46 % في سنة 2017 مقابل 3,07 % في التصرف السابق. ويعود ذلك إلى تسديد آخر قسط من القروض المضمونة لفائدة الشركة التونسية لصناعة التكثير في التصرف السابق.

وبحدر الإشارة إلى أن حجم الديون العمومية المضمونة ارتفع في سنة 2017 إلى ما جملته 13.232 م.د⁴⁹ وهو ما يمثل 13,69 % من الناتج المحلي الإجمالي . ويتوزع الدين المضمن بين دين خارجي بقيمة 11.302 م.د ودين داخلي بقيمة 1.950 م.د. وتمثل الديون المبرمة في إطار التعاون الثنائي (4.078 م.د) ما نسبته 36,08 % أما الديون المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف فقد بلغت 7.224 م.د أي ما يمثل 63,92 % من جملة الديون الخارجية المضمنة.

وقد تم الترخيص بمقتضى الفصل 9 من قانون المالية لسنة 2017 في منح ضمان الدولة لإبرام قروض من قبل المنشآت العمومية وذلك في حدود 3.000 م.د.

وأمام الصعوبات التي تواجهها المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة توّكّد الدائرة على ضرورة متابعة هذا الصنف من الالتزامات المحتملة للدولة وتضمين كتاب الدين لمعطيات شاملة حول هذه المنشآت.

وعلى صعيد آخر تواصل نسق نمو الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أصل الدين الخارجي (3.663 م.د) وذلك بما قيمته 2.243 م.د ونسبة 157,96 % مقابل 170 م.د و 13,60 % في التصرف السابق.

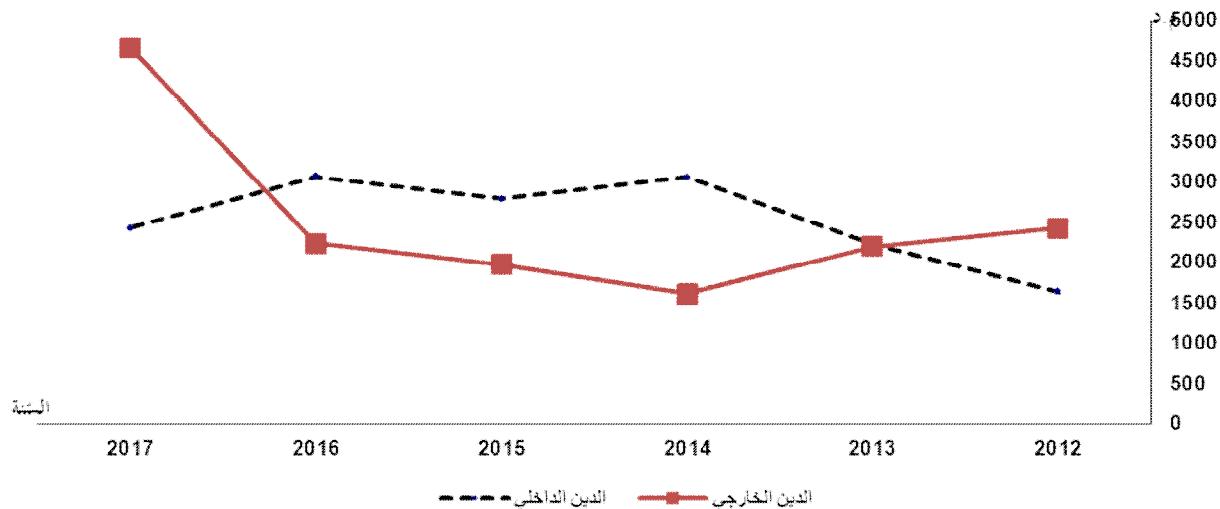
واستناداً إلى كتاب الدين لسنة 2017، ارتفعت التسديدات الفعلية المنجزة بعنوان أصل الدين الخارجي إلى 3.616,545 م.د وشكلت أساساً قروضاً سوق المالية العالمية (1.419,884 م.د) وقروضاً صندوق النقد الدولي (603,976 م.د). أمّا بخصوص تسديد القروض المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف (898,493 م.د) فقد استأثر البنك الإفريقي للتنمية بالجزء الأوفر (396,499 م.د) تليه مجموعة البنك العالمي (152,642 م.د) ثم البنك الأوروبي للاستثمار (140,583 م.د). وفي ما يتعلق بالقروض المبرمة في إطار التعاون الثنائي (682,810 م.د) فقد شملت الدفعات أساساً القروض الفرنسية (295,470 م.د) والقروض اليابانية (136,183 م.د) والقروض التركية (122,092 م.د).

وبحدر الملاحظة أنّ مبلغ نفقات تسديد أصل الدين العمومي المدرج بالحساب العام للسنة المالية لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات سنة 2017 بهذا العنوان، حيث يتضمن حساب أمين المال العام في مواف سنة 2017 في مستوى حسابات الدين العمومي من عمليات الخزينة فائضاً في المصارييف بمبلغ 219,390 م.د. يتعين تسويته على اعتمادات أصل الدين العمومي. ويتوّزع هذا الفائض بين الدين الخارجي (130,981 م.د) والدين الداخلي (88,409 م.د).

أما تكاليف الدين العمومي أصلاً وفائدة، فقد تواصل ارتفاعها في سنة 2017 حيث بلغت 7.086,325 م.د مسجلة تطوراً نسبته 33,60 % مقابل 11,39 % في التصرف السابق. ويعود هذا التطور إلى المفعول المزدوج للزيادة في خدمة الدين الخارجي بما نسبته 108,19 % وتراجع خدمة الدين الداخلي بنسبة 20,83 %.

⁴⁹ حسب المعطيات المستقة لدى الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية

ويبرز الرسم البياني التالي تطور تكاليف الدين الداخلي والدين الخارجي خلال السنوات من 2012 إلى 2017.



يتبيّن من الرسم أَنَّهُ مِنْذَ سَنَةٍ 2013 لَمْ تَحْلُّ حَصْنَةَ الْدِينِ الْخَارِجيِّ حَصْنَةَ الْدِينِ الدَّاخِلِيِّ إِلَّا فِي سَنَةٍ 2017
لَتَبْلُغُ 65,74 % مِنْ جَمْلَةِ تَكَالِيفِ الْدِينِ الْعُمُومِيِّ مُقَابِلًا 42,19 % فِي التَّصْرِيفِ السَّابِقِ.

ويُبَرِّزُ الْجَدْوَلُ التَّالِي أَهْمَّ مُؤَشِّراتِ الْدِينِ الْعُمُومِيِّ فِي سَنَةٍ 2017 مَقَارِنَةً بِالسَّنَةِ السَّابِقَةِ وَذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى
الْمَعْطَياتِ المُضْمَنَةِ بِالحسابِ الْعَامِ لِلسَّنَةِ الْمَالِيَّةِ:

بِالدِّينَارِ

التغييرات 2016/2017		الوضعية إلى 2017-12-31	الوضعية إلى 2016-12-31	البيانات
(%)	القيمة			
21,57	12.062.093.525	67.984.468.990	55.922.375.465	- الدين الباقى للتسديد
8,50	1.658.368.548	21.166.447.968	19.508.079.420	- الدين الداخلي
28,53	10.379.515.090	46.760.928.046	36.381.412.956	- الدين الخارجي
73,62	24.209.887	57.092.976	32.883.089	- قروض المزودين
33,60	1.782.176.762	7.086.324.585	5.304.147.823	- خدمة الدين (1)
20,83-	638.832.640-	2.427.499.222	3.066.331.862	- الدين الداخلي
108,19	2.421.009.402	4.658.825.363	2.237.815.961	- الدين الخارجي (2)

(1) اعتمادًا على الأوامر بالصرف.
(2) باعتبار قروض المزودين.

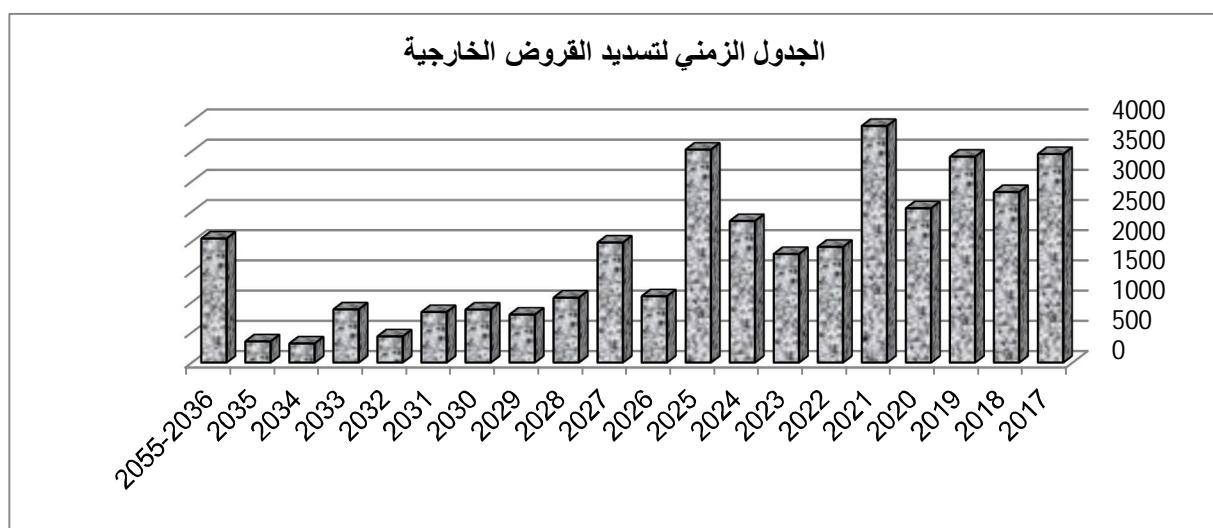
وتجدر الإشارة إلى أن الالتزامات بعنوان الدين الخارجي بلغت في سنة 2017 ما قيمته 86.534,959 م.د مسجلة بذلك غوا بنسبة 33,85 % مقابل 31,51 % في السنة السابقة. كما ارتفعت السحبوبات بهذا العنوان إلى ما جملته 64.812,690 م.د ونسبة 31,56 % مقابل 20,24 % في التصرف السابق. ومثل جموع سحبوبات قروض السوق المالية

العالمية (20.428,346 م.د) وبجمع البنك العالمي (9.645,393 م.د) والبنك الافريقي للتنمية (9.519,334 م.د) ما نسبته 61,09 % من هذه السحوبات.

وفي ما يتعلق بالدين الباقى للتسديد والبالغ 67.984,469 م.د في موفر سنة 2017 فقد تواصل نموه وذلك بنسبة 21,57 % مقابل 18,86 % في التصرف السابق تبعاً لتطور كلّ من الدين الخارجى الباقى للتسديد بنسبة 28,53 % والذين الداخلي الباقى للتسديد بنسبة 8,5 %.

"وتبين من المعطيات المستقة من منظومة سياد أن تسديد القروض المبرمة إلى غاية 31 ديسمبر 2016 سيتواصل إلى سنة 2055. ويبين الرسم الموالي توزيع الالتزامات بعنوان القروض الخارجية إلى موفر 2016 :

م.د



كما أن ميزانية الدولة ستواجه ضغوطات خاصة خلال سنتي 2021 و2025 تمثل في تسديد ما يعادل مليون دولار بعنوان كل سنة. ومن شأن هذا الوضع أن يحدّ من هامش الحرية في اختيار تاريخ الاستحقاق بالنسبة إلى قروض السوق المالية العالمية المزمع إصدارها خاصة في ظل توائر اللجوء للاقتراض منها منذ سنة 2012⁵⁰.

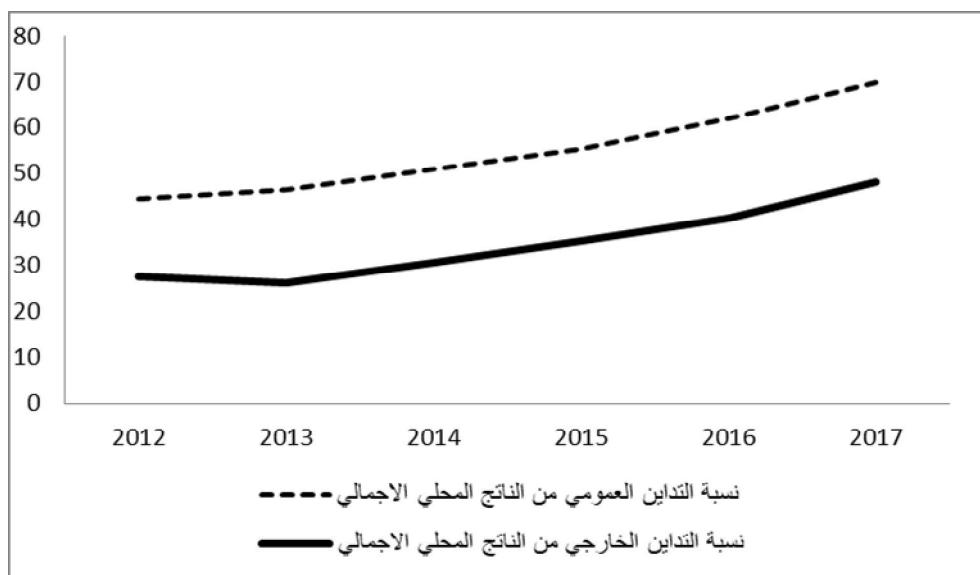
ونتج عن كل هذه التطورات ارتفاع التدابير العمومي إلى 69,9%⁵¹ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 مقابل 61,9% في التصرف السابق و 55,4% في سنة 2015. وقد بلغ الدين الباقى للتسديد حوالي 5.941 دينار للسكن الواحد⁵² مقابل 4.886 دينار في سنة 2016.

50 تقرير مهمّة "الدين العمومي الخارجي" التقرير السنوي الواحد والثلاثون لدائرة المحسّبات

51 تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2017، ص عدد .51

52 بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 20-04-2018 حوالي 11.446,3 ألف ساكن حسب آخر تعداد في جويلية 2018

ويبرز الرسم البياني التالي تطور التدابين العمومي خلال السنوات من 2012 إلى 2017:



وتواصل في سنة 2017 تطور حجم الدين العمومي الخارجي ليبلغ 46.760,928 م.د. ومقارنته بالناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته 48 % مقابل 40,3 % في التصرف السابق. وتواصل ارتفاع حجم الدين العمومي الخارجي الناتج عن تأثير سعر الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية حيث بلغ ما قدره 5.328 م.د⁵³ في سنة 2017 وهو ما يمثل 14,63 % من حجم الدين العمومي الخارجي لسنة 2016 و 5,51 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي 13,01 % و 4,30 % في سنة 2016.

وساهم ذلك في ارتفاع خدمة الدين الوطني الخارجي وخدمة الدين العمومي الخارجي من المقاييس الجارية لتبلغ على التوالي 14,1 % و 9,62 % في سنة 2017 مقابل على التوالي 10,9 % و 5,43 % في التصرف السابق.⁵⁴

III - نفقات صناديق الخزينة

حددت في سنة 2017 التقديرات النهائية لنفقات صناديق الخزينة بمبلغ 858,074 م.د مقابل 711,277 م.د في التصرف السابق. وبلغت النفقات 838,481 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 97,72 %.

⁵³ حسب معطيات الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي لوزارة المالية

⁵⁴ تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2017

وارتفعت هذه النفقات في سنة 2017 بما نسبته 4,61 % مقابل انخفاض بما نسبته 0,43 % في سنة 2016، ونتج هذا الارتفاع عن المفعول المزدوج لتطور نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 46,511 م.د ولتدنيّ نفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 9,591 م.د.

أولاً - الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت تقديرات قانون المالية لسنة 2017 بعنوان نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 888,300 م.د مقابل 792,800 م.د في السنة السابقة. وتمّ بمحبّ قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 778,300 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 149,500 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للتصرف السابق.

وشمل التخفيض خاصة اعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل (-30 م.د) وصندوق تنمية قطاع المواصلات (-20 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (-17 م.د).

وبخصوص الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة في سنة 2017 ما قيمته 792,071 م.د مسجلة زيادة بنسبة 6,24 % عن السنة السابقة.

وشملت هذه الزيادة عدداً من الحسابات يذكر منها خاصّة الصندوق الوطني للتشغيل (69,245 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري (13,894 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (11,180 م.د) وصندوق سلامة البيئة وجمالّيّة المحيط (8,650 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (7,947 م.د). ومن جهة أخرى تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات، ويشار خاصّة إلى صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (-34,993 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (-16,408 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة (-13,733 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (-5,236 م.د).

وخلالاً للفصل 85 من مجلة المحاسبة العمومية لوحظ أنّ 11 حساباً خاصاً في الخزينة أُنجزت نفقات جملية (267,503 م.د) فاقت الاعتمادات النهائية المفتوحة بعنوانها (162,000 م.د) بمبلغ 105,503 م.د وبنسبة 65,12 %، وهو ما يمثل تجاوزاً لتراخيص السنة، علماً وأنّ الحكمة كانت قد أشارت لهذه الوضعية في السنة الفارطة. ويتضمن الجدول التالي قائمة في الحسابات المعنية:

بالدينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية	المبالغ المأمور بصرفها	الفارق
حساب استعمال مصاريف المراقبة و مكافآت الخضور و أقساط الارباح الراجعة للدولة	2.000.000	2.786.093	786.093
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	7.000.000	10.183.889	3.183.889
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	32.000.000	43.234.583	11.234.583
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	7.000.000	8.029.696	1.029.696
الصندوق الوطني لتحسين السكن	5.000.000	17.982.157	12.982.157
صندوق تنمية الطرق السياحية	-	19.363	19.363
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	6.000.000	15.500.000	9.500.000
صندوق مقاومة التلوث	18.000.000	77.612.000	59.612.000
صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة	8.000.000	13.346.975	5.346.975
صندوق تنمية قطاع المواصلات	70.000.000	70.209.289	209.289
الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي	7.000.000	8.599.054	1.599.054
الجملة	162.000.000	267.503.099	105.503.099

وتدعو المحكمة مصالح وزارة المالية إلى احترام مقتضيات مجلة المحاسبة العمومية والقانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 21 (جديد) وذلك بملاءمة نفقات هذه الحسابات للاعتمادات المفتوحة بعنوانها.

وإجمالاً أفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2017 فائضاً جملياً لمقابضها مقارنة بنفقاتها بقيمة 1.780,234 م.د مقابل 1.812,353 م.د في التصرف السابق.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 14 نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة وتطورها في سنة 2017 مقارنة بإنجازات سنة 2016.

ثانياً - حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2017 الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق) إلى ما قيمته 381,086 م.د مسجلة بذلك نمواً بنسبة 6,65 % مقابل نسبة 5,09 % في التصرف السابق. وبلغت النفقات بعنوان هذه الحسابات 46,410 م.د أي بنسبة استهلاك قاربت 12,18 % مقابل 15,67 % في سنة 2016.

ومقارنة بالتصرف السابق، تواصل في سنة 2017 تراجع نفقات حسابات أموال المشاركة حيث تقلصت بمبلغ 9,591 م.د وبنسبة 17,13 %. ويفسّر هذا التقلص بالانخفاض نفقات بعض الحسابات خاصة منها حساب تصفيية متخلّدات المؤسسات الصحية العمومية (- 13,321 م.د) وحساب المصارييف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (- 1,888 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (- 1,294 م.د) وحساب التصرف وصيانة السيارات الخاصة بالتشريفات (- 1,093 م.د) من جهة، ونمو نفقات حسابات أخرى أهمّها حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (3,580 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفيية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (2,653 م.د) وحساب إنجاز منشآت مائية مختلفة (2,493 م.د) من جهة أخرى.

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 15 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطورها خلال سنتي 2016 و 2017.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة

بلغت في سنة 2017 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة ما قيمته 1.567,504 م.د مقابل 1.632,018 م.د في سنة 2016 مسجلة تراجعاً بمبلغ 64,514 م.د وبنسبة 3,95 % مقابل 18,287 م.د و 1,11 % في السنة السابقة. وينقسم التطور بين العنوان الأول (- 68,059 م.د) والعنوان الثاني (+ 3,545 م.د).

١ - نفقات العنوان الأول

ضبط قانون المالية لسنة 2017 نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة بما قدره 999,306 م.د. وباعتبار التقييمات المدخلة عليها خلال السنة (435,113 م.د)، بلغت التقديرات النهائية 1.434,419 م.د مقابل 1.375,581 م.د في سنة 2016، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة (4,28 %) فاقت النسبة المسجلة في التصرف السابق (1,07 %).

وشمل التفريع في التقديرات أساساً المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (173,424 م.د) ووزارة الصحة (116,505 م.د) ووزارة التربية (65,834 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (22,560 م.د).

وعلى مستوى الإنفاق بلغت النفقات في سنة 2017 ما قيمته 981,340 م.د وهو ما يمثل استهلاكاً لاعتمادات بنسبة 68,41 %.

وتراجعت نسبة تغطية الموارد الذاتية (569,559 م.د) لهذه المؤسسات لنفقاتها إلى 58,03 % مقابل 59,84 % في سنة 2016.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2017 تقلصاً بنسبة 6,49 % مقابل نسبة 1,69 % في سنة 2016. ويعود هذا التراجع أساساً إلى تدبيّن نفقات المؤسسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة الدفاع الوطني (- 33,621 م.د) ووزارة التربية (- 14,553 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 10,955 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 6,728 م.د).

ومن جهة أخرى أُسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية في موّقى سنة 2017 في مستوى العنوان الأول عن تسجيل فوائض للمقاييس على المصروفات قدرها 204,542 م.د مقابل 211,753 م.د في سنة 2016. وشملت هذه الفوائض أساساً المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (56,495 م.د) ووزارة الصحة (50,704 م.د) ووزارة التربية (23,738 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (15,666 م.د).

ويبيّن الجدول الوارد بالملحق عدد 16 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة وتتطورها خلال سنتي 2016 و2017.

II- نفقات العنوان الثاني

سجلت نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة نمواً في سنة 2017 بمبلغ 3,546 م.د وبنسبة 0,61 % مقابل تراجع في السنة السابقة قيمته 0,242 م.د ونسبة 0,04 %. ويعود هذا النمو أساساً إلى المفعول المزدوج للزيادة المسجّلة بنفقات بعض المؤسسات الملحوقة بوزارة العدل (- 34,480 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 22,404 م.د) ولتقليص نفقات بعض المؤسسات خاصة منها الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (- 36,709 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 8,222 م.د) ووزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي (- 7,384 م.د).

أمّا في ما يخص توزيع نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحوقة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة من حيث الأبواب، فقد عرفت سنة 2017 تراجع حصة المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية لتبلغ 25,53 % مقابل 31,98 % في سنة 2016 والمؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من 9,57 % إلى 8,10 % في سنة 2017. وفي المقابل تطورت حصة المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من 49,66 % إلى 53,18 % في سنة 2017.

وبلغت في موّقى السنة، فوائض مقاييس العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة على مصاريفها ما جملته 234,002 م.د مقابل 240,883 م.د في سنة 2016. وتعلّقت هذه الفوائض خاصة

بالمؤسسات الراحعة بالنظر إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (102,560 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (62,175 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 17 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنين 2016 و2017.

القسم الثالث - مصاريف العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

ضبطة في سنة 2017 الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والبالغ عددها 88 مركزا، بما قيمته 148,974 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة، تم الترفع في هذه الاعتمادات لتبلغ 151,868 م.د في سنة 2017 مقابل 152,050 م.د في السنة السابقة أي باختلاف قدره 0,182 م.د وبنسبة % 0,12.

وانخفاض في سنة 2017، حجم الاعتمادات المأمور بصرفها إلى 147,929 م.د مقابل 148,025 م.د في سنة 2016 مسجلا استهلاكا بنسبة 97,40 % مقابل ما نسبته 97,35 % خلال السنة السابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موقى السنة بلغت 3,940 م.د مقابل 4,025 م.د في التصرف السابق.

القسم الرابع - نفقات الصناديق الخاصة

تراجع نفقات الصناديق الخاصة المدرجة بالحساب العام (183,589 م.د) في سنة 2017 بمبلغ 49,249 م.د وبنسبة 21,15 % علما بأئمها تراجعت بمبلغ 1,221 م.د وبنسبة 0,52 % في السنة السابقة. ويتبين من خلال الجدول التالي تطور هذه النفقات في سنين 2016 و2017 حسب ما يبرره الحساب العام للسنة المالية:

بالذيل

التغيرات 2016/2017		النفقات		البيانات
% النسبة	القيمة	2017	2016	
26.47-	13.917.794 -	38.663.506	52.581.300	- صندوق التطوير والامركزية الصناعية
13.30-	3.013.000 -	19.638.000	22.651.000	- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى
23.51-	15.600.786 -	50.753.702	66.354.488	- صندوق تغطية مخاطر الصرف
223.47	2.912.506	4.215.833	1.303.327	- الصندوق الوطني للضمان
66.34-	11.285.271 -	5.726.805	17.012.076	- صندوق ضمان المؤمن لهم
2.53-	460.395 -	17.714.935	18.175.330	- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري
9.63	55.498	631.830	576.332	- صندوق التهوض بقطاع الزبيون
14.65-	7.939.371 -	46.243.889	54.183.260	- الحساب المركزي
21.15-	49.248.613 -	183.588.500	232.837.113	الجملة

يبرز من الجدول أنّ تراجع نفقات الصناديق الخاصة في سنة 2017 شمل عدة حسابات خاصة منها صندوق تغطية مخاطر الصرف (- 15,601 م.د) وصندوق التطوير والامركزية الصناعية (- 13,918 م.د) وصندوق ضمان المؤمن لهم (- 11,285 م.د) والحساب المركزي (- 7,939 م.د). وفي مقابل ذلك شهدت سنة 2017 ارتفاع نفقات الصندوق الوطني للضمان (2,912+ م.د).

وأفرز تصرف 2017 أرصدة متوفّرة في موّقِيّ السنة بقيمة 547,074 م.د مقابل 465,343 م.د في السنة السابقة. ويفسّر ارتفاع هذه الأرصدة بتحصيل الصناديق لموارد خلال السنة (730,662 م.د) فاقت حجم تدخلاتها (183,589 م.د). وتعلّقت أهمّ هذه الأرصدة بالصندوق الوطني للضمان (453,326 م.د) حيث بلغت حصّته 82,86 % في سنة 2017 مقابل 88,92 % في سنة 2016.

ولوحظ وفقاً لما ورد بالحساب العام للمالية لسنة 2017 أن صندوق تغطية مخاطر الصرف لم يقم بتعويض خسائر مبلغ 197,996 م.د نظراً إلى عدم توفر السيولة علماً وأنّ هذا المبلغ كان في حدود 58,354 م.د في السنة السابقة.

الملاحق

ملحق عدد 1 : جدول موارد الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2017

بالدينار

النسبة %		القيمة	الإنجازات		الاعتمادات النهائية 2017	البيانات
2016/2017 التغيرات			2017	2016		
59,67	5.592.175	14.964.329	9.372.154	.2000.000		رئاسة الحكومة
59,67	5.592.175	14.964.329	9.372.154	.2000.000	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الزائعة للملوأة	
10,82	1.531.281	15.685.669	14.154.388	.10200.000		وزارة الداخلية
10,08	937.938	10.245.073	9.307.135	.7700.000	صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	
12,24	593.343	5.440.596	4.847.253	2.500.000	صندوق الوقاية من حوادث المرور	
0,65 -	1.485.384 -	225.344.418	226.829.802	.124000.000	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	
50,61 -	38.817.706 -	37.878.691	76.696.397	100.000.000	صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	
-	52.534.567	54.294.071	1.759.504	.6000.000	صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	
10,25 -	15.202.245 -	133.171.656	148.373.901	18.000.000	صندوق مقاومة التلوث	
67,59 -	3.446.803 -	1.653.025	5.099.827	10.000.000	وزارة الدفاع الوطني	
67,59 -	3.446.802	1.653.025	5.099.827	10.000.000	صندوق الخدمة الوطنية	
28,33 -	103.150 -	261.011	364.161	100.000	وزارة المالية : المالية	
28,33 -	103.150 -	261.011	364.161	100.000	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	
8,48	3.300.567	42.245.182	38.944.615	1.3000.000	وزارة المالية : الشؤون العقارية	
18,48	1.172.066	7.513.230	6.341.164	6.000.000	صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	
6,53	2.128.501	34.731.952	32.603.451	.7000.000	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	
11,68	5.978.373	57.167.026	51.188.653	42.500.000	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	
7,7	2.985.429	41.744.072	38.758.643	32.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	
19,61	951.483	5.803.335	4.851.852	3.500.000	صندوق النهوض بجودة التمور	
26,94	2.041.461	9.619.619	7.578.158	7.000.000	صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	
3,24	1. 350 .358	43.071.702	41.721.344	.27000.000	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	
3,24	1 .350 .358	43.071.702	41.721.344	.27000.000	صندوق الانتقال الطاقي	
0,04	9.674.652	243.472.208	233.797.556	71.500.000	وزارة الصناعة والتجارة	
13,85	20.002.961	164.472.394	144.469.433	.68000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	
17,23 -	826.751 -	3.972.936	4.799.687	.3000.000	صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلى	
11,34 -	9.517 024 -	74.427 502	83.944.526	-	الصندوق العام للتعويض	
2,65	15.466	599.376	583.910	500.000	صندوق النهوض بال الصادرات	

6,10	5.748.200	273.812.523	258.064.323	.46000.000	وزارة التجهيز والإسكان والهيئة المراجة
6,51	731.148	11.962.971	11.231.823	.5000.000	الصندوق الوطني لتحسين السكن
6,08	15.017.052	261.849.552	246.832.500	.41000.000	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
53,04	13.453.720	38.817.308	25.363.588	.13000.000	وزارة السياحة والصناعات التقليدية
29,62	2.779.846	12.166.159	9.386.313	5.000.000	صندوق حماية المناطق السياحية
66,81	10.673.874	26.651.149	15.977.275	.8000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة
1,46 -	2.883.701 -	194.675.189	197.558.890	70.000.000	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي
1,46 -	2.883.701 -	194.675.189	197.558.890	70.000.000	صندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
19,70	2.337.425	14.204.363	11.866.938	4.000.000	وزارة الشؤون الثقافية
19,70	2.337.425	14.204.363	11.866.938	4.000.000	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفنى
24,86 -	3.538.060 -	10.691.045	14.229.105	20.000.000	وزارة شؤون الشباب والرياضة
24,86 -	3.538.060 -	10.691.045	14.229.105	20.000.000	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب
24,55 -	3.126.756 -	9.611.342	12.738.098	7.000.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
34,40 -	2.776.393 -	5.295.367	8.071.760	7.000.000	الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي
7,51 -	350.362 -	4.315.975	4.666.337	-	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالات على التقاعد
3,59	24.558.301	709.523.991	684.965.690	317.000.000	وزارة التكوين المهني والتشغيل
2,09	11.571.248	566.423.327	554.852.079	300.000.000	الصندوق الوطني للتشغيل
9,98	12.987.053	143.100.664	130.113.611	17.000.000	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني
-	-	-	-	.1000.000	وزارة الصحة
-	-	-	-	.1000.000	صندوق دعم الصحة العمومية
3,77	68.941.200	1.895.200.331	1.826.259.131	778.300.000	الجملة

ملحق عدد 2 : قائمة الحسابات الخاصة بالخزينة التي تم خصم فواضل منها

مبلغ الخصم بالدينار	اسم الحساب	ع/ر
12.178.236	- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الزاجعة	1
38.794.071	- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	2
4.692.993	- صندوق الوقاية من حوادث المرور	3
257.128	- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	4
5.318.063	- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	5
24.548.063	- صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	6
2.674.435	- صندوق النهوض بجودة التمور	7
1.589.923	- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	8
98.610.592	- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	9
22.569.702	- صندوق الانتقال الطاقي	10
2.487.270	- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	11
74.427.502	- الصندوق العام للتعويض	12
599.376	- صندوق النهوض بال الصادرات	13
8.092.896	- صندوق حماية المناطق السياحية	14
236.884.868	- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	15
55.559.656	- صندوق مقاومة التلوث	16
11.276.663	- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفنى	17
4.315.975	- حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	18
266.423.327	- الصندوق الوطني للتشغيل	19
126.177.068	- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	20
124.465.900	- صندوق تنمية قطاع المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال	21
13.304.173	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	22
1.135.247.880	الجملة	

ملحق عدد 3 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2017

بالدينار

التغيرات 2016/2017		المقاييس		بيان الحسابات
% النسبة	القيمة	2017	2016	
95.34 -	6.477.296 -	316.605	6.793.901	رئاسة الحكومة
95.34 -	6.477.296 -	316.605	6.793.901	- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء
6.66	1.429.987	22.913.654	21.483.667	وزارة الداخلية
3.76 -	19.362 -	496.201	515.563	- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة
6.91	1.449.349	22.417.453	20.968.104	حساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي
68.69 -	22.997.582 -	10.481.252	33.478.834	وزارة الدفاع الوطني
71.90 -	22.120.915 -	8.644.084	30.764.999	- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش
64.38	461.934	1.179.413	717.479	- حساب معدات الإرشادات البحرية والتجهيز
19.44	107.054	657.755	550.701	- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصة بالتشريفات
100 -	1.445.655 -	-	1.445.655	- حساب دعم القوات المسلحة
1.46	87.998	6.124.880	6.036.882	وزارة المالية : المالية
10.79 -	462.420 -	3.824.956	4.287.376	- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة
29.33	513.111	2.262.617	1.749.506	- حساب القروض المرتبطة برهن
-	37.307	37.307	-	- حساب حراسة وصيانة بعض مباني الراجعة للدولة
100 -	23.282 -	-	23.282	وزارة المالية : الشؤون العقارية
100 -	23.282 -	-	23.282	- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة
-	78.720	78.720	-	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
-	78.720	78.720	-	- الحساب "طفولي"
39.42	1.192.024	4.216.264	3.024.240	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
2.55	44.501	1.699.784	1.744.285	- حساب حماية النباتات
96.61	1.236.525	2.516.480	1.279.955	- حساب المراقبة الصحية البيطرية الميدودية
1266.54	26.425.045	28.511.443	2.086.398	وزارة التجهيز والإسكان والهيئة الترابية
41.80 -	326.070 -	453.960	780.030	- حساب بناء الجسور والطرق
591.10	4.048.424	4.733.324	684.900	حساب انجاز منشآت مائية مختلفة
2.19	13.628	621.468	621.468	- حساب بطاح جربة
100	22.689.063	22.689.063	-	- حساب انجاز الجسور والطرق و المسالك
79.07 -	3.192.020 -	845.000	4.037.020	وزارة الصحة
75.00 -	300.000 -	100.000	400.000	- حساب تصفية متطلبات المؤسسات الصحية العمومية
100 -	1.912.474 -	-	1.912.474	- حساب دعم مراقبة تصفية الدم الوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء
84.52 -	1.146.490 -	210.000	1.356.490	- حساب الإعانة الإيطالية المتأنية من التخفيف في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية

45.36	166.944	535.000	368.056	- حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات
50.00 -	500 -	500	1.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
50.00 -	500 -	500	1.000	- حساب التصرف في مبني بورصة الشغل
15.62	820.018	6.069.645	5.249.627	وزارة التربية
15.62	820.018	6.069.645	5.249.627	- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات
17.63 -	46.181 -	215.742	261.923	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
17.63 -	46.181 -	215.742	261.923	- حساب القروض الجامعية
3.28 -	2.703.070 -	79.773.704	82.476.774	المجموع العام

ملحق عدد 4 : حسابات أموال المشاركة التي لم تسجل أي عملية مقاييس أو دفوعات طيلة السنوات 2013-2017

بالدينار

الحساب	ع/ر	الفواضل في موفي 2017
- حساب مطاعم أعونان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	1	59.857,403
- حساب إعداد وتنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس 2001	2	280.241,036
- حساب نشر وتوزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	3	306,000
- حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	4	10.561,050
- حساب التدخلات المختلفة	5	1.803.150,274
- حساب ممارسة حق الأولوية	6	18.800,000
- حساب تحجيم الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود	7	181.265,260
- حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحشة جبيانة والعammera من ولاية صفاقس	8	0,480
- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	9	0,500
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيف في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	10	5,000
- حساب تهيئة وإنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	11	186.474,562
- حساب دار الصنافي	12	78.016,184
- حساب جير أضرار الفيصلات "البيئة الأساسية"	13	288.447,049
- حساب رسلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	14	1.868.173,487
- حساب حماية البيئة	15	175.023,570
- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	16	1.360.288,750
- حساب تهيئة متحف باردو	17	1.150.000,000
- حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	18	43,700
- حساب تصفية متطلبات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	19	68.000,000
- حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للكتاب	20	45.610,609
- حساب رسلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	21	980.255,669
- حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	22	0,837
المجموع		8.554.521,420

ملحق عدد 5: جدول موارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحوظة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

النسبة %		الإيجازات		التقديرات النهائية	عدد المؤسسات في سنة 2017	الأبواب
النوعية	القيمة	2017	2016			
4,99	28.966	609.207	580.241	623.807	2	رئاسة الجمهورية
28,96	1.264.092	5.628.628	4.364.536	5.596.686	6	رئاسة الحكومة
17,13	648.320	4.433.473	3.785.153	4.609.318	1	وزارة الوظيفة العمومية والحركة
100,00	590.303	590.303	-	636.703	1	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الإنسان
1,76	- 355.188	- 19.793.253	20.148.441	22.522.662	15	وزارة الداخلية
7,92	- 4.590.509	- 53.400.588	57.991.097	56.717.811	40	وزارة العدل
56,64	- 178.451	- 136.591	315.042	136.591	1	وزارة الشؤون الخارجية
80,19	- 58.367.132	- 14.423.205	72.790.337	45.156.699	45	وزارة الدفاع الوطني
22,93	54.895	294.310	239.415	320.110	2	وزارة الشؤون الدينية
13,34	- 416.016	- 2.701.736	3.117.752	2.563.617	2	وزارة المالية : المالية
23,62	12.544.104	65.649.545	53.105.441	54.746.366	1	وزارة المالية : الشؤون العقارية
16,75	- 14.403.789	- 71.610.117	86.013.906	98.980.829	94	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
3,31	66.064	2.059.396	1.993.332	2.059.396	2	وزارة الصناعة والتجارة
9,00	- 356.958	- 3.608.766	3.965.724	4.306.670	3	وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
6,22	- 270.694	- 4.080.309	4.351.003	4.189.515	1	وزارة السياحة والصناعات التقليدية
7,85	401.900	5.520.752	5.118.852	7.571.810	2	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
11,25	572.003	5.657.682	5.085.679	5.382.664	2	وزارة الشؤون المحلية والبيئة
6,02	1.441.315	25.369.106	23.927.791	25.604.013	29	وزارة الشؤون الثقافية
7,05	- 1.936.631	- 25.517.463	27.454.094	28.826.911	49	وزارة شؤون الشباب والرياضة
0,68	82.045	12.189.434	12.107.389	12.988.150	50	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
2,42	9.384.422	397.432.715	388.048.293	514.285.360	211	وزارة الصحة
4,26	- 499.835	- 11.238.683	11.738.518	11.824.705	41	وزارة الشؤون الاجتماعية
8,40	- 13 456 308	- 146 691 662	160.147.970	193.543.055	1570	وزارة التربية
2,39	- 7.516.082	- 307.245.144	314.761.226	331.225.433	353	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
5,97	- 75.269.162	- 1.185.882.068	1.261.151.230	1.434.418.881	2 523	المجموع

ملحق عدد 6 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحةقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

الغيرات 2016/ 2017		الإيجازات		عدد المؤسسات في سنة 2017	الأبواب
% النسبة	القيمة	2017	2016		
-	-	-	-	2	رئاسة الجمهورية
-	-	-	-	6	رئاسة الحكومة
-	-	-	-	1	وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
					وزارة العلاقة مع الميّارات الدستورية والمجتمع المدني
-	-	-	-	1	حقوق الإنسان
100	60.000	60.000	-	15	وزارة الداخلية
208.81	50.132.109	74.140.389	24.008.280	40	وزارة العدل
-	-	-	-	1	وزارة الشؤون الخارجية
100	126.000	126.000	-	45	وزارة الدفاع الوطني
-	-	-	-	2	وزارة الشؤون الدينية
116.07	208.807	388.704	179.897	2	وزارة المالية: المالية
100	595.000	-	595.000	1	وزارة المالية: الشؤون العقارية
10.61	29.682.208	309.410.677	279.728.470	94	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
-	-	-	-	2	وزارة الصناعة والتجارة
32.69 -	4.716.361 -	9.712.654	14.429.015	3	وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
-	-	-	-	1	وزارة السياحة والصناعات التقليدية
96.66 -	5.318.000 -	184.000	5.502.000	2	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
-	-	-	-	2	وزارة الشؤون الأخلاقية والبيئة
48.56 -	2.870.000 -	3.040.000	5.910.000	29	وزارة الشؤون الثقافية
36.67 -	11.000 -	19.000	30.000	49	وزارة شؤون الشباب والرياضة
47.83 -	11.000 -	12.000	23.000	50	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
10.22 -	625.587 -	5.497.449	6.123.036	211	وزارة الصحة
91.87 -	146.961 -	13.000	159.961	41	وزارة الشؤون الاجتماعية
1.75	2.565.808	149.258.915	146.693.107	1570	وزارة التربية
30.51 -	14.691.836 -	33.365.006	48.156.842	353	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
10.12	53.798.187	585.327.795	531.538.608	2523	المجموع

ملحق عدد 7: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2017 (العنوان الأول)

بالمليارات

المجموع	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	الأقسام	الأبواب
1 591 000	20 000	120 000	1 451 000		1- مجلس نواب الشعب
1 000 000	170 000	-	830 000		2- رئاسة الجمهورية
27 613 667	7 105 000	4 111 667	16 397 000		3- رئاسة الحكومة
115 748	-	115 748	-		4- وزارة الوظيفة العمومية والحكمة
562 000	-	-	562 000		5- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
8 486 500	-	8 486 500	-		6- وزارة الداخلية
11 635 000	11 635 000				7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
1 300 000	1 220 000	80 000	-		8- وزارة العدل
18 723 000	-	1 719 000	17 004 000		9- وزارة الشؤون الخارجية
9 000 000	-	9 000 000	-		10- وزارة الدفاع الوطني
8 600 000	-	-	8 600 000		11- وزارة الشؤون الدينية
18 363 874	85 034	6 401 840	11 877 000		12- وزارة المالية
15 053 840	-	5 601 840	9 452 000		الجزء 1 - المالية
3 310 034	85 034	800 000	2 425 000		الجزء 2 - املاك الدولة
1 243 500	-	442 500	801 000		13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
16 839 400	-	14 959 400	1 880 000		14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
4 787 081	238 644	1 537 937	3 010 500		15- وزارة الصناعة والتجارة
137 500	-	122 500	15 000		الجزء 1 - الصناعة
4 649 581	238 644	1 415 437	2 995 500		الجزء 2 - التجارة
235 000	-	-	235 000		16- وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة
49 956	7 956	-	42 000		18- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
1 579 000	-	1 579 000	-		19- وزارة التجهيز والإسكان والهيئة الترابية
185 000	-	50 000	135 000		20- وزارة النقل
4 130 827	4 000 000	130 827	-		21- وزارة الشؤون الثقافية
80 000	-	80 000	-		22- وزارة شؤون الشباب والرياضة
2 058 466		15 466	2 043 000		23- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
2 058 466	-	15 466	2 043 000		الجزء 2 - الطفولة
13 000 000	-	13 000 000	-		24- وزارة الصحة
57 000 000	50 000 000	-	7 000 000		25- وزارة الشؤون الاجتماعية
16 997 000			16 997 000		27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
14 710 000	-	-	14 710 000		الجزء 1 - التعليم العالي

2 287 000	-	-	2 287 000	الجزء 2- البحث العلمي
5 000 000	-	-	5 000 000	28- وزارة التكوين المهني والتشغيل
1 447 000	-	200 000	1 247 000	29- المجلس الأعلى للقضاء
9 100 000	9 100 000	-	-	32- هيئة الحقيقة والكرامة
240 723 019	83 581 634	62 029 885	95 111 500	المجموع

ملحق عدد 8: جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2017

بالدينار

المجموع	الزيادات				التخفيضات				الأقسام
	فوائد الدين العمومي	الدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	فوائد الدين العمومي	الدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	
205 800	-	98 000	21 000	86 800	-	119 000	-	86 800	1- مجلس نواب الشعب
1 508 700	-	-	1 308 700	200 000	-	9 000	1 299 700	200 000	2- رئاسة الجمهورية
25 500	-	630 520	2 574 183	17 225 898	-	25 500	-	-	3- رئاسة الحكومة
20 405 101	-	-	-	-	-	605 020	2 574 183	17 225 898	4- وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
36 200	-	-	-	36 200	-	-	-	36 200	5- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
238 333	-	-	238 333	-	-	126 000	112 333	-	6- وزارة الداخلية
891 760	-	765 000	126 760	-	-	-	-	891 760	7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
887 500	-	72 000	450 000	365 500	-	472 000	50 000	365 500	9- وزارة الشؤون الخارجية
15 730 537	-	108 637	15 181 300	440 600	-	108 637	15 181 300	440 600	10- وزارة الدفاع الوطني
188 600	-	188 600	-	-	-	-	188 600	-	11- وزارة الشؤون الدينية
2 725 800	-	36 800	324 000	2 365 000	-	360 800	-	2 365 000	14- وزارة الفلاحة والموارد المالية والصيد البحري
14 000	-	-	14 000	-	-	14 000	-	-	15- وزارة الصناعة والتجارة
14 000	-	-	14 000	-	-	14 000	-	-	الجزء 1- الصناعة
61 650	-	-	61 650	-	-	61 650	-	-	16- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة
54 000	-	31 900	22 100	-	-	-	24 000	30 000	19- وزارة التجهيز والاسكان والهيئة الترابية
561 117	-	190 000	210 400	160 717	-	400 400	-	160 717	21- وزارة الشفرون الثقافية
1 290 000	-	26 000	304 000	960 000	-	26 000	-	1 264 000	22- وزارة شؤون الشباب والرياضة
728 340	-	480 000	248 340	-	-	485 540	242 800	-	23- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
5 540	-	-	5 540	-	-	5 540	-	-	الجزء 1- المرأة
722 800	-	480 000	242 800	-	-	480 000	242 800	-	الجزء 2- الطفولة
10 268 282	-	-	9 732 282	536 000	-	-	9 732 282	536 000	24- وزارة الصحة
937 000	-	320 000	50 000	567 000	-	370 000	-	567 000	26- وزارة التربية
1 537 795	-	251 939	197 856	1 088 000	-	251 939	197 856	1 088 000	27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
1 423 195	-	151 739	183 456	1 088 000	-	151 739	183 456	1 088 000	الجزء 1- التعليم العالي
114 600	-	100 200	14 400	-	-	100 200	14 400	-	الجزء 2- البحث العلمي
201 000	-	-	-	201 000	-	-	-	201 000	28- وزارة التكوين المهني والتشغيل
1 000 000	1 000 000	-	-	-	1 000 000	-	-	-	34- الدين العمومي
59 497 015	1 000 000	3 199 396	31 064 904	24 232 715	1 000 000	3 435 486	29 603 054	25 458 475	الجملة

ملحق عدد 9: جدول تطوير اعتمادات العنوان الأول لسنة 2017 حسب أبواب الميزانية

بالدينار

الغيرات 2016/2017		الاعتمادات النهائية		التحويلات		الإعتمادات التكميلية	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الأبواب
النسبة (%)	القيمة	2017	2016	-	+				
7,50-	-2 407 000	29 672 000	32 079 000	205 800	205 800	1 591 000	28 081 000	28 081 000	1- مجلس نواب الشعب
8,02	7 709 000	103 848 000	96 139 000	1 508 700	1 508 700	1 000 000	102 848 000	102 848 000	2- رئاسة الجمهورية
20,60	28 060 418	164 307 768	136 247 350	25 500	20 430 601	27 613 667	116 289 000	116 289 000	3- رئاسة الحكومة
-	4 421 647	4 421 647	-	20 405 101	-	115 748	24 711 000	24 711 000	4- وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
-	3 866 000	3 866 000	-	36 200	36 200	562 000	3 304 000	3 304 000	5- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
1,57	36 914 000	2 386 637 500	2 349 723 500	238 333	238 333	8 486 500	2 378 151 000	2 298 151 000	6- وزارة الداخلية
123,53	269 926 000	488 429 000	218 503 000	891 760	891 760	11 635 000	476 794 000	476 794 000	7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
13,24	55 542 000	475 105 000	419 563 000	-	-	1 300 000	473 805 000	473 805 000	8- وزارة العدل
3,89	7 833 000	209 062 000	201 229 000	887 500	887 500	18 723 000	190 339 000	190 339 000	9- وزارة الشؤون الخارجية
9,71	146 111 000	1 651 152 000	1 505 041 000	15 730 537	15 730 537	9 000 000	1 642 152 000	1 642 152 000	10- وزارة الدفاع الوطني
28,87	23 878 110	106 582 000	82 703 890	188 600	188 600	8 600 000	97 982 000	97 982 000	11- وزارة الشؤون الدينية
5,54	34 711 084	661 549 874	626 838 790	-	-	18 363 874	643 186 000	643 186 000	12- وزارة المالية
4,30	25 235 050	612 704 840	587 469 790	-	-	15 053 840	597 651 000	597 651 000	الجزء 1 - المالية
24,07	9 476 034	48 845 034	39 369 000	-	-	3 310 034	45 535 000	45 535 000	الجزء 2 - املاك الدولة
0,56	356 500	63 596 500	63 240 000	-	-	1 243 500	62 353 000	62 353 000	13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
9,85	53 191 400	593 468 400	540 277 000	2 725 800	2 725 800	16 839 400	576 629 000	541 629 000	14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
16,41-	-310 593 130	1 581 547 081	1 892 140 211	14 000	14 000	4 787 081	1 576 760 000	1 676 760 000	15- وزارة الصناعة والتجارة
92,38-	-214 510 500	17 686 500	232 197 000	14 000	14 000	137 500	17 549 000	17 549 000	الجزء 1 - الصناعة
5,79-	-96 082 630	1 563 860 581	1 659 943 211	-	-	4 649 581	1 559 211 000	1 659 211 000	الجزء 2 - التجارة
	1 567 088 000	1 567 088 000		61 650	61 650	235 000	1 566 853 000	666 853 000	16- وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة

3,39-	-696 000	19 817 000	20 513 000	-	-	-	19 817 000	19 817 000	17 - وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
10,21-	-6 684 771	58 776 956	65 461 727	-	-	49 956	58 727 000	58 727 000	18 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية
5,26	7 719 000	154 344 000	146 625 000	54 000	54 000	1 579 000	152 765 000	152 765 000	19 - وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية
3,98	17 959 000	469 638 000	451 679 000	-	-	185 000	469 453 000	469 453 000	20 - وزارة النقل
7,99	13 686 627	184 980 827	171 294 200	561 117	561 117	4 130 827	180 850 000	180 850 000	21 - وزارة الشؤون الثقافية
5,44	25 495 000	493 775 000	468 280 000	1 290 000	1 290 000	80 000	493 695 000	453 695 000	22 - وزارة شؤون الشباب والرياضة
15,18	15 572 466	118 133 466	102 561 000	728 340	728 340	2 058 466	116 075 000	116 075 000	23 - وزارة المرأة والأسرة والطفولة
8,82	1 320 000	16 284 000	14 964 000	5 540	5 540		16 284 000	16 284 000	المرأة - الجزء 1
16,27	14 252 466	101 849 466	87 597 000	722 800	722 800	2 058 466	99 791 000	99 791 000	الطفولة - الجزء 2
2,88	46 600 000	1 666 194 000	1 619 594 000	10 268 282	10 268 282	13 000 000	1 653 194 000	1 568 194 000	24 - وزارة الصحة
35,62	374 563 000	1 426 235 000	1 051 672 000	-	-	57 000 000	1 369 235 000	1 369 235 000	25 - وزارة الشؤون الاجتماعية
10,52	472 256 000	4 959 762 000	4 487 506 000	937 000	937 000	-	4 959 762 000	4 659 762 000	26 - وزارة التربية
2,16	27 662 000	1 307 800 000	1 280 138 000	1 537 795	1 537 795	16 997 000	1 290 803 000	1 230 803 000	27 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2,65	32 707 000	1 265 268 000	1 232 561 000	1 423 195	1 423 195	14 710 000	1 250 558 000	1 190 558 000	الجزء 1 - التعليم العالي
10,60-	-5 045 000	42 532 000	47 577 000	114 600	114 600	2 287 000	40 245 000	40 245 000	الجزء 2 - البحث العلمي
9,26	25 884 000	305 533 000	279 649 000	201 000	201 000	5 000 000	300 533 000	300 533 000	28 - وزارة التكوين المهني والتشغيل
189,40	1 894 000	2 894 000	1 000 000	-	-	1 447 000	1 447 000	1 447 000	29 - المجلس الأعلى للقضاء
-	2 400 000	2 400 000					2 400 000	2 400 000	30 - المحكمة الدستورية
300,00	45 000 000	60 000 000	15 000 000	-	-		60 000 000	60 000 000	31 - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
91,00	9 100 000	19 100 000	10 000 000	-	-	9 100 000	10 000 000	10 000 000	32 - هيئة الحقيقة والكرامة
3,65-	-18 351	483 981	502 332	-	-	-240 723 019	241 207 000	366 207 000	33 - النفقات الطارئة وغير الموزعة
11,97	241 000 000	2 255 000 000	2 014 000 000	1 000 000	1 000 000	-	2 255 000 000	2 215 000 000	34 - الدين العمومي
15,95	3 246 000 000	23 595 200 000	20 349 200 000	59 497 015	59 497 015	-	23 595 200 000	22 280 200 000	المجموع

ملحق عدد 10 : جدول تطور نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنوي 2017 و 2016

تطور المصروفات 2017/2016		الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2017	الأبواب
%	القيمة	2017	2016		
1,60-	478 384-	29 510 583	29 988 967	29 672 000	1- مجلس نواب الشعب
7,99	7 440 475	100 519 686	93 079 211	103 848 000	2- رئاسة الجمهورية
20,25	27 401 360	162 738 476	135 337 116	164 307 768	3- رئاسة الحكومة
-	4 421 643	4 421 643	-	4 421 674	4- وزارة الوظيفة العمومية والحكمة
-	2 543 682	2 543 682	-	3 866 000	5- وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان
1,35	31 713 889	2 376 490 671	2 344 776 782	2 386 637 500	6- وزارة الداخلية
121,29	263 738 540	481 178 379	217 439 839	488 429 000	7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
11,49	47 884 254	464 802 968	416 918 714	475 105 000	8- وزارة العدل
7,40	14 343 387	208 055 026	193 711 639	209 062 000	9- وزارة الشؤون الخارجية
10,08	150 658 487	1 644 721 883	1 494 063 396	1 651 152 000	10- وزارة الدفاع الوطني
29,18	24 010 253	106 295 880	82 285 627	106 582 000	11- وزارة الشؤون الدينية
5,32	33 051 811	654 042 117	620 990 306	661 549 874	12- وزارة المالية
4,08	23 755 126	605 671 601	581 916 475	612 704 840	الجزء 1 - المالية
23,79	9 296 685	48 370 516	39 073 831	48 845 034	الجزء 2 - املاك الدولة
0,74	454 673	62 037 149	61 582 476	63 596 500	13- وزارة التنمية والتعاون الدولي
8,38	45 231 990	584 872 457	539 640 467	593 468 400	14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
15,03-	278 475 767-	1 574 042 061	1 852 517 828	1 581 547 081	15- وزارة الصناعة والتجارة
92,52-	214 252 600-	17 317 954	231 570 554	17 686 500	الجزء 1 - الصناعة
3,96-	64 223 167-	1 556 724 107	1 620 947 274	1 563 860 581	الجزء 2 - التجارة
-	1 566 779 894	1 566 779 894	-	1 567 088 000	16- وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجدد
2,49	452 970	18 626 000	18 173 030	19 817 000	17- وزارة تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي
10,28-	-6 686 829	58 389 692	65 076 521	58 776 956	16- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
2,78	4 054 393	149 839 226	145 784 833	154 344 000	19- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
3,50	15 758 948	465 672 474	449 913 526	469 638 000	20- وزارة النقل
7,20	12 251 042	182 449 507	170 198 465	184 980 827	21- وزارة الشؤون الثقافية
6,02	27 633 743	487 013 809	459 380 066	493 775 000	22- وزارة شؤون الشباب والرياضة
15,79	16 027 244	117 554 832	101 527 588	118 133 466	23- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
13,08	1 849 531	15 986 886	14 137 355	16 284 000	الجزء 1 - المرأة
16,22	14 177 713	101 567 946	87 390 233	101 849 466	الجزء 2 - الطفولة
2,77	44 877 105	1 663 449 627	1 618 572 522	1 666 194 000	24- وزارة الصحة
35,73	374 754 136	1 423 648 462	1 048 894 326	1 426 235 000	25- وزارة الشؤون الاجتماعية
10,67	477 984 779	4 959 616 669	4 481 631 890	4 959 762 000	26- وزارة التربية
2,67	33 879 405	1 302 596 997	1 268 717 592	1 307 800 000	27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3,10	37 863 446	1 261 038 432	1 223 174 986	1 265 268 000	الجزء 1 - التعليم العالي

8,75-	3 984 041-	41 558 565	45 542 606	45 532 000	الجزء 2 - البحث العلمي
9,36	26 146 070	305 461 525	279 315 455	305 533 000	28 - وزارة التكوين المهني والتشغيل
-	1 168 876	1 168 876	-	2 894 000	29 - المجلس الأعلى للقضاء
-	-	-	-	2 400 000	30 - المحكمة الدستورية
300,00	45 000 000	60 000 000	15 000 000	60 000 000	31 - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
91,00	9 100 000	19 100 000	10 000 000	19 100 000	32 - هيئة الحقيقة والكرامة
-	-	-	-	483 981	33 - الفقات الطارئة وغير الموزعة
13,53	268 283 093	2 251 430 916	1 983 147 823	2 255 000 000	34 - الدين العمومي
16,30	3 291 405 162	23 489 071 167	20 197 666 005	23 595 200 000	المجموع

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2017 ومقارنتها بسنة 2016

.م ٥

تطور المصروفات 2017/2016		استهلاك الاعتمادات		التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			الاعتمادات الموارد الخارجية الموظفة (2)	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات
% النسبة	القيمة	2017	2016	الاعتمادات النهاية	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات الموزعة					
15,09-	0,217-	1,220	1,437	1,320	0,020	1,300	-	1,365	1,365	1,365	الأبوب - مجلس نواب الشعب 1
81,03	5,075	11,339	6,264	11,518	5,853	5,665	-	5,665	5,665	5,665	رئاسة الجمهورية 2
64,59-	8,413-	4,613	13,026	35,058	2,344	32,714	29,209	3,334	3,334	4,134	رئاسة الحكومة 3
0,00	0,000	0,000	0,000	0,000	0,680	0,680-		0,228	0,228	0,228	وزارة الوظيفة العمومية والحكمة 4
100,00	0,038	0,038	0,000	0,074	0,000	0,074		0,125	0,125	0,125	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان 5
37,84-	141,885-	233,026	374,911	246,305	0,000	246,305	-	246,305	246,305	248,805	وزارة الداخلية 6
10,81	21,411	219,420	198,009	231,354	7,295	224,059	8,350	215,789	215,789	239,789	وزارة الشؤون المحلية والبيئة 7
2,66-	1,831-	66,978	68,809	68,239	0,000	68,239	-	68,250	68,250	68,250	وزارة العدل 8
31,70	1,485	6,168	4,683	6,445	0,830	5,615	-	7,561	7,561	7,561	وزارة الشؤون الخارجية 9
38,64-	242,603-	385,204	627,807	385,240	21,780	363,460	-	364,000	364,000	364,000	وزارة الدفاع الوطني 10
95,56	0,581	1,188	0,607	1,614	0,000	1,614	-	1,820	1,820	1,820	وزارة الشؤون الدبلomatic 11
37,54	38,975	142,808	103,833	144,190	19,305	124,885	-	125,182	125,182	148,682	وزارة المالية 12
40,33	40,246	140,030	99,784	141,348	19,305	122,043		122,297	122,297	145,797	الجزء 1-المالية
31,38-	1,270-	2,778	4,048	2,842	0,000	2,842		2,885	2,885	2,885	الجزء 2-أموال الدولة
2,54	12,903	519,906	507,003	520,864	65,095	455,769	9,200	447,231	447,231	472,631	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي 13
0,83	3,897	470,722	466,825	109,884	53,177	56,707	-	409,344	409,344	434,344	الجزء 1-التنمية
22,41	9,005	49,184	40,178	410,981	11,919	399,062	-	37,887	37,887	38,287	الجزء 2-التعاون الدولي

2,44-	17,887-	714,792	732,679	769,192	27,546	741,646	8,017	734,431	734,431	759,131	14
8,69-	34,209-	359,607	393,815	393,103	24,707	368,396	-	428,227	428,227	452,927	الجزء 1-الإدارات الفنية
4,82	16,321	355,185	338,864	376,089	2,839	373,250		306,204	306,204	306,204	الجزء 2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
5,03-	3,806-	71,866	75,672	74,913	0,133	74,780	-	82,789	82,789	86,289	15
1,51-	1,022-	66,595	67,617	67,146	0,133	67,013		71,696	71,696	74,696	الجزء 1 - الصناعة
34,56-	2,784-	5,271	8,055	7,767	0,000	7,767		11,093	11,093	11,593	الجزء 2 - التجارة
100,00	2,547	2,547	0,000	2,550	0,075	2,475	-	2,805	2,805	3,605	16
21,95	2,258	12,546	10,288	14,547	0,000	14,547	-	17,325	17,325	17,325	17
13,67-	9,068-	57,265	66,333	57,315	0,703	56,612	-	57,001	57,001	68,001	18
31,89	351,726	1 454,597	1 102,871	1 491,485	0,000	1 491,485	170,852	1 320,635	1 320,635	1 420,635	19
239,81	336,889	477,373	140,484	482,116	335,000	147,116	7,880	150,000	150,000	182,000	20
30,73	17,039	72,480	55,441	72,499	0,000	72,499	-	72,800	72,800	72,800	21
14,76-	12,551-	72,497	85,048	73,346	0,000	73,346	-	73,346	73,346	73,346	22
22,58-	6,487-	22,240	28,727	22,846	0,000	22,846	-	22,846	22,846	22,846	الجزء 1 - الشباب
10,77-	6,064-	50,257	56,321	50,500	0,000	50,500	-	50,500	50,500	50,500	الجزء 2 - الرياضة
79,30	9,584	21,668	12,084	21,688	3,488	18,200	-	18,200	18,200	18,200	23
100,03	4,081	8,161	4,080	8,163	2,763	5,400	-	5,400	5,400	5,400	الجزء 1 - المرأة
68,74	5,503	13,507	8,005	16,288	3,488	12,800	-	12,800	12,800	12,800	الجزء 2 - الطفولة
33,10	44,446	178,707	134,261	179,050	6,000	173,050		173,150	173,150	173,150	24
37,18	43,166	159,279	116,113	159,572	6,000	153,572		153,622	153,622	153,622	الجزء 1-الإدارة المركزية
7,05	1,280	19,428	18,148	19,478	0,000	19,478		19,528	19,528	19,528	الجزء 2 - المؤسسات الاستشفائية
31,86-	23,810-	50,921	74,731	51,330	0,000	51,330		51,511	51,511	51,511	25

0,16	0,322	202,569	202,247	204,513	2,700	201,813		202,197	202,197	202,197	26
24,15-	18,212-	57,203	75,414	57,203	0,000	57,203		57,203	57,203	57,203	الجزء 1 - المصالح المركزية
14,61	18,534	145,366	126,832	147,310	2,700	144,610		144,994	144,994	144,994	الجزء 2 - المندوبيات الجهوية للتربية
18,03-	27,123-	123,307	150,430	134,084	4,000	130,084		131,049	131,049	131,049	27
17,36-	13,526-	64,380	77,906	70,357	4,000	66,357		66,419	66,419	66,419	الجزء 1 - المصالح المركزية
24,69-	4,655-	14,200	18,855	14,200	0,000	14,200		14,200	14,200	14,200	الجزء 2 - الجامعات
16,66-	8,943-	44,727	53,670	49,527	0,000	49,527		50,430	50,430	50,430	الجزء 3 - البحث العلمي
16,25	1,877	13,429	11,552	14,031	1,125	12,906		35,003	35,003	35,003	28
16,32	1,787	12,737	10,950	13,152	1,125	12,027		12,667	12,667	12,667	الجزء 1 - التشغيل
14,95	0,090	0,692	0,602	0,879	0,000	0,879		22,336	22,336	22,336	الجزء 2 - التكوين المهني
-	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,090	0,090	0,268	29 - المجلس الأعلى للقضاء
-	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	1,622	30 - المحكمة الدستورية
100,00	7,245	7,245	0,000	7,245	0,000	7,245		7,280	7,280	7,280	31 - الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
100,00-	2,900-	0,000	2,900	0,000	0,000	0,000		0,910	0,910	0,910	32 - هيئة الحقيقة والكرامة
0,00	0,000	0,000		0,000	503,973-	503,973		504,123	504,123	554,123	33 - النفقات الطارئة وغير الموزعة
45,59	1 513,894	4 834,894	3 321,000	4 835,000	0,000	4 835,000		4 835,000	4 835,000	3 610,000	34 - الدين العمومي
23,21	1 876,199	9 960,611	8 084,412	10 137,125	0,000	10 137,125	233,508	9 956,500	9 956,500	9 031,500	الجملة
(1) أمر حكومي عدد 1282 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1400 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ديسمبر 2016 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 78 لسنة 2015 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 63 لسنة 2017 المؤرخ في 16 نوفمبر 2017 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2017											
(2) قرار من وزير المالية مؤرخ في 16 أكتوبر 2018 يتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة											
(3) أمر عدد 434 لسنة 2018 المؤرخ في 27 أفريل 2018 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2017 والأمر عدد 734 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أكتوبر 2018 المتعلق بتوزيع فضلاً لإعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"											

ملحق عدد 12: جدول توزيع اعتمادات باب الفقات الطارئة وغير الموزعة العنوان الثاني لسنة 2017

م.د

الجملة	التمويل العمومي	الاستثمارات المباشرة	القسم	الباب
20		20		1- مجلس نواب الشعب
5 853		5 853		2- رئاسة الجمهورية
2 344	2 001	343		3- رئاسة الحكومة
680		680		4- وزارة الوظيفة العمومية
7 296	7 296			7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
830		830		9- وزارة الشؤون الخارجية
21 780	20	21 760		10- وزارة الدفاع الوطني
19 305	0	19 305		12- وزارة المالية
19 305		19 305		1- المالية
65 095	45 242	19 854		13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
11 919	11 919			1- التعاون الدولي
53 177	33 323	19 854		2- التنمية
27 546	24 516	3 030		14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
24 707	24 516	191		1- الإدارات الفنية
2 840		2 840		2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
133	40	93		15- وزارة الصناعة والسجارة
133	40	93		2- التجارة
75	50	25		16- وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة
703	703			18- وزارة السياحة والصناعات التقليدية
335 000	335 000			20- وزارة النقل
3 488	0	3 488		23- وزارة المرأة والأسرة والطفولة
2 763		2 763		1- المرأة
725		725		2- الطفولة
6 000	0	6 000		24- وزارة الصحة
6 000		6 000		1- الإدارة المركبة
2 700	0	2 700		26- وزارة التربية
2 700		2 700		2- المندوبيات الجهوية
4 000	0	4 000		27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
4 000		4 000		1- المصانع المركبة
1 125	0	1 125		28- وزارة التكوين المهني والتشغيل
1 125		1 125		1- التشغيل
503 973	414 867	89 106		الجملة

ملحق عدد 13: جدول توزيع اعتمادات ونفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 ومقارنتها بسنة 2016

بالدينار

التغيرات 2017/2016		الدفوعات المنجزة		الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الستقيحات (2)	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات	الباب
النسبة (%)	القيمة	2017	2016									
100,00-	8 881 713-	0	8 881 713	29 208 562	29 208 562	29 208 562						3- رئاسة الحكومة
100,00-	12 600 000-	0	12 600 000	10 349 885	10 349 885	8 349 885	2 000 000	2 000 000	2 000 000			7- وزارة الشؤون المحلية والبيئة
53,02	6 649 402	19 190 732	12 541 330	19 200 000	19 200 000	9 200 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000			13- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
53,02	6 649 402	19 190 732	12 541 330	-	19 200 000		10 000 000	10 000 000	10 000 000			الجزء 1- التنمية
								-	-			الجزء 2- التعاون الدولي
12,10-	17 940 986-	130 323 713	148 264 699	184 704 219	184 704 219	8 017 219	176 687 000	176 687 000	176 687 000			14- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
16,77-	8 674 946-	43 045 417	51 720 364	76 520 407	76 520 407	-35 479 593	112 000 000	112 000 000	112 000 000			1- الإدارات الفنية
9,60-	9 266 039-	87 278 296	96 544 335	108 183 812	108 183 812	43 496 812	64 687 000	64 687 000	64 687 000			2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
100,00-	955 086-	0	955 086	2 331 500	4 663 000	0	4 663 000	4 663 000	4 663 000			15- وزارة الصناعة والتجارة
100,00-	955 086-	0	955 086	2 331 500	4 663 000		4 663 000	4 663 000	4 663 000			الجزء 2- التجارة
50,82	186 629 040	553 892 011	367 262 971	589 852 000	589 852 000	170 852 000	419 000 000	419 000 000	419 000 000			19- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
272,83	12 218 886	16 697 473	4 478 587	20 880 000	20 880 000	7 880 000	13 000 000	13 000 000	13 000 000			20- وزارة النقل
42,89	2 032 925	6 772 372	4 739 446	8 116 000	8 500 000	0	8 500 000	8 500 000	8 500 000			26- وزارة التربية
100,00-	4 739 446-	0	4 739 446	0	0		0	0	0			1- المصالح المركزية
100,00	6 772 372	6 772 372	0	8 116 000	8 500 000		8 500 000	8 500 000	8 500 000			2- المندوبيات الجهوية للتربية
70,28-	16 429 573-	6 948 775	23 378 348	17 232 300	18 000 000	0	18 000 000	18 000 000	18 000 000			27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
78,02-	12 191 588-	3 434 189	15 625 777	9 150 000	9 150 000		9 150 000	9 150 000	9 150 000			الجزء 1- المصالح المركزية

54,67-	4 237 985-	3 514 586	7 752 571	8 082 300	8 850 000		8 850 000	8 850 000	8 850 000	الجزء-3- البحث العلمي
0,00	0	0	0	145 506	21 503 000		21 503 000	21 503 000	21 503 000	وزارة التكوين المهني والتشغيل 28
25,85	150 722 895	733 825 076	583 102 181	882 019 972	906 860 666	233 507 666	673 353 000	673 353 000	673 353 000	الجملة
(1) أمر حكومي عدد 1282 لسنة 2017 المؤرخ في 27 نوفمبر 2017 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 63 لسنة 2017 المؤرخ في 16 نوفمبر 2017 والمتصل بقانون المالية التكميلي لسنة 2017										
(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 والمتصل بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017										
(3) أمر حكومي عدد 734 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2018 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"										

ملحق عدد 14: جدول نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2017

باليدينار

النسبة %		القيمة	المبالغ المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2017	بيان الحسابات	
النسبة %	القيمة		2017	2016			
3.09	83.468		2.786.093	2.702.625	.2000.000	رئاسة الحكومة	
3.09	83.468		2.786.093	2.702.625	.2000.000	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الزاجعة للدولة	
36.99	-	2.634.556	-	4.488.603	7.123.159	.10200.000	وزارة الداخلية
46.16	-	3.207.000	-	3.741.000	6.948.000	.7700.000	صندوق الخدمة المدنية وسلامة الجلوان بالطرقات
326.81		572.444		747.603	175.159	2.500.000	صندوق الوقاية من حوادث المرور
11.05	-	18.396.045	-	148.118.955	166.515.000	.124000.000	وزارة الشؤون المحلية والبيئة
38.08	-	34.993.045	-	55.006.955	90.000.000	100.000.000	صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
126.28		8.650.000		15.500.000	6.850.000	.6000.000	صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط
11.41		7.947.000		77.612.000	69.665.000	18.000.000	صندوق مقاومة التلوث
37.12	-	2.915.975	-	4.940.129	7.856.104	10.000.000	وزارة الدفاع الوطني
37.12	-	2.915.975	-	4.940.129	7.856.104	10.000.000	صندوق الخدمة الوطنية
83.38		1. 765		3.882	2.117	100.000	وزارة المالية : المالية
83.38		1.765		3.882	2.117	100.000	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين
14.41		1.559.151		12.379.056	10.819.905	1.3000.000	وزارة المالية : الشؤون العقارية
41.16		640.085		2.195.167	1.555.082	6.000.000	صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور
9.92		919.066		10.183.889	9.264.823	.7000.000	صندوق دعم تحديد الصيد العقاري
30.52		12.718.286		54.393.179	41.674.893	42.500.000	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
47.36		13.894.305		43.234.583	29.340.278	32.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري
37	-	1.837.325	-	3.128.900	4.966.225	3.500.000	صندوق النهوض بمجردة التمور
8.97		661.306		8.029.696	7.368.390	7.000.000	صندوق تغيل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري
9.86		1.840.000		20.502.000	18.662.000	.27000.000	وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتتجدة
9.86		1.840.000		20.502.000	18.662.000	.27000.000	صندوق الانتقال الطاقي
0.03		2.268.190		67.347.468	65.079.278	71.500.000	وزارة الصناعة والتجارة
4.22		2.669.182		65.861.802	63.192.620	.68000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية
21.25	-	400.992	-	1.485.666	1.886.658	.3000.000	صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب
-		-	-	-	-	500.000	صندوق النهوض بال الصادرات
39.64		12.195.977		42.966.204	30.770.227	.46000.000	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
6.42		1.085.016		17.982.157	16.897.141	.5000.000	الصندوق الوطني لتحسين السكن
81.10		11.180.018		24.964.684	13.784.666	.41000.000	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
78.10	-	69.058	-	19.363	88.421	-	صندوق تنمية الطرق السيارة
42.72	-	12.992.994	-	17.420.238	30.413.232	.13000.000	وزارة السياحة والصناعات التقليدية
22.19		739.829		4.073.263	3.333.434	5.000.000	صندوق حماية المناطق السياحية
50.71	-	13.732.823	-	13.346.975	27.079.798	.8000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة

5.78	3.835.653	70.209.289	66.373.636	70.000.000	وزارة تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي
5.78	3.835.653	70.209.289	66.373.636	70.000.000	صندوق تمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
56.80	1.060.560	2.927.700	1.867.140	4.000.000	وزارة الشؤون الثقافية
56.80	1.060.560	2.927.700	1.867.140	4.000.000	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفنى
22.47 -	5.235.855 -	18.065.966	23.301.821	20.000.000	وزارة شؤون الشباب والرياضة
22.47 -	5.235.855 -	18.065.966	23.301.821	20.000.000	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب
3.45	286.610	8.599.055	8.312.445	7.000.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
3.45	286.610	8.599.055	8.312.445	7.000.000	الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي
20.01	52.837.204	316.923.597	264.086.393	367.000.000	وزارة التكوين المهني والتشغيل
30.01	69.245.000	300.000.000	230.755.000	330.000.000	الصندوق الوطني للتشغيل
49.23 -	16.407.796 -	16.923.597	33.331.393	37.000.000	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني
-	-	-	-	.1000.000	وزارة الصحة
-	-	-	-	.1000.000	صندوق دعم الصحة العمومية
6.24	46.511.439	792.071.414	745.559.975	778.300.000	الجملة

ملحق عدد 15: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2017

بيان الحسابات		المبالغ المأمور بصرفها	بالدينار		التغييرات 2016/2017
%	القيمة		2017	2016	
41.70 -	1.164.643 -	1.628.157	2.792.800		رئاسة الحكومة
39.04 -	1.006.543 -	1.571.457	2.578.000		- حساب صرف التعويضات المخولة للحرجي وأهالي الشهداء
73.60 -	158.100 -	56.700	214.800		حساب جير الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فبراير 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها
8.83 -	766.283 -	7.916.515	8.682.798		وزارة الداخلية
49.86	94.181	283.062	188.881		- حساب تسيير طعام المصالح الشبيطة
9.77 -	826.521 -	7.633.453	8.459.974		- حساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي
100 -	33.942 -	-	33.942		- حساب مشروع بناء مقر بركر التكوين ودعم اللامركزية
33.23 -	1.307.905 -	2.627.738	3.935.643		وزارة الدفاع الوطني
12.38 -	288.736 -	2.042.670	2.331.406		- حساب الخدمات المقدمة من قبل الجيش
43.19	130.895	433.969	303.074		- حساب معدات الإرشادات البحرية والتجهيز
88.09 -	1.093.419 -	147.795	1.241.214		- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصة بالتشريفات
94.49 -	56.645 -	3.304	59.949		حساب دعم القوات المسلحة
16.47 -	2.139.013 -	10.849.394	12.988.407		وزارة المالية : المالية
15.90 -	1.888.193 -	9.985.611	11.873.804		- حساب المصاري الخصوصية للإدارة العامة للديوانة
11.54 -	112.704 -	863.783	976.487		- حساب القروض المرتبطة برهن
100 -	138.116 -	-	138.116		- حساب مشروع دعم إصلاحمنظومة الحماية الاجتماعية والدعم
100 -	73.513 -	-	73.513		وزارة المالية : الشؤون العقارية
100 -	73.513 -	-	73.513		- حساب تسوية وضعية أعون الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها
100 -	492.071 -	-	492.071		وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
100 -	492.071 -	-	492.071		الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية
48.59 -	995.349 -	1.053.244	2.048.593		وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
75.05	299.091	697.594	398.503		- حساب حماية النباتات
78.45 -	1.294.440 -	355.650	1.650.090		- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية
100 -	35.224 -	-	35.224		وزارة الصناعة والتجارة
100 -	35.224 -	-	35.224		- حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا
294.80	2.470.821	3.308.942	838.121		وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
37.21 -	150.167 -	253.385	403.552		- حساب بناء الجسور والطرقات
29.42	127.835	562.404	434.569		- حساب بطاح حربة
100	2.493.153	2.493.153	-		- حساب انبار منشآت مائية مختلفة
48.67 -	9.313.254 -	9.823.657	19.136.911		وزارة الصحة
70.11 -	13.321.033 -	5.679.000	19.000.033		- حساب تصفية متخلّفات المؤسسات الصحية العمومية
12735.33	2.652.770	2.673.600	20.830		- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنephropathy بنزع الأعضاء
100	1.391.490	1.391.490	-		- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيف في نسبة القائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية
31.44 -	36.481 -	79.567	116.048		- حساب مداخل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي
107.99	660.432	1.272.000	611.568		وزارة الشؤون الاجتماعية
272.93	930.000	1.272.000	342.000		- حساب تمويل حجر ضحايا الاستبداد

100 -	269.568 -	-	269.568	- حساب جير الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010
83.12	3.579.815	7.886.870	4.307.055	وزارة التربية
83.12	3.579.815	7.886.870	4.307.055	- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات
13.40 -	5.498 -	35.536	41.034	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
13.40 -	5.498 -	35.536	41.034	- حساب البرنامج الثقافي للطلبة
54.15 -	9.317 -	7.889	17.206	وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
54.15 -	9.317 -	7.889	17.206	- حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغرالة لتقنيات الاتصال بجهة منوبة والنحلي
17.13 -	9.591.002 -	46.409.942	56.000.944	المجموع العام

ملحق عدد 16: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

النفقات		النقدارات النهائية	التنفيذات	النقدارات الأولية	عدد المؤسسات في سنة 2017	الأبواب
النوعيات 2017/2016	النوعيات 2017/2016	%	القيمة	2017	2016	
1,13 -	5.345 -	467.039	472.384	623.807	109.807	514.000 2 رئاسة الجمهورية
12,24	475.613	4.360.463	3.884.850	5.596.686	2.193.686	3.403.000 6 رئاسة الحكومة
0,64	23.056	3.640.890	3.617.834	4.609.318	167.318	4.442.000 1 وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
100	170.063	170.063	-	636.703	404.703	232.000 1 وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان
9,84	1.436.837	16.035.984	14.599.146	22.522.662	6.823.662	15.699.000 15 وزارة الداخلية
10,12 -	4.917.209 -	43.657.060	48.574.269	56.717.811	10.938.811	45.779.000 40 وزارة العدل
65,97 -	174.162 -	89.850	264.012	136.591	101.591	35.000 1 وزارة الشؤون الخارجية
77,38 -	33.621.213 -	9.826.434	43.447.647	45.156.699	3.922.699	41.234.000 45 وزارة الدفاع الوطني
0,77	1.816	236.897	235.081	320.110	54.110	266.000 2 وزارة الشؤون الدينية
14,39 -	396.920 -	2.362.215	2.759.135	2.563.617	358.617	2.205.000 2 وزارة المالية : المالية
1,05	497 597	48 026 671	47.529.074	54.746.366	5.576.366	49.170.000 1 وزارة المالية : الشؤون العقارية
16,38 -	10.955.193 -	55.944.407	66.899.600	98.980.829	22.559.829	76.421.000 94 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
1,28 -	23.419 -	1.811.717	1.835.136	2.059.396	477.396	1.582.000 2 وزارة الصناعة والتجارة
6,55	209.599	3.407.653	3.198.054	4.306.670	762.670	3.544.000 3 وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
0,76 -	13.939 -	1.815.549	1.829.488	4.189.515	1.921.515	2.268.000 1 وزارة السياحة والصناعات التقليدية
6,14	274.418	4.743.460	4.469.042	7.571 .810	649.810	6.922.000 2 وزارة التجهيز والإسكان والهيئة التراثية
49,04	776.735	2.360.750	1.584.016	5.382.664	2.821.664	2.561.000 2 وزارة الشؤون المحلية و البيئة
5,62	1.207.931	22.682.817	21.474.886	25.604.013	6.674.013	18.930.000 29 وزارة الشؤون الثقافية

12,25	-	2.794.449	-	20.010.950	22.805.399	28.826.911	6.631.911	22.195.000	49	وزارة شؤون الشباب والرياضة
2,27	-	233.955	-	10.088.179	10.322.134	12.988.150	2.938.150	10.050.000	50	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
0,35		1.209.318		346.728.437	345.519.119	514.285.360	116.505.360	397.780.000	211	وزارة الصحة
0,82		74.180		9.167.761	9.093.581	11.824.705	3.260.705	8.564.000	41	وزارة الشؤون الإجتماعية
10,58	-	14.552.870	-	122.953.942	137.506.812	193.543.055	65.834.055	127.709.000	1570	وزارة التربية
2,61	-	6.727.585	-	250.750.417	257.478.002	331.225.433	173.42.4433	157.801.000	353	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
6,49	-	68.059.096	-	981.339.605	1.049.398.701	1.434.418.881	435.112.881	999.306.000	2 523	المجموع

ملحق عدد 17: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2017

باليبيان

النسبة %		الاعتمادات المأمور بصرفها		عدد المؤسسات في سنة 2017	الأبواب
التغيرات 2017/2016	القيمة	2017	2016		
-	-	-	-	2	رئاسة الجمهورية
-	-	-	-	6	رئاسة الحكومة
-	-	-	-	1	وزارة الوظيفة العمومية و الحكومية
-	-	-	-	1	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان
100	2.350	2.350	-	15	وزارة الداخلية
190,71	34.479.992	52.560.105	18.080.113	40	وزارة العدل
-	-	-	-	1	وزارة الشؤون الخارجية
329,18	78.564	102.430	23.866	45	وزارة الدفاع الوطني
-	-	-	-	2	وزارة الشؤون الدينية
78,16	171.249	390.343	219.094	2	وزارة المالية : المالية
35,52	563.871	2.151.130	1.587.259	1	وزارة المالية : الشؤون العقارية
7,74	22.404.213	311.719.550	289.315.337	94	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
-	-	-	-	2	وزارة الصناعة والتجارة
51,55	- 7.384.443	- 6.939.691	14.324.134	3	وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي
-	-	-	-	1	وزارة السياحة والصناعات التقليدية
0,50	- 14.249	- 2.830.935	2.845.184	2	وزارة التجهيز والإسكان والتعمير المستدامة
-	-	-	-	2	وزارة الشؤون المحلية و البيئة
8,25	- 586.861	- 6.526.604	7.113.465	29	وزارة الشؤون الثقافية
55,60	- 27.348	- 21.839	49.187	49	وزارة شؤون الشباب و الرياضة
76,41	- 20.821	- 6.429	27.250	50	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
17,44	- 1.197.850	- 5.671.113	6.868.963	211	وزارة الصحة
115,45	55.051	102.736	47.685	41	وزارة الشؤون الاجتماعية
19,70	- 36.708.755	- 149.639.199	186.347.954	1570	وزارة التربية
14,74	- 8.221.862	- 47.547.284	55.769.146	353	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
0,61	3.545.812	586.164.450	582.618.638	2523	المجموع

**النتائج العامة لتنفيذ
قوانين المالية لسنة 2017**

I - ميزانية الدولة

أولاً - الموارد

- أ - موارد العنوان الأول

صيّبت تقديرات موارد العنوان الأول وفقاً لقانون المالية التكميلي بمبلغ د 22.734.700.000,000
وبلغت جملة الاستخلاصات د 22.583.292.133,107
مما أسف عن نقص في المقابل بمبلغ د 151.407.866,893

- ب - موارد العنوان الثاني

صيّبت جملة التقديرات النهائية لمقاييس العنوان الثاني المنقحة ⁽¹⁾ بمبلغ د 11.050.507.666,000
وبلغت الاستخلاصات د 11.113.689.022,284
مما أسف عن زيادة في المقابل بمبلغ د 63.181.356,284

- ج - موارد صناديق الخزينة

1- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت التقديرات المعدلة للموارد د 778.300.000,000
وبلغت المقابل بمبلغ د 677.104.782,665
تم نقله من التصرف السابق وذلك وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد)
من القانون الأساسي للميزانية د 2.572.305.113,317
مما أسف عن زيادة في المقابل بمبلغ د 1.794.005.113,317

(1) قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أكتوبر 2018 والمتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تحتويها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017 بمبلغ د 233.507.666,000

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة د 381.086.195,205

وتشمل هذه المقابلض الفوائض المنقولة من التصرف السابق
أي 301.312.489,443 د وذلك وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد)
من القانون الأساسي للميزانية.

وبذلك تكون التقديرات المعدلة لمقابلض ميزانية الدولة قد بلغت :

العنوان الأول د 22.734.700.000,000

العنوان الثاني د 11.050.507.666,000

صناديق الخزينة :

- الحسابات الخاصة في الخزينة د 778.300.000,000 : د 858.073.705,762

- أموال المشاركة د 79.773.705,762

أي ما جملته د 34.643.281.371,762

وبلغت الموارد الحصولة من جهتها :

العنوان الأول د 22.583.292.133,107

العنوان الثاني د 11.113.689.022,284

صناديق الخزينة :

- الحسابات الخاصة في الخزينة د 2.572.305.113,317 : د 2.953.391.308,522

- أموال المشاركة د 381.086.195,205 : د 36.650.372.463,913

أي ما جملته د 2.007.091.092,151

مما أسفر عن زيادة في الموارد الجملية مقارنة بالتقديرات بمبلغ د

(1) باعتبار ما تم نقله من التصرف السابق 677.104.782,665 د.

(2) باعتبار ما تم نقله من التصرف السابق 301.312.489,443 د.

ثانيا - النفقات

-أ- نفقات العنوان الأول

بلغت الاعتمادات النهائية المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأول د 23.595.200.000,000	
وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود د 23.489.071.167,206	
<hr/>	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 106.128.832,794	
يتـم إلغاؤها.	
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة د 22.583.292.133,107	
أفرزت جملة الدفعـات الفعلـية د 23.489.071.167,206	
<hr/>	
بحـاوا مـبلغ د 905.779.034,099	

-ب- نفقات العنوان الثاني

بلغت اعتمادات الدفع النهائية المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثاني د 10.190.007.666,000	
وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود د 9.960.610.881,574	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 229.396.784,426	
يتـم إلغاؤها.	
ومقارنة بجملة الدفعـات الفعلـية د 9.960.610.881,574	
سـجـلت جـملـة الاستـخـلاـصـات المـنـجـزـة د 11.113.689.022,284	
<hr/>	
فـائـضا مـبلغ د 1.153.078.140,710	

(1) بما في ذلك اعتمادات الدفع غير الموزعة والبالغة 52.881.222,000 د.

- جـ - نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت التقديرات المعدلة للمصاريف د	778.300.000,000
وبلغت النفقات المنجزة د	792.071.414,355
مما أسفـر عن تجاوز للاعتمادات قدره د	13.771.414,355
ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة د	792.071.414,355
سجلـت الموارد الجملية د	2.572.305.113,317
فائضاً بمبلغ د	1.780.233.698,962

يتم نقله إلى تصرف 2018 وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يرزـ الحساب العام للسنة المالية تـقديرات خـالية بـمبلغ قـدره د	79.773.705,762
وبلغـت المصاريف المنجزـة خلال تـصرف 2017 د	46.409.942,301
مـما أـسفـر عن فـواضـل اـعـتمـادـات لمـ تـسـتعـمـل قـدرـها د	33.363.763,461
يـتم إـغـاؤـها .	
ومـقارـنة بـجمـلـة النـفـقـات المنـجزـة د	46.409.942,301
سـجلـت المـوارـد الجـملـية د	381.086.195,205
فـائـضاً بمـبلغ د	334.676.252,904

يتم نقله إلى تصرف 2018 وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

وتتلخص وضعية الاعتمادات المفتوحة والتفقات المأمور بصرفها كالتالي :

العنوان الأول : د 23.595.200.000,000	العنوان الثاني : د 10.190.007.666,000	الاعتمادات المفتوحة
صناديق الخزينة : - الحسابات الخاصة في الخزينة: د 778.300.000,000	- حسابات أموال المشاركة: د 79.773.705,762	}
المجموع د 34.643.281.371,762		
العنوان الأول : د 23.489.071.167,206	العنوان الثاني : د 9.960.610.881,574	الاعتمادات المأمور بصرفها
صناديق الخزينة: - الحسابات الخاصة في الخزينة : د 792.071.414,355	- حسابات أموال المشاركة: د 46.409.942,301	}
المجموع د 34.288.163.405,436		

ثالثا - الفوائل

أفرز تنفيذ عمليات الميزانية الفوائل التالية :

أ- الاعتمادات المتبقية

مبلغ الاعتمادات المفتوحة.....	د 34.643.281.371,762
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها.....	د 34.288.163.405,436
مما أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها.....	د 355.117.966,326

يتعين إلغاؤها على التحول التالي:

- العنوان الأول..... د 106.128.832,794
- العنوان الثاني..... د 229.396.784,426
- صناديق الخزينة..... د 19.592.349,106

ب - فوائض الموارد

بلغت المقايسن المحصلة د 36.650.372.463,913
وبلغت المصاريق المنجزة د 34.288.163.405,436

مما أسفـر عن فائض في المقايسن على المصاريق قدره د 2.362.209.058,477
وباعتبار ما يتم نقله إلى تصرف 2018 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد)
و 45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود د 2.114.909.951,866

- بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة بما قدره د 1.780.233.698,962

- وحسابات أموال المشاركة بما قدره د 334.676.252,904

يسفر تصرف 2017 عن فائض صاف للمقايسن على المصاريق
قدره د 247.299.106,611
يتم نقله إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

II- المؤسسات العمومية الملحوظة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة

أولاً - موارد العنوان الأول

ضبطت التقديرات النهائية للمقايسن بمبلغ د 1.434.418.881,054
وبلغت المقايسن المنجزة د 1.185.882.068,640
مما أسفـر عن نقص في تحصيل المقايسن قدره د 248.536.812,414

ثانياً - نفقات العنوان الأول

بلغت الاعتمادات النهائية د 1.434.418.881,054
وبلغت النفقات المنجزة د 981.339.604,676
مما أسفـر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها د 453.079.276,378
يتم إلغاؤها.

ثالثا - النتائج

1.185.882.068,640 د	جملة المقايس المحصلة.....
981.339.604,676 د	جملة المصاري المنجزة.....
204.542.463,964 د	الرصيد المتبقى.....

ينقل إلى ميزانية سنة 2018 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

III - المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

151.868.283,342 د	بلغت المقايس المحصلة.....
147.928.775,994 د	بلغت المصاري المنجزة.....
3.939.507,348 د	مما أسف عن فائض في المقايس قدره..... ينقل إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

١٧ - الصناديق الخاصة

(١) 730.662.213,808 د	يبرز الحساب العام للسنة المالية موارد جمالية قدرها.....
183.588.500,587 د	ونفقات بمبلغ
547.073.713,221 د	وأرصدة متوفّرة في مواف سنة 2017 قدرها

*

*

*

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة
ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة في سنة 2017 :

(١) بما في ذلك مبلغ 547.073.713,221 د بعنوان الأرصدة المتوفّرة في مواف 2016.

اعتمادات غير مستعملة للإلغاء	الرصيد المتبقى		الإنجازات				القدرات النهائية	البيان
	يسحب من الحساب القار	ينقل إلى الحساب القار	الجملة	صاديق الخزينة	العنوان الثاني	العنوان الأول		
355.117.966,326	-	-	36.650.372.463,913	2.953.391.308,522	11.113.689.022,284	22.583.292.133,107	34.643.281.371,762	المقاييس المصاريف الفارق بين المقاييس والمصاريف فوائض المقاييس المتعين نقلها إلى تصرف 2018 فوائض المقاييس المتعين نقلها إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة
	-	-	34.288.163.405,436	838.481.356,656	9.960.610.881,574	23.489.071.167,206	34.643.281.371,762	
	-	-	2.362.209.058,477	2.114.909.951,866	1.153.078.140,710	905.779.034,099	-	
	-	-	247.299.106,611	-	2.114.909.951,866	-	-	
453.079.276,378	-	-	1.185.882.068,640	-	(585.327.795,247)	1.185.882.068,640	1.434.418.881,054	المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحة ترتبها بميزانية الدولة المقاييس المصاريف فائض مقاييس العنوان الأول
	-	-	981.339.604,676	-	(586.164.449,959)	981.339.604,676	1.434.418.881,054	
	-	-	204.542.463,964	-	-	204.542.463,964	-	
-	-	-	151.868.283,342	-	-	151.868.283,342	151.868.283,342	المرآكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج المقاييس المصاريف فائض مقاييس العنوان الأول فوائض المقاييس المتعين إحالتها إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة
	-	-	147.928.775,994	-	-	147.928.775,994	151.868.283,342	
	-	-	-	-	-	-	-	
	-	-	3.939.507,348	3.939.507,348	-	3.939.507,348	-	
-	-	-	730.662.213,808	-	-	-	-	الصاديق الخاصة المقاييس المصاريف الأرصدة المتوفّرة
	-	-	183.588.500,587	-	-	-	-	
	-	-	547.073.713,221	-	-	-	-	
فوائض في المقاييس تحال إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة							251.238.613,959 د	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبيقات الخزينة							-	
فوائض تنقل إلى تصرف 2018 - صاديق الخزينة							2.114.909.951,866 د	
- المؤسسات العمومية							204.542.463,964 د	
اعتمادات غير مستعملة تلغى							808.197.242,704 د	

**التصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين
للحساب العام للسنة المالية 2017**

إن دائرة المحاسبات

عملاً بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تم تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 والمتعلق بسير دائرة المحاسبات تتوالى الدائرة النظر في مطابقة حسابات تصريف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصريف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الخاصة طبقاً لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2017،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة حسابات التصرف لما عدده 9 مراكز محاسبية⁵⁵ بعنوان سنة 2017 ؟

وحيث أنّ أمين المال العام للبلاد التونسية يعدّ محاسباً مركّزاً للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للدائرة قد تضمّن تجميعاً لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2017، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2017 مع ما تمّ تجميجه بحساب أمين المال العام للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريح 2017 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

- تجاوز ترخيصات قانون المالية بخصوص موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي
- تجاوز الاعتمادات المفتوحة في خصوص عدد من الحسابات الخاصة في الخزينة.
- وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبيقات مستندة في سنة 2017،
- عدم إدراج بالحساب العام للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المتنقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقاً لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية،

⁵⁵ - إلى غاية 28 جوان 2019.

5- عدم إدراج مبالغ النفقات التي تم عقدها ولم يتم خلاصها طبقاً لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية بالحساب العام للسنة المالية،

6- تباين في حجم الفوائض المنشورة من التصرف السابق في مستوى العنوان الثاني للمراكز الدبلوماسية، حيث تضمن الحساب العام للسنة المالية 2016 رصيدها بهذا العنوان مبلغ 5.763.581,727 د. في حين تضمن الحساب العام لسنة 2017 مبلغًا مغایرًا (5.495.659,725 د.).

وبعد الإطلاع :

I - على حسابات الدولة

أ- ميزانية الدولة

باعتبار العمليات المنجزة من قبل أمين المال العام والأمين العام للمصاريف وأمناء المصارييف وأمناء المال الجهوين وقباض المالية وقبض الديوانة والجمعة على أساس مبالغها بدفعات أمين المال العام بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقايسن النهائية ما قدره 36.650.372.463,913 د. وبلغت المصارييف 34.288.163.405,436 د.

وأسفر تصرف 2017 عن فائض في المقايسن على المصارييف مبلغ 2.362.209.058,477 د. وبعد طرح مبلغ 2.114.909.951,866 د يتم نقله إلى ميزانية سنة 2018 وذلك لفائدة الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1.780.233.698,962 د لفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 334.676.252,904 د، أغلق تصرف 2017 بفائض صاف للمقايسن على المصارييف مبلغ 247.299.106,611 د يتم نقله إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

وتتطابق هذه النتائج مع النتائج الواردة بالحساب العام للسنة المالية.

ب- عمليات الخزينة

سجلت الحسابات الدائنة الجمعة بتاريخ

31 ديسمبر 2017 فائضاً في المقايسن قدره..... د 31.986.579.300,712

وسجلت الحسابات المدينة من جهتها فائضاً في المصارييف قدره..... د 28.435.584.221,212

مما أسفر عن فائض صاف في المقايسن قدره..... د 3.550.995.079,500

ويمثل هذا الفائض الصافي الرصيد الموجود بصناديق أمين المال العام.

إن الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العام مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاص بتداول الأموال من مقاييس ومصاريف كما ورد في الحساب العام للسنة المالية.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين بحساب تصرف أمين المال العام في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسئي "عمليات التسوية مع القباض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القباض" لدى أمين المال العام..... 7.254.587.132,055 د
- رصيد الأمين العام للمصاريف وأمناء المصارييف وأمناء المال الجهوين وقباض المالية وقباض الديوانة..... 825.387.034,370 د

عمليات بقصد التنزيل..... 6.429.200.097,685 د
--

ويمثل هذا الفارق مبلغاً متبقى للتسوية في انتظار تنزيل عمليات الصرف المنجزة من قبل الأمين العام للمصاريف وأمناء المصارييف وأمناء المال الجهوين وقباض المالية وقباض الديوانة بحسب أمين المال العام والتي لم يتم إدراجها بعد بحسبه عند غلق تصرف 2017.

II - وعلى حسابات المؤسسات العمومية ذات الميزانية

الدولة

بلغت مقاييس العنوان الأول لمجموع المؤسسات العمومية..... 1.185.882.068,640 د
وبلغت مصاريف العنوان الأول..... 981.339.604,676 د

مما أسفر عن رصيد بمبلغ..... 204.542.463,964 د

يعين نقله إلى ميزانيات المؤسسات العمومية لسنة 2018 وذلك وفقاً لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

وتتطابق هذه النتائج النهائية مع النتائج التي وردت بالحساب العام للسنة المالية.

III - وعلى حسابات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

بلغت عمليات العنوان الأول من الميزانية التي أبجحها محاسبو المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج :

قضا..... 151.868.283,342 د
وصرف..... 147.928.775,994 د

مما أسفر عن فائض صاف في المقاييس قدره..... 3.939.507,348 د
--

ويتعين إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارٌ لتسبيقات الخزينة.
وتتطابق هذه النتائج مع النتائج التي وردت بالحساب العام للسنة المالية.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصة

730.662.213,808 د	بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصة
183.588.500,587 د	والمصاريف المنجزة.....
547.073.713,221 د	مما أفرز أرصدة متوفّرة في مواف 2017 جملتها.....

*

*

*

وختاماً فإنّ الحساب العام للسنة المالية 2017 مطابق لحسابات التصرف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانية الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج أو العمليّات التي أنجزّها الخزينة العامة وكذلك للحسابات المالية وللکشوفات الإجمالية لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيباً ميزانية الدولة.

وببناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي ابني عليها هذا التصرّح بكتابة الدائرة وذلك للرجوع إليها عند الاقتضاء،
- يرفق مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2017 بنسخة من هذا التصرّح،
- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانية الدولة لتصريف 2017.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامة لدائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 27 حوان 2019 بحضور السيدات والسادة : حاتم السليمي وكيل الرئيس الأول ورضا مسعود ومحمد الطرابلسي وشريفة قويدر وفضيلة القرقوري وزهرة خياش وسمير الشرفي ومنير بن رحب وسلوى بنوالي عطية وريم حسن وإيناس زنية وشهاب تريمش وبسمة غالى رؤساء غرف محمد منصر الكاتب العام ومنير السكوري المقرر العام وسامية الزموري وفيصل مانى وحنان دية وأكرم الموحدى ونسرين السالمي وألفة ملوك والهادى الجانى وسماح بن حمة ورجاء العفيفي ومحمد أمين ربيع ووليد المقرن وعائشة بنبلحسن ووفاء بن عبد الصمد وهادىة بن عزون وهيثم حامد وإبراهيم حمودة وأميرة المشري رؤساء أقسام ويامن السلطانى وعمر الدریدي وشكري السبري وأنيس المصمودي ومنى بالضيافى والهادى الفارسى وعزوز الجبالي ومروان الحناشى وهدى خليل وفؤاد المالكى وبلال الزغلامى وهاجر غريب وسمية بكار وماهر ساسي وسناء عشوش وسامي النويصر وآمنة عبودة ولبنة بلحسن المبروك ومحمد صالح الزاير وعطاء الله الجوهرى ووفيقه اللبassi وأحمد الماجرى وإيمان بلحاج حمودة وأميرة البلدى مستشارون ،

وحضر الجلسة كذلك السيد نورالدين الزواىي مندوب الحكومة العام.

المرفقات

1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامة ومستودع الطابع الجائي

أمانة المال الجهوية ببنزرت	أمانة المال الجهوية بأريانة	الخزينة العامة للبلاد التونسية
أمانة المال الجهوية بمدنين	أمانة المال الجهوية بين عروس	الأمانة العامة للمصاريف
أمانة المال الجهوية بقابلي	أمانة المال الجهوية برغوان	أمانة المصاريف لدى وزارة التأهيلية والتنمية الآلية
أمانة المال الجهوية بقابس	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان
أمانة المال الجهوية بصفاقس 1	أمانة المال الجهوية باحة	أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية
أمانة المال الجهوية بصفاقس 2	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المصاريف لدى وزارة التربية
أمانة المال الجهوية بالفرون	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية
أمانة المال الجهوية بالمهdia	أمانة المال الجهوية بسلانة	أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز
أمانة المال الجهوية بالمسطير	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة
أمانة المال الجهوية بسوسة	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة مصاريف بلدية تونس
أمانة المال الجهوية بنابل	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية تونس 1
أمانة المال الجهوية بنوبة	أمانة المال الجهوية بقفصة	أمانة المال الجهوية تونس 2
مستودع الطابع الجائي		أمانة المال الجهوية تونس 3

2- قباضات المالية

القباضة البلدية بالغوص	قباضة أهلس الجهوي بتوتس
القباضة المالية الحبي الإداري بزغوان	القباضة المالية محج الجربة تونس
القباضة المالية منزل جبل	قباضة تحريل عقود الشركات المكتب الأول تونس
القباضة المالية منزل بورقيبة	القباضة المالية محج باب بنات تونس
القباضة البلدية بمنار	القباضة المالية محج الخضراء تونس (شارع الحرية سابقا)
القباضة المالية ساحة ابن خلدون منزل بورقيبة	القباضة المالية محج غالبي تونس
القباضة المالية برأس الجبل	مركز استخلاص مصالح بيع مواد الاختصاصات بالسيجوبي
القباضة المالية بالعالية	القباضة المالية محج سمسا تونس
قباضة تحريل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	القباضة المالية ميلمير
قباضة أهلس الجهوي بنزرت	القباضة المالية شارع الحبيب ثامر تونس
القباضة المالية بسجحان	القباضة المالية بسيدي حسين
القباضة المالية بقرطاج	القباضة المالية محج أنقلترا تونس
القباضة المالية بستور	القباضة المالية محج سوكة
القباضة المالية بفتح الذهور	القباضة البلدية "المكتب الأول" تونس
القباضة المالية 18 محج العربي زريق بباحة	القباضة البلدية "المكتب الثاني" شارع الخطبة تونس
قباضة متوجات الاختصاصات بباحة	القباضة المالية "المكتب الثالث" تونس
القباضة البلدية بباحة	القباضة المالية محج نلس منديلاب تونس
القباضة المالية محج الباب	القباضة المالية بالاكارية
القباضة المالية بباب المغار	القباضة المالية بالمار
القباضة المالية بالشقيقة	القباضة البلدية "المكتب الرابع" بتوتس
القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة المالية بالبحيرة
القباضة المالية بعين دراهم	القباضة المالية محج الساحل (سيدي البشير سابقا)
القباضة المالية بوسالم	قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق
القباضة البلدية بوسالم	قباضة تحريل عقود الشركات في وكالات المقاييس بلدية تونس
القباضة المالية بتقرير	القباضة المالية بالمنزه السادس
القباضة البلدية بغار الدماء	القباضة المالية ببروج الورير
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة	قباضة أهلس الجهوي باريانة
القباضة المالية محج عين دراهم بجندوبة	القباضة المالية بالمنزه السادس
القباضة المالية بطرقة	القباضة المالية ببرادس
القباضة البلدية بجندوبة	القباضة المالية بمحام الشط
القباضة البلدية بطرقة	القباضة المالية بقوشانة
القباضة المالية بمناف	القباضة المالية بمناف
القباضة المالية بالدهلي	القباضة المالية بـ"المنزلة"
القباضة المالية بقلاعنة سنان	القباضة المالية بـ"المنزلة"
القباضة المالية محج على السهلان بالكاف	القباضة المالية بـ"المنزلة"
القباضة المالية محج بروت بالكاف	القباضة المالية بـ"المنزلة"
القباضة البلدية بالكاف	القباضة المالية محج الجنة باريانة
القباضة المالية ببنزرت	مركز استخلاص مصالح بيع مواد الاختصاصات بـ"السعيد"

القاضية المالية بالمناظر	القاضية المالية بالمناظر	القاضية المالية بعين المضامن
القاضية المالية بالقصور	القاضية المالية بطرير	القاضية المالية بدار هشيش
القاضية المالية بشربيان	قطب استخلاص أذاءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	القاضية المالية بناجورين
القاضية المالية بمورداً	القاضية البلدية بمدنت	القاضية المالية بسيدي يوسف
القاضية المالية بالمرفعة	القاضية المالية ببني عذاش	القاضية البلدية بعين المضامن
قبضة مجلس الجهوي بالكاف	قبضة مجلس الجهوي بزغوان	القاضية المالية شارع الاستقلال بياردو
القاضية المالية بوعرادة	القاضية البلدية بزغوان	القاضية البلدية بياردو
القاضية المالية بمعنفورة	القاضية المالية نجح حل الوادي ببنزرت	القاضية المالية بالدان
القاضية المالية بالمرجحة	القاضية المالية نجح حشاد بنزرت	القاضية المالية بمدينة الجديدة بين عروس
القاضية المالية بمكثري	القاضية المالية نجح طاري ابن زياد بنزرت	القاضية البلدية بين عروس
القاضية المالية شارع الطيب المهيري بسلانة	القاضية المالية نجح ابن خلدون بنزرت	بيانة التصرف في المؤسسات العمومية بين عروس
القاضية المالية بمقاطعة	القاضية المالية بمحاطر	القاضية المالية نجح البريد بسلانة
القاضية المالية سليم بالمكنين	القاضية المالية بمارث	قبضة مجلس الجهوي بسلانة
القاضية البلدية بالمكنين	القاضية المالية بقايس غنوش	القاضية المالية بالكري
القاضية المالية بعصبة المديون	القاضية المالية بمحطة	القاضية المالية برقوق
القاضية المالية بحسان	القاضية المالية بقططوة	القاضية المالية بقرية بالقصرين
مركز استخلاص محاصلين بيع مواد الاختصاصات بالستير	القاضية المالية بمحطة المديدة	القاضية البلدية بمقابل
القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة بالستير	القاضية البلدية بقابس	القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القاضية البلدية بالستير	قبضة مجلس الجهوي بقابس	القاضية البلدية بالقصرين
القاضية المالية نجح الشاذلي غديرية بالستير	القاضية المالية نجح علي بن صالح الظاهري بقابس	بيانة متوجهات الاختصاصات بالقصرين
القاضية البلدية بطبقة	القاضية المالية نجح علي بن حلقة	القاضية المالية بسيطالة
مركز استخلاص محاصلين بيع مواد الاختصاصات بالمكنين	القاضية المالية بطبقة	القاضية المالية بسيبة
القاضية المالية بسيبة	القاضية المالية بسيبة	القاضية المالية بطالاً
القاضية المالية بزيد الدين	مركز استخلاص محاصلين بيع مواد الاختصاصات بصفاقس	القاضية المالية بقوسنة
القاضية المالية بزاور الدين	القاضية المالية برمدة	قبضة مجلس الجهوي بالقصرين
قبضة مجلس الجهوي بالستير	القاضية المالية بالشيخة	القاضية المالية بمقابل
بيانة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة	القاضية المالية بمنزل شاكر	القاضية المالية بأولاد حفوز
القاضية المالية تونيكابرو سوسة	القاضية المالية بصفاقس	القاضية المالية بالمناسكي
القاضية المالية بالحسين	القاضية المالية "نجح أبو القاسم الشافعي" بصفاقس	القاضية المالية بالبلونة
القاضية المالية نجح محمد معروف بسوسة	القاضية المالية طريق العين بصفاقس	القاضية المالية شارع الجمهورية بسيدي يوسف
القاضية المالية نجح فكتور هيقو بسوسة	القاضية المالية بمقابر	القاضية البلدية بسيدي يوسف
القاضية المالية نجح 3 سبتمبر 1934 بسوسة	القاضية المالية بمبينة	القاضية المالية بالقطار
القاضية المالية بالغفيرة	القاضية المالية بالحسنة	بيانة التصرف حشاد عدد 7 بفنقة
القاضية المالية بوعلي	القاضية المالية بطرق تونس بصفاقس	القاضية المالية نجح فرات حشاد عدد 3 بفنقة
القاضية المالية بورقيبة	القاضية المالية برققة	القاضية المالية بالتلوي
القاضية المالية بالقلعة الكبيرة	القاضية البلدية بسباعية الرب	القاضية المالية بسدس
القاضية المالية بأكودة	القاضية المالية بأغفرس	القاضية المالية بفتحة
القاضية المالية بالقلعة الصغرى	القاضية المالية ديار الواء بصفاقس	القاضية المالية يقرص قفة
مركز استخلاص محاصلين بمقابلة الكبيرة	قاضية التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس	القاضية المالية بالرديف
القاضية المالية شارع فرجات حشاد مساكن	القاضية البلدية بصفاقس	القاضية المالية بأم العارض
القاضية البلدية بمساكن	قاضية تسجيل عقود الشركات بصفاقس	القاضية البلدية بتوizer
القاضية البلدية شارع محمد الخامس بسوسة	القاضية المالية بالصحراء	القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوizer
مركز استخلاص محاصلين بيع مواد الاختصاصات سوسة	قبضة مجلس الجهوي بصفاقس	قبضة مجلس الجهوي بتوizer
قبضة تسجيل عقود الشركات بسوسة	القاضية المالية بالقيروان (بلدية)	القاضية المالية بدقاش
قبضة مجلس الجهوي بسوسة	القاضية المالية بوجوحلة	قبضة مجلس الجهوي بقفصة
القاضية المالية بخمام سوسة	القاضية المالية بخفور	القاضية المالية نجح ابن المنعم بقفصة
القاضية البلدية بخمام سوسة	القاضية المالية بمحاجب العيون	القاضية البلدية بقفصة
القاضية المالية حي الراضي بسوسة	مركز استخلاص محاصلين بيع مواد الاختصاصات بالقيروان	القاضية البلدية بين قردان
القاضية المالية زاوية سوسة	القاضية المالية نجح الحوازني بالقيروان	القاضية المالية بين قردان
القاضية المالية بالموازنة	القاضية المالية بالبشردة	القاضية المالية بجربة أجم
القاضية المالية بوعرقوب	القاضية المالية بضر آلة	القاضية البلدية بجربة
القاضية البلدية بقمبالية	القاضية المالية بالوسائل	القاضية المالية بجربة ميسون
القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة بقمبالية	القاضية المالية بالبسبيحة	

القاضية البلدية بالحصامات	قاضية أخلس الجهوي بالقروان	القاضية المالية محج عبد الحميد القاضي بمدینین
القاضية المالية بالحصامات	القاضية المالية بالعلا	قاضية أخلس الجهوي بطلابون
مکر استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بالحصامات	القاضية المالية بالمنصورة	قاضية التصرف في المؤسسات بمدینین
القاضية المالية بضيادة	القاضية المالية محج أبو لایة مراد بقابس	القاضية المالية بين خار
القاضية المالية التي الإداري بمحال	القاضية المالية بسوق الأسد	القاضية المالية بغلبة
القاضية البلدية بمحال	القاضية المالية بقابلي	القاضية البلدية بقابلي
القاضية المالية محج الإمته بقسر هلال	القاضية البلدية بقابلي	القاضية المالية بقريه
القاضية البلدية بقسر هلال	القاضية المالية بقابلي	القاضية المالية بين حلا
القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة منزل غيم	القاضية المالية بالشابة	القاضية المالية محج 2 مارس 1934 يطاوين
القاضية البلدية منزل غيم	القاضية المالية بالجم	القاضية المالية محج أحد الشالي يطاوين
القاضية المالية شارع الطيب المهوري ببابل	القاضية المالية بقصور الساف	القاضية المالية بغمرين
القاضية المالية بدار شعبان الفهري	القاضية المالية بسيدي علوان	القاضية المالية محج المياه بمرجيس
القاضية البلدية بدار شعبان الفهري	قاضية المعايم المختلفة بالهدية	القاضية المالية برمادة
القاضية البلدية ببابل	القاضية البلدية بالهدية	القاضية البلدية بمرجيس
القاضية المالية شارع فنسن ببابل	مکر استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بالهدية	قاضية أخلس الجهوي بمدینین
مکر استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات ببابل	القاضية المالية بسلیمان	القاضية المالية بين الأخر
القاضية المالية ببابل	القاضية المالية برسوس	القاضية المالية بملوز
القاضية المالية عزيل بروزنة	قاضية أخلس الجهوي بالهدية	القاضية المالية بالحاجة
قاضية أخلس الجهوي ببابل	القاضية البلدية بقصور الساف	القاضية المالية محج 9 افريل بقابس
القاضية المالية ببابل	القاضية المالية بالذهبية	مکر استخلاص مخاصل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس
القاضية البلدية طريق العين صفاقس	القاضية المالية بفتحى	القاضية البلدية الموج
		القاضية المالية بالشيشة

3 - قاضيات الديوانة

قاضية الديوانة بمدینین	قاضية الديوانة بناءة تونس المينا
قاضية الديوانة بطار حربة مالية	مكتب الديوانة المرفرودة البردية بتونس
قاضية الديوانة بقابلي	قاضية الديوانة بأريانة
قاضية الديوانة بقابس غنوش	للكتب الجهوي للديوانة عمومية
قاضية الديوانة بقابس المدينة	قاضية الديوانة حلق الوادي الشمالي
المكتب الجهوي للديوانة بصفاقس	قاضية الديوانة حلق الوادي الجنوبي
مكتب للديوانة للشباك الموحد بصفاقس	قاضية الديوانة برادس المينا
قاضية الديوانة بالصحراء	قاضية الديوانة لمتحارن ومساحات التسريح الديواني رادس
المكتب الجهوي للديوانة بطار صفاقس طيبة	قاضية الديوانة مطرار تونس قرطاج
قاضية الديوانة بالقيروان	قاضية الديوانة الشراك الموحد بوليليز
قاضية الديوانة بالهدية	قاضية الديوانة بين عروس
قاضية الديوانة صفاقس المسير	قاضية الديوانة بزرقة
المكتب الجهوي للديوانة ببابل المسير	قاضية الديوانة بمنفذة بوزر
المكتب الجهوي للديوانة بالطارق الدوقي الفيفحة	قاضية الديوانة بمقفلة الحرة منزل بورقيبة
قاضية الديوانة بسوسة المينا	قاضية الديوانة ببرلت المينا
قاضية الديوانة سوسة المكتب الجهوي	قاضية الديوانة ببرلت التكير
مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة	قاضية الديوانة ببا
قاضية الديوانة ببابل	قاضية الديوانة بمندوية
	قاضية الديوانة بسوش

4- قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

المركز	العدد	المركز	العدد
متريل	45	أبيدجان	1
موسكو	46	أبوظبي	2
مونيخ	47	أبوجا	3
نinar	48	أديس أبابا	4
نابولي	49	الجزائر "س"	5
دمي الجديدة	50	عمان	6
نيويورك	51	أنقرة	7
نيس	52	عنابة "ق"	8
نواك الشط	53	أثينا	9
أوسلو	54	باماكور	10
أوتاوا	55	بغداد	11
بالارمو	56	بلغراد	12
"باريس "س"	57	بنغازي	13
"باريس "ق ع	58	برلين	14
بيكين	59	بارن	15
براغ	60	بيروت	16
بريتوريا	61	برازيليا	17
الرباط	62	"بروكسال "س"	18
"روما "س"	63	"بروكسال "ق "	19
"روما "ق ع	64	بيونس أيريس	20
الرياض	65	داكار	21
صنعاء	66	دمشق	22
سيول	67	بون	23
ستوكهولم	68	جنوة "ق"	24
سترلينبورغ	69	حنيف "م.د."	25
تبسة	70	قرنيشل	26
طهران	71	"همبورغ "ق"	27
"طوكيو "س"	72	إسلام آباد	28
تلوز	73	حاكرتا	29
"طرابلس "س"	74	جادة	30
"طرابلس "ق ع	75	كنشناسا	31
فرووفيا	76	الكويت	32
فيان	77	الخرطوم	33
واشنطن	78	لاهاي	34
يافندي	79	لاغلات	35
رام الله	80	القاهرة	36
بوخراس	81	لشبونة	37
الدوحة	82	لندن	38
هلسنكي	83	ليون	39
باريس يونسكو	84	مدريد	40
بيدايس	85	مرسيلية	41
كامبيرا	86	المنامة	42
دبي	87	مسقط	43
اسطنبول	88	ميلانو	44

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة

2017



قانون عدد لسنة مؤرخ في يتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصريف 2017 وفقاً لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

و لا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته 34 643 281 371.762 دينار موزعة كما يلي:

الموارد:

العنوان الأول	734 700 000.000 دينار
العنوان الثاني	1 050 507 666.000 دينار
صناديق الخزينة	858 073 705.762 دينار

النفقات:

العنوان الأول	595 200 000.000 دينار
العنوان الثاني	1 190 007 666.000 دينار
صناديق الخزينة	858 073 705.762 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابض ميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته 36 650 372 463.913 دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	22 دينار 133.107 583 292 133.107
العنوان الثاني	11 دينار 11 113 689 022.284
جملة موارد العنوانين:	33 دينار 155.391 696 981 155.391
صناديق الخزينة	2 دينار 953 391 308.522
موزعة بين:	

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 دينار 113.317 305 113.317 572 305
- حسابات أموال المشاركة: 381 دينار 086 195.205

وتتوزع هذه المقابض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته 34 288 163 405.436 دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	23 دينار 489 071 167.206
الجزء الأول: نفقات التصرف	21 دينار 237 640 250.881
القسم الأول: التأجير العمومي	14 دينار 352 388 707.921
القسم الثاني: وسائل المصالح	1 دينار 112 502 947.019
القسم الثالث: التدخل العمومي	5 دينار 772 748 595.941
القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	-
الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي	2 دينار 251 430 916.325
القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	2 دينار 251 430 916.325
العنوان الثاني:	9 دينار 960 610 881.574
الجزء الثالث: نفقات التنمية	5 دينار 125 717 213.086
القسم السادس: الإستثمارات المباشرة	2 دينار 564 564 653.377
القسم السابع: التمويل العمومي	1 دينار 827 327 484.001
القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	-
القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة	
بالموارد الخارجية الموظفة	733 دينار 825 075.708
الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي	4 دينار 834 893 668.488
القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي	4 دينار 834 893 668.488
جملة نفقات العنوانين:	33 دينار 449 682 048.780

صناديق الخزينة :

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة

القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و 1-2 و 2-2 الملحة بهذا القانون.

الفصل 5 :

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 135 247 880.382** دينار من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول

من ميزانية الدولة ويفصل ذلك كالتالي:

فوائل تم تحويلها لميزانية 2017	صناديق الخزينة
12 178 236.458	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور واقتراض الأرباح الراجعة للدولة
4 692 993.234	صندوق الوقاية من حوادث المرور
38 794 071.286	صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط
257 127.960	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين
5 318 062.989	صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور
24 548 062.955	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري
2 674 435.428	صندوق النهوض بجودة التمور
1 589 922.729	صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري
98 610 591.681	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية
22 569 702.088	صندوق الانتقال الطاقي
2 487 269.771	صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب
74 427 501.868	الصندوق العام للتعويض
599 375.953	صندوق النهوض بال الصادرات
124 465 900.092	صندوق تنمية قطاع المواصلات
8 092 896.271	صندوق حماية المناطق السياحية
13 304 173.508	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي
236 884 867.613	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
55 559 655.577	صندوق مقاومة التلوث
11 276 663.498	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي و الفني
4 315 974.878	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحلال على التقاعد
266 423 326.873	الصندوق الوطني للتشغيل
126 177 067.672	صندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني
1 135 247 880.382	المجموع

الفصل 6:

• بلغت الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2017 335 525 617.220 دينار يقع إلغاؤها.

• بلغ فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2017 106.611 247 299 دينار يقع نقله إلى الحساب القار لتسقيفات الخزينة.

• بلغت فواضل صناديق الخزينة 951.866 2 114 909 دينار في موافى سنة 2017 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 698.962 780 233 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 252.904 334 676 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2018 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت الإعتمادات المفروضة إلى المراكز дипломатية والقنصلية بالخارج لسنة 2017، دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 283.342 151 868 دينار بينما بلغت الدفعات ما جملته 775.994 147 928 دينار مما أسفر عن فائض قدره 507.348 3 دينار يحال إلى الحساب القار لتسقيفات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة 434 418 881.054 دينار بينما بلغت الموارد 185 882 068.640 1 دينار والنفقات 981 339 604.676 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة عن فائض للمقاييس على النفقات بما قدره 542 463.964 204 دينار ينقل إلى سنة 2018 وعن إعتمادات باقية بما قدرها 276.378 453 079 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت مقاييس الصناديق الخاصة لسنة 2017 ما قدره 213.808 730 662 دينار مقابل دفعات قدرها 588 183 500.587 دينار مما أسفر عن فائض في المقاييس على الدفعات بلغ 547 073 713.221 دينار ينقل إلى سنة 2018 وذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملحق

الجدول عدد 1: مقابض ميزانية الدولة لسنة 2017

باليمن

مقارنة الاجازات بالتقديرات النهائية		الاجازات	التقديرات النهائية	تنقيحات أخرى	تقديرات قانون المالية التكميلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية	البيانات
-	+							
151,407,866.893		22,583,292,133.107	22,734,700,000.000		22,734,700,000.000	383,000,000.000	22,351,700,000.000	العنوان الأول
	63,181,356.284	11,113,689,022.284	11,050,507,666.000	233,507,666.000	10,817,000,000.000	1,857,000,000.000	8,960,000,000.000	
151,407,866.893	63,181,356.284	33,696,981,155.391	33,785,207,666.000	233,507,666.000	33,551,700,000.000	2,240,000,000.000	31,311,700,000.000	العنوان الثاني
	1,794,005,113.317	2,572,305,113.317	778,300,000.000		778,300,000.000	-110,000,000.000	888,300,000.000	
	301,312,489.443	381,086,195.205	79,773,705.762	79,773,705.762				الجملة
	2,095,317,602.760	2,953,391,308.522	858,073,705.762	79,773,705.762	778,300,000.000	-110,000,000.000	888,300,000.000	
151,407,866.893	2,158,498,959.044	36,650,372,463.913	34,643,281,371.762	313,281,371.762	34,330,000,000.000	2,130,000,000.000	32,200,000,000.000	الجملة العامة

2,007,091,092.151

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

البيانات	الجملة العامة	الجملة	الحسابات الخاصة في الخزينة	الجملة	الاحتياطيات المتداولة	النفقات الأخرى	الدفوعات	الإعتمادات الباقية
العنوان الأول					23,595,200,000.000	1,315,000,000.000	23,489,071,167,206	106,128,832,794
العنوان الثاني					9,956,500,000.000	925,000,000.000	10,490,007,666.000	229,396,784,426
الجملة					33,551,700,000.000	2,240,000,000.000	233,507,666.000	33,449,682,048,780
صندوق الخزينة:					778,300,000.000	-110,000,000.000	792,071,414,355	-13,771,414,355
الحسابات الخاصة في الخزينة					888,300,000.000			33,363,763,461
حسابات أموال المشاركة							79,773,705.762	46,409,942,301
الجملة					888,300,000.000	-110,000,000.000	79,773,705.762	838,481,356.656
الجملة العامة					34,330,000,000.000	2,130,000,000.000	313,281,371.762	34,288,163,405,436
					32,200,000,000.000			355,117,966.326

جدول عدد 1-2
العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني	العنوان الأول					بيان الأبواب
		جملة الجزء الأول	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	نفقات التصرف	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	
29,510,582.501	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	29,510,582.501		1,061,311.662	3,176,577.607	25,272,693.232	مجلس نواب الشعب 1
100,519,686.406		100,519,686.406		5,627,458.635	16,837,465.260	78,054,762.511	رئاسة الجمهورية 2
162,738,476.232		162,738,476.232		34,333,333.202	13,613,492.612	114,791,650.418	رئاسة الحكومة 3
4,421,642.804		4,421,642.804		2,246,980.000	675,564.200	1,499,098.604	وزارة الوظيفة العمومية و الحوكمة 4
2,543,681.652		2,543,681.652		65,080.000	810,129.268	1,668,472.384	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان 5
2,376,490,670.551		2,376,490,670.551		23,466,996.523	214,380,791.466	2,138,642,882.562	وزارة الداخلية 6
481,178,379.179		481,178,379.179		435,495,979.489	7,090,241.311	38,592,158.379	وزارة الشؤون المحلية والبيئة 7
464,802,968.240		464,802,968.240		9,185,029.807	59,362,497.559	396,255,440.874	وزارة العدل 8
208,055,025.504		208,055,025.504		20,953,607.484	59,566,734.198	127,534,683.822	وزارة الشؤون الخارجية 9
1,644,721,882.969		1,644,721,882.969		23,286,414.690	144,788,751.209	1,476,646,717.070	وزارة الدفاع الوطني 10
106,295,880.255		106,295,880.255		10,147,857.764	13,915,381.973	82,232,640.518	وزارة الشؤون الدينية 11
654,042,116.841		654,042,116.841		6,219,796.869	48,112,040.567	599,710,279.405	وزارة المالية 12
62,037,148.708		62,037,148.708		1,488,400.000	8,937,324.553	51,611,424.155	وزارة التنمية و الاستثمار و التعاون الدولي 13
584,872,457.268		584,872,457.268		15,747,820.182	44,450,465.322	524,674,171.764	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري 14
1,574,042,060.914		1,574,042,060.914		1,514,669,831.735	9,350,284.756	50,021,944.423	وزارة الصناعة و التجارة 15
1,566,779,894.270		1,566,779,894.270		1,550,204,350.000	3,204,952.995	13,370,591.275	وزارة الطاقة و المناجم و الطاقات المتعددة 16
18,626,000.512		18,626,000.512		1,854,800.000	2,342,351.877	14,428,848.635	وزارة تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي 17
58,389,691.559		58,389,691.559		495,705.360	9,780,058.550	48,113,927.649	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية 18

جدول عدد 1-2
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	العنوان الأول						بيان الأبواب
		جملة الجزء الأول	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الأول: التأجير العمومي		
149,839,225.722		149,839,225.722		2,998,712.382	55,600,133.239	91,240,380.101	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	19
465,672,474.228		465,672,474.228		448,528,531.480	2,938,552.311	14,205,390.437	وزارة النقل	20
182,449,506.846		182,449,506.846		43,940,191.777	10,704,788.807	127,804,526.262	وزارة الشؤون الثقافية	21
487,013,808.578		487,013,808.578		37,772,666.791	14,135,183.543	435,105,958.244	وزارة شئون الشباب والرياضة	22
117,554,832.147		117,554,832.147		17,425,376.588	7,178,411.382	92,951,044.177	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	23
1,663,449,627.444		1,663,449,627.444		5,369,995.322	134,777,635.045	1,523,301,997.077	وزارة الصحة	24
1,423,648,462.127		1,423,648,462.127		1,251,826,811.963	12,792,943.135	159,028,707.029	وزارة الشؤون الاجتماعية	25
4,959,616,668.764		4,959,616,668.764		38,691,548.742	100,033,201.644	4,820,891,918.378	وزارة التربية	26

جدول عدد 1-2
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	العنوان الأول						بيان الأبواب
		جملة الجزء الأول	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الأول: التأجير العمومي		
1,302,596,996.756		1,302,596,996.756		188,335,007.494	86,321,666.457	1,027,940,322.805	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	27
305,461,525.404		305,461,525.404		2,209,000.000	27,461,051.173	275,791,474.231	وزارة التكوين المهني و التشغيل	28
1,168,876.500		1,168,876.500		0.000	164,275.000	1,004,601.500	المجلس الأعلى للقضاء	29
0.000		0.000		0.000			محكمة الدستورية	30
60,000,000.000		60,000,000.000		60,000,000.000			الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	31
19,100,000.000		19,100,000.000		19,100,000.000			هيئة الحقيقة و الكرامة	32
0.000		0.000	0.000				النفقات الطارئة وغير الموزعة	33
2,251,430,916.325	2,251,430,916.325	0.000					الدين العمومي	34
23,489,071,167.206	2,251,430,916.325	21,237,640,250.881	0.000	5,772,748,595.941	1,112,502,947.019	14,352,388,707.921	الجملة	

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

العنوان الثاني	الجزء الرابع	الجزء الثالث نفقات التنمية						بيان الأبواب
		جملة العنوان الثاني	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة الجزء الثالث	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	
1,220,227.839		1,220,227.839					1,220,227.839	مجلس نواب الشعب 1
11,338,772.887		11,338,772.887				760,000.000	10,578,772.887	رئاسة الجمهورية 2
4,613,516.741		4,613,516.741				3,763,945.000	849,517.741	رئاسة الحكومة 3
0.000		0.000					0.000	وزارة الوظيفة العمومية و الحكومية 4
38,300.000		38,300.000				35,000.000	3,300.000	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان 5
233,026,420.194		233,026,420.194				24,200,000.000	208,826,420.194	وزارة الداخلية 6
219,419,793.273		219,419,793.273		0.000		212,454,500.000	6,965,293.273	وزارة الشؤون المحلية والبيئة 7
66,977,828.385		66,977,828.385				250,000.000	66,727,828.385	وزارة العدل 8
6,168,043.442		6,168,043.442					6,168,043.442	وزارة الشؤون الخارجية 9
385,204,013.460		385,204,013.460				4,180,000.000	381,024,013.460	وزارة الدفاع الوطني 10
1,188,474.234		1,188,474.234					1,188,474.234	وزارة الشؤون الدينية 11
142,808,239.202		142,808,239.202				78,500,000.000	64,308,239.202	وزارة المالية 12
519,905,467.947		519,905,467.947		19,190,732.095		480,659,227.866	20,055,507.986	وزارة التنمية والاستثمار و التعاون الدولي 13
714,791,147.414		714,791,147.414		130,323,712.837		229,422,339.191	355,045,095.386	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري 14

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

جملة العنوان الثاني	الجزء الرابع	العنوان الثاني						بيان الأبواب	
		جملة الجزء الثالث	الجزء الثالث نفقات التنمية						
			القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الإستثمارات المباشرة			
71,865,727.913		71,865,727.913	0.000		57,328,447.000	14,537,280.913	وزارة الصناعة و التجارة	15	
2,547,397.268		2,547,397.268			2,231,000.000	316,397.268	وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة	16	
12,546,483.057		12,546,483.057				12,546,483.057	وزارة تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي	17	
57,265,114.877		57,265,114.877			57,053,368.000	211,746.877	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	18	
1,454,597,292.054		1,454,597,292.054	553,892,011.154		108,300,000.000	792,405,280.900	وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	19	
477,372,814.377		477,372,814.377	16,697,473.075		460,328,800.000	346,541.302	وزارة النقل	20	
72,479,835.185		72,479,835.185			6,030,610.000	66,449,225.185	وزارة الشؤون الثقافية	21	
72,496,967.503		72,496,967.503			1,910,000.000	70,586,967.503	وزارة شؤون الشباب و الرياضة	22	
21,668,205.360		21,668,205.360			240,000.000	21,428,205.360	وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة	23	
178,706,739.990		178,706,739.990			37,421,975.944	141,284,764.046	وزارة الصحة	24	
50,921,194.839		50,921,194.839			41,560,000.000	9,361,194.839	وزارة الشؤون الاجتماعية	25	
202,569,278.223		202,569,278.223	6,772,371.767		200,000.000	195,596,906.456	وزارة التربية	26	

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

جملة العنوان الثاني	العنوان الثاني							بيان الأبواب	
	الجزء الرابع		الجزء الثالث نفقات التنمية						
	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة الجزء الثالث	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الإستثمارات المباشرة			
123,306,391.293		123,306,391.293	6,948,774.780		1,521,800.000	114,835,816.513	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	27	
13,428,739.129		13,428,739.129	0.000		11,731,684.000	1,697,055.129	وزارة التكوين المهني و التشغيل	28	
0.000		0.000			0.000		المجلس الأعلى للقضاء	29	
0.000		0.000			0.000		المحكمة الدستورية	30	
7,244,787.000		7,244,787.000			7,244,787.000		الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	31	
0.000		0.000			0.000		هيئة الحقيقة و الكرامة	32	
0.000		0.000		0.000			النفقات الطارئة و غير الموزعة	33	
4,834,893,668.488	4,834,893,668.488						الدين العمومي	34	
9,960,610,881.574	4,834,893,668.488	5,125,717,213.086	733,825,075.708	0.000	1,827,327,484.001	2,564,564,653.377	الجملة		

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017

الفوارق			النتائج		التقديرات النهائية		الموارد			البيانات
بين المقايبض و الدفوغات	بين الاعتمادات و الدفوغات	بين المقايبض و التقديرات النهائية	الدفوغات	المقايبض	للاعتمادات	للموارد	تقديرات أخرى	تقديرات قانون المالية التكميلي	التقديرات قانون المالية	
(**)	(*)									
247,299,106.611	335,525,617.220	-88,226,510.609	33,449,682,048.780	33,696,981,155.391	33,785,207,666.000	33,785,207,666.000	233,507,666.000	33,551,700,000.000	2,240,000,000.000	31,311,700,000.000
-905,779,034.099	106,128,832.794	-151,407,866.893	23,489,071,167.206	22,583,292,133.107	23,595,200,000.000	22,734,700,000.000	0.000	22,734,700,000.000	383,000,000.000	22,351,700,000.000
1,153,078,140.710	229,396,784.426	63,181,356.284	9,960,610,881.574	11,113,689,022.284	10,190,007,666.000	11,050,507,666.000	233,507,666.000	10,817,000,000.000	1,857,000,000.000	8,960,000,000.000
2,114,909,951.866	19,592,349.106	2,095,317,602.760	838,481,356.656	2,953,391,308.522	858,073,705.762	858,073,705.762	79,773,705.762	778,300,000.000	-110,000,000.000	888,300,000.000
1,780,233,698.962	-13,771,414.355	1,794,005,113.317	792,071,414.355	2,572,305,113.317	778,300,000.000	778,300,000.000	0.000	778,300,000.000	-110,000,000.000	888,300,000.000
334,676,252.904	33,363,763.461	301,312,489.443	46,409,942.301	381,086,195.205	79,773,705.762	79,773,705.762	79,773,705.762			
2,362,209,058.477	355,117,966.326	2,007,091,092.151	34,288,163,405.436	36,650,372,463.913	34,643,281,371.762	34,643,281,371.762	313,281,371.762	34,330,000,000.000	2,130,000,000.000	32,200,000,000.000
الجملة العامة										

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض الموارد على نفقات العنوانين الأول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2017 يقع تحويله للحساب القار لتسبيقات الخزينة.

الجدول عدد 4
 إعتمادات مفوضة للمراكيز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
 لسنة 2017

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكيز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابض	151,868,283.342	151,868,283.342	147,928,775.994	0.000
المصاريف	151,868,283.342	151,868,283.342	3,939,507.348	(*)
الفارق بين المقابض والمصاريف				

(*) يحال للحساب القار لتسبيقات الخزينة

الجدول عدد 5

**ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2017
العنوان الأول**

بالدينار

البيانات	فواضل 2016	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات
المقابض	211,752,528.790	999,306,000.000	435,112,881.054	1,434,418,881.054	1,185,882,068.640	248,536,812.414
النفقات		999,306,000.000	435,112,881.054	1,434,418,881.054	981,339,604.676	453,079,276.378
فائض المقابض على النفقات	211,752,528.790				204,542,463.964	(*)

(*) ينقل إلى سنة 2018

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابض و الدفوعات لسنة 2017

بالدينار

الرصيد المتوفّر إلى 31 ديسمبر 2017	الدفوعات	المقابض			الرصيد المتوفّر إلى 31 ديسمبر 2016
		جملة المقابض	المقابض الذاتية	منحة الدولة	
(*) 547,073,713.221	183,588,500.587	730,662,213.808	135,374,906.525	129,944,000.000	465,343,307.283

ينقل إلى سنة 2018 (*)

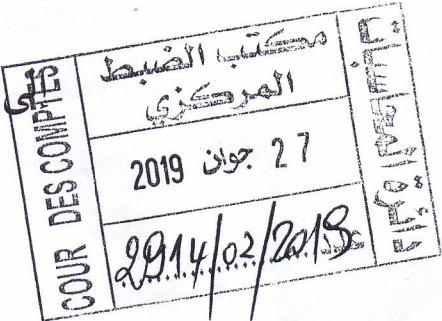
رد وزارة المالية
حول تقرير دائرة المحاسبات
عن غلق الميزانية لسنة 2017

27 جول 2019

№ 01 / 641

من المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص

لـ السيد الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات



الموضوع: إجابة وزارة المالية حول ملاحظات محكمة المحاسبات الواردة بتقرير غلق ميزانية

الدولة لصرف سنة 2017.

وبعد، أتشرف بموافاتكم ، طي هذا، بإجابة وزارة المالية حول ملاحظات محكمة المحاسبات الواردة بتقرير غلق ميزانية الدولة لسنة 2017.

وبحدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه بصدور القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات والقانون الأساسي للميزانية و تطوير النظام المعلوماتي للمالية العمومية، من المنتظر مستقبلاً تجاوز عديد النقائص المتعلقة خاصة بتقليص آجال إعداد و تقديم الحساب العام للدولة ومشروع قانون غلق ميزانية الدولة و شمولية وشفافية المعطيات المضمنة به.

والسلام

المحاسبة المركبة العامة
بالنسبة إلى رئيس وابد مستعد من
الامضئاء: رفعت بشوش شكران

ردود وزارة المالية حول تقرير محكمة المحاسبات

المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017

▪ موارد قروض الدولة الصافية من ارجاع اصل الدين العمومي:

تكتسي الموارد بصفة عامة وموارد قروض الدولة بصفة خاصة صبغة تقديرية في قوانين المالية، أي بالإمكان تبعية موارد تتجاوز تلك المرصودة لها في هاته القوانين إن أمكن ذلك بغية تغطية نفقات السنة من ناحية وتغطية نسبة من العجز الإجمالي للدولة والمتراكم من سنوات التصرف الفارطة من ناحية أخرى، وذلك تبعاً لمقتضيات القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004 و المتعلق بتقييم و إتمام القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967.

▪ تحويل فوائض صناديق الخزينة:

يكتسي تحويل فوائض الصناديق الخاصة في الخزينة الصبغة الاعتيادية نظراً لتكرار عمليات نقل الفوائض المذكورة بالفصل "06-26": استخلاص فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات" بداية من سنة 2014 . وقد أدى ذلك إلىأخذها بعين الاعتبار في القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في الفقرة الثانية من الفصل 32 حيث أجاز إمكانية نقل الفوائل من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر ما يخالف ذلك ضمن قانون المالية، مما يؤكّد طابعها الاعتيادي و إمكانية تكرار هذه العملية من سنة إلى أخرى.

غير أنه عملاً بلاحظات محكمة المحاسبات يمكن النظر في إعادة تبويبها ضمن الموارد الاستثنائية ذات الصبغة الظرفية والاستثنائية.

▪ رصيد الحساب القار لتسويقات الخزينة:

يتم تحصيل الحساب القار لتسويقات الخزينة كما تم ضبطه على أساس الطريقة المعتمدة المنصوص عليها بالفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 1967 المنقح سنة 2004 الفارق بين الموارد (بما في ذلك الاقتراض) و النفقات (بما في ذلك تسديد خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول و الثاني و ذلك دون اعتبار نتائج صناديق الخزينة. لذا فإن النتائج المسجلة على مستوى أرصدة الحساب المذكور لا تعكس النتائج الحقيقة المتعلقة بالتوازنات المالية.

أما في خصوص إدراج نتائج تنفيذ الميزانية للسنوات من **2013** إلى **2017** ، فإنه نظرا إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانية المتعلقة بها لم يقع ادراجها بالحساب القار لتسويقات الخزينة بعنوان تصرف **2017** . وقد تم إدراج نتائج تنفيذ الميزانية للسنوات من **2013** إلى **2016** بعنوان تصرف **2018**.

▪ تحويل مرابيح المنشآت والمساهمات العمومية:

إضافة إلى الصعوبات المالية التي تمر بها جل المؤسسات العمومية الواردة بتقرير محكمة المحاسبات و التي تعتبر من الأسباب الرئيسية لتراجع عائدات المساهمات، فإن هناك أسباب أخرى يمكن الإشارة إليها بدرجة ثانية والتي تفسر تراجع العائدات من بينها:

1- التأخير الحاصل في ضبط القوائم المالية وعرضها على مراقب الحسابات لإبداء الرأي.

2-المرابح التي لم يتم تحويلها من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية يتم إجراء مقاصة في شأنها طبقاً للفصل **39** من مجلة المحاسبة العمومية.

3-إجراء عمليات إعادة هيكلة خاصة للقطاع البنكي حيث تم إقرار تخصيص النتائج المحاسبية ضمن الاحتياطات وذلك لتدعم الموارد الذاتية.

4-الوضعية الاستثنائية التي تعيشها شركة فسفاط قفصة والجمع الكيميائي و التي تعتبر من أهم الشركات التي تحقق أرباحا راجعة للدولة.

هذا وفي ما يتعلق بتوصية المحكمة، سيتم العمل على تجسيدها وذلك بإحداث فريق عمل يضم الإدارات المعنية بوزارة المالية قصد متابعة توصيات الدائرة خاصة فيما يتعلق بتجميع المعطيات حول أرباح المؤسسات وتحويلها في الآجال إلى الميزانية العامة للدولة.

▪ تفاقم الدين العمومي

- واصل الدين العمومي الباقي تسديده و تيرته التصاعدية حيث مرّ من 55 922.375 د سنة 2016 إلى 67 984.469 د سنة 2017 مسجلًا بذلك تطوراً قدره 10 062.094 د و بنسبة 21.57 % و تعلق الجزء الأهم من هذا التطور بالدين الخارجي بما قيمته 10 379.515 د مقابل زيادة محدودة على مستوى الدين الداخلي قيمتها 1 658.369 د.

- واصل قائم الدين وتيرته التصاعدية نظراً لأهمية حصة الدين بالعملة التي تأثرت بتدحرج سعر صرف الدينار.
- نظراً لأهمية عجز الميزانية ، تواصل اللجوء للاقتراض الخارجي لحدودية السوق الداخلية لتغطية هذا العجز .

تفاقم البقايا للاستخلاص:

ت تكون المبالغ المتبقية للاستخلاص بنسبة الثلثين من ديون تقلصت حظوظ استخلاصها، منها خاصة: ديون بذمة الأشخاص المصدرة أموالاً لهم، ديون بذمة شركات تشكو صعوبات اقتصادية، ديون بذمة دواوين وشركات وطنية، ديون بذمة مدينيين غير موجودين وديون مثقلة منذ سنوات عديدة وتعذر استخلاصها. وقد تم وضع برنامج يهدف إلى الترفع في نسق الاستخلاص.

أما فيما يتعلق بتطهير هذه الديون فإنه تم على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص القيام بعديد الدراسات حول وضعية بقايا الاستخلاص وكيفية تطهيرها من الديون غير القابلة للاستخلاص وتحولت هذه الدراسات خاصة حول:

- دراسة وتحليل أسباب تراكم المبالغ الباقية للاستخلاص عبر السنوات، والإشكاليات التي حالت دون استخلاص هذه الديون.
- دراسة فرضيات تطبيق الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية وتحديد مقاييس تطبيقه.
- اقتراح إحداث قطب متخصص في الديون المتعثرة، تحال إليه ملفات هذه الديونقصد معالجتها ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيف العبء على قباض المالية باحالة الملفات غير القابلة للاستخلاص أو تلك التي تتطلب إجراءات استخلاص طويلة ومعقدة الى هذا القطب بغية تفرغهم لمعالجة الملفات ذات المردودية وهو ما سيتمكن من تحسين نسب الاستخلاص.
- تكوين فريق عمل من المختصين في القانون، يعهد إليهم معالجة هذه الملفات إما باستخلاصها، أو عند الاقتضاء، بتحديد وحصر الملفات المتعلقة بتأجيل دفعها أو طرحها طبقاً للمقاييس المحددة في إطار تفعيل الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية.

وتتواصل دراسة هذه المقترنات للنظر في إمكانية تطبيقها و تفعيلها .

أما في خصوص عدم إدراج المعطيات المتعلقة بالتصريف في الديون المثقلة بقباضات الديوانة بالحساب العام للسنة المالية وبالجدوال الملحق مشروع غلق الميزانية ، فيعزى ذلك إلى اعتماد منظومتين اعلاميتين مختلفتين ، منظومة سندة و منظومة رفيق، و يتم العمل حالياً على تجاوز هذه الصعوبات في إطار برنامج تطوير النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.

■ تفاقم بقایا للتسوية بعنوان تسبقات على عمليات الميزانية:

ينص الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "لا يمكن منح أية تسبقة من أموال الدولة والمؤسسات العمومية... و لو كان ذلك بشرط استخلاصها أو تسويتها إلا بإذن خاص من وزير المالية... كما لا يمكن الترخيص في منح أية تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية إحدى الم هيئات المذكورة أعلاه إلا إذا كانت منحها على مصاريف قانونية فترت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد". وفي هذا الإطار، تم خلال 2017 منح تسبقات على العنوان الأول والعنوان الثاني و الدين العمومي. وقد تمت، مع بداية جانفي 2018 ، تسوية أغلبها حيث بلغت نسبة التسوية 99,2%.

أما التسبقات المسندة بعنوان تصرفات سابقة لسنة 2017 و التي لم تسوى إلى مواف 31 ديسمبر 2017 ، فإنه يتم العمل بالتنسيق مع مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على ترسيم الاعتمادات اللاحمة لتسوية هذه التسبقات.

■ عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية:

سيتم لاحقا تقديم جدول يبرز مفعول الإجراءات المالية التي تم إتخاذها و المصادقة عليها بقانون المالية لسنة 2017 وذلك على غرار ما تم العمل به أثناء مناقشة مشروع غلق ميزانية الدولة لسنة 2016 و ذلك عملا بتوصيات محكمة المحاسبات المضمون بتقريرها المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2016 ، علما وأن هذا الإجراء المقترن من قبل محكمة المحاسبات تم العمل به أثناء عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 وقانون المالية لسنة 2019.

■ التأخير في إصدار النصوص الترتيبية:

1- نظرا للضغوطات التي تشهدها ميزانية الدولة عند غلق السنة المالية تتأخر أحيانا عمليات غلق الفترة التكميلية الأمر الذي ينجر عنه التأخير في إصدار الأمر الحكومي المتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد إعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل هذا بالإضافة إلى الحيز الزمني الذي يتطلبه إصدار أمر حكومي (الأمر عدد 434 لسنة 2018 المؤرخ في 27 أفريل 2018).

2- تقدم طلبات السحب الخاصة بالقروض الخارجية الموظفة مباشرة إلى الممّول الأجنبي أو إلى البنك المركزي التونسي بالنسبة إلى سحوبات على الحساب الخاص المفتوح للغرض. وتتأخر الوزارات المعنية في تسوية هذه النفقات على منظومة "سياد" قبل أن يتم تحويلها إلى منظومة "أدب" بباب "الاعتمادات المأذون بصرفها أو بباب "الاعتمادات المدفوعة" وهو ما يفسّر التأخير المسجل في إصدار قرار وزير المالية المؤرخ في 16 أوت 2018 المتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2017 ثم إصدار الأمر المتعلّق بتوزيع إعتمادات وإسناد إعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2017 والأمر الحكومي عدد 734 لسنة 2018 المؤرخ في 16 أوت 2018 المتعلّق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2017.

وسيتم تلافي هذا التأخير في إطار الإصلاحات التي سيتم إدخالها على مستوى المنظومات الإعلامية لتأدية النفقات في إطار إصلاح منظومة المالية العمومية خاصة مع دخول مقتضيات القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية حيز التنفيذ.

عدم تقديم الحسابات الخاصة بأمري الصرف:

طبقاً للفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية يرقق الحساب العام للسنة المالية بالحسابات الخاصة لأمري الصرف وتتعلّق هذه الحسابات الخاصة بوضعية تنفيذ المصاريف مفصّلة حسب عناوين الميزانية وأبواجاها وأقسامها وفصولها والتي نجد تفصيلها في منظومة "أدب". وقد تمّ، في هذا الإطار، تشكين محكمة المحاسبات من النفاذ إلى المنظومة الإعلامية "أدب مركزي" للإطلاع وتنزيل كل المعطيات المتعلّقة بتنفيذ نفقات ميزانية الدولة.

وقد تمت مراسلة مختلف الوزارات المعنية من قبل مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص قصد موافاتها بالحسابات المذكورة وحال توصلنا بها سيتم موافاة المحكمة بها في الإبان.

عدم صحة نقل الفوائل المتبقية في موالي 2016 بخصوص العنوان الثاني

للمراكز الدبلوماسية إلى تصرف 2017:

يعزى الفارق المسجل بين المبلغ الجملـي لفوـائل العـنـوانـ الثـانـي للـمرـاكـزـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ بـعـنـوانـ سـنةـ 2016ـ وـالمـقـولـ لـسـنةـ 2017ـ لـعدـمـ توـصـلـ مـصـاحـنـاـ لـبيـانـ فيـ تـوـيـبـ الـاعـتـمـادـاتـ الـأـوـلـيـةـ بـعـدـ التـنـقـيـحـ

للعنوان الثاني لكل من مكتب الإتصال برام الله وسفارة تونس بالرباط وسفارة تونس بلالفالات والتي تصدر عن مصالح وزارة الشؤون الخارجية. وقد تمت مراسلتهم في الغرض عديد المرات و آخرها بتاريخ 29 ماي 2019.

▪ نفقات تسديد أصل الدين العمومي:

يعود الارتفاع المهم لخدمة الدين لسنة 2017 لسداد القرض الرقاعي القطري دفعة واحدة بقيمة 500 مليون دولار ، أصل الدين، وكذلك نظرا لتواصل انزلاق سعر الدينار .

▪ نفقات صناديق الخزينة

- تكتسي موارد و نفقات الحسابات الخاصة لصناديق الخزينة الصبغة التقديمية و يمكن الترفع فيها خلال السنة بقرار من وزير المالية.
- تبقى الاعتمادات التي تم فتحها بقرار من وزير المالية سارية المفعول و يمكن نقلها من سنة إلى أخرى وعقد نفقات بشأنها.